

مجلة المالية

عدد خاص - فبراير 2016

قانون مالية 2016

الفهرس

2

تمهيد

ملف

- 4 قانون مالية 2016: التوجهات الكبرى
- 7 قانون المالية 2016 بالأرقام
- 11 تعزيز فعالية الاستثمار العمومي: أولوية استراتيجية لقانون مالية 2016
- 17 التدابير الجمركية لقانون مالية 2016
- 18 مشاريع طموحة من أجل ضمان حياة كريمة للمواطن
- 20 التدابير الجبائية لقانون المالية لسنة 2016

تقارير

- 30 التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2016
- 36 قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية: تحسن رقم المعاملات بنسبة 6% لسنة 2016
- 44 التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي: من أجل تنمية ترايبية مندمجة ومتوازنة
- 46 العقار العمومي المعبأ للاستثمار
- 50 النفقات الجبائية لسنة 2015: جهد متواصل في اتجاه التقليل
- 53 المبادرات والالتزامات حول النوع الاجتماعي والتنمية
- 59 إنجازات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
- 61 الحسابات الخصوصية للخزينة: تعزيز شفافية تدبير المالية العمومية
- 63 التقرير حول الموارد البشرية: ارتفاع في أعداد و نفقات الموظفين
- 65 التقرير حول المقاصة: حصيلة إيجابية
- 68 النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة: آلية لتفعيل السياسات الاجتماعية والاقتصادية
- 70 التقرير السنوي للدين: التدبير النشط للدين و الخزينة العمومية

المناقشة في البرلمان

- 76 قانون المالية لسنة 2016: أهم التعديلات

وجهة نظر

- 82 حوار مع السيد عبد الإله حفطي، رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
- 86 حوار مع الدكتور محمد الأعرج، رئيس الفريق الحركي بمجلس النواب
- 89 حوار مع الدكتور عبد العزيز العبودي، مقرر لجنة المالية، عضو الفريق الاشتراكي



المالية

مجلة وزارة الاقتصاد والمالية

مدير المجلة: حميد شعبي، مدير الشؤون الإدارية والعامّة

مدير التحرير: هشام زكاني، نائب مدير الشؤون الإدارية والعامّة

رئيسة التحرير: بثينة البنيوري، رئيسة مصلحة المنشورات

المسؤولة عن التحرير: حنان بوجندار، رئيسة قسم التواصل والإعلام

هيئة التحرير: كرهة ابن يعقوب، فتيحة الشاذلي، شهرزاد بوعلي،

حنان الإدريسي، حنان بورحيم

لجنة النشر: ممثلوا مديريات الوزارة والهيئات التابعة لها

التصميم الإشهاري: سلوى النجار

الطبع: محمد البشير باحماد، عبد العالي الوالي، خالد زهير

التوزيع: حنان حلواش، خالد سويسبي

مديرية الشؤون الإدارية والعامّة

شارع محمد الخامس، الحي الإداري
شالة - الرباط

الهاتف: 30 / 29 72 67 37 05 (212)

الفاكس: 95 74 67 37 5 (212)

تشكل بداية السنة المالية فرصة لاستعراض وتقييم السياسات العمومية المتبعة والوقوف على نجاعة الاختيارات السياسية والاقتصادية والمالية للبلاد. وقد شكل تقديم الخطوط العريضة لمشروع قانون مالية 2016 أمام البرلمان، فرصة للسيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، لاستعراض جملة من المعطيات التي تهم الاقتصاد والمالية العمومية بالمغرب، حيث أشار في هذا الصدد إلى تقليص عجز الخزينة من 7.2 سنة 2012 إلى 4.3 نهاية 2015، في أفق تقليصه إلى 3.5 سنة 2016. نفس المنحنى سجله عجز ميزان الأداءات، حيث تقلص من 9.5 سنة 2012 إلى أقل من 2.8 هذه السنة. كما تقلصت الوتيرة السنوية لارتفاع مديونية الخزينة إلى 1.9 نقطة من الناتج الداخلي في نهاية 2014 مقابل ارتفاع سنوي بلغ 3.8 نقطة ما بين 2009 و 2013. ومن المنتظر أن يستقر معدل المديونية خلال 2015 في أقل من 64% من الناتج الداخلي الخام.

يضاف إلى هذه المؤشرات الايجابية، النتائج المحققة على المستوى الماكرو اقتصادي، حيث من المنتظر أن يصل النمو الاقتصادي نهاية 2015 إلى 5%، مما كان له بالغ الأثر في انخفاض معدل البطالة من 9.3% إلى 8.7%، وهو أدنى مستوى يتم تسجيله منذ 2012، فضلا عن تقليص العجز التجاري بـ 20% وارتفاع صافي احتياطات الصرف إلى مستوى قياسي يناهز 214 مليار درهم أي ما يعادل تغطية 6 أشهر و 13 يوما من الواردات بعد أن كانت لا تتعدى 4 أشهر في متم 2013.

إلى جانب هذه النتائج التي تشكل الأرضية التي بني عليها مشروع القانون المالي لسنة 2016، تجب الإشارة إلى جملة من الرهانات الطرفية وأخرى هيكلية، جاءت ميزانية 2016 لترجمتها.

يكمن الرهان الأول في تفعيل الجهوية باعتبارها مرتكزا للوحدة الوطنية والترابية وتحقيق التضامن والتوازن والتكامل بين كل جهات المملكة و ذلك تزامنا مع تخليد الذكرى 40 للمسيرة الخضراء.

ميزانية 2016، تعتبر الأولى في ظل القانون التنظيمي الجديد للمالية، وهي بذلك تعتبر سنة تفعيل وترجمة مقتضيات هذا الورش المهيكلة للمالية العامة والتدبير العمومي برتمته، وهذا هو الرهان الثاني.

أما الرهان الثالث يتجلى في كون هذه الميزانية صيغت وضمن أولوياتها تفعيل التوجيهات الملكية الواردة في خطاب ثورة الملك والشعب والقاضية بتحسين أوضاع سكان المناطق البعيدة والمعزولة والتخفيف من معاناتهم .

انطلاقا من النتائج التي حققها الاقتصاد الوطني خلال سنة 2015 واستجابة للرهانات والتحديات، يقترح مشروع قانون مالية 2016، مجموعة من التدابير التي توازن بين مواصلة دعم الاستثمار العمومي والخاص والمقاولة، ضمن توجه اقتصادي جديد، قوامه دعم العرض عبر تنويع النسيج الانتاجي الوطني ودعم الصادرات من جهة ودعم الطلب من خلال تخصيص 189 مليار درهم للاستثمار العمومي، ومواصلة تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ودعم التماسك الاجتماعي وخلق فرص الشغل عبر إطلاق البرنامج الرامي لسد الخصاص المسجل في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بالمناطق القروية والجبالية ودعم صندوق التماسك الاجتماعي والقدرة الشرائية للمواطنين برصد 15.5 مليار درهم لدعم غاز البوتان والمواد الغذائية الأساسية، موازاة مع التحكمم في التضخم في مستوى 1.7%.

هذه إذن بعض الملامح الكبرى لميزانية 2016، والتي نقترح قراءة تفاصيلها ضمن ثنايا هذا العدد الخاص الذي نستعرض ضمنه المفصل الكبرى لهذه الوثيقة السنوية المهيكلة للحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، من خلال تقديم المجهود التنموي واستعراض الحمولة الاجتماعية للمشروع والاجراءات الضريبية والتعديلات التي أدخلها البرلمان على نص القانون ومواضيع أخرى.

في هذا العدد، أيضا وكما جرت العادة، قراءة في التقارير المصاحبة لقانون المالية 2016، مع مستجد هذه السنة تتمثل في تقديم خلاصات لثلاث تقارير، ويتعلق الأمر بكل من المذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة وأخرى حول التوزيع الجهوي للاستثمار وتقرير حول العقار العمومي المعيا للاستثمار، وهو ما يضيف مزيدا من الشفافية والوضوح على الوثيقة ويسلط الضوء على الجهد الذي تبذره وزارة الاقتصاد والمالية في هذا الاتجاه.

قانون مالية 2016
ملف

قانون مالية 2016: التوجهات الكبرى

يشكل قانون المالية لسنة 2016 محطة هامة من أجل مواصلة تنزيل الدستور، ومتابعة إنجاز الإصلاحات الهيكلية الكبرى وتعزيز النموذج الاقتصادي المغربي القائم على خلق الثروة والتوزيع العادل لثمارها، لصالح المواطنين على مستوى كافة التراب الوطني.

كما سيتم تعزيز مواكبة دينامية الاستثمار والمقاول، في إطار تحديث القطاع المالي، عبر تفعيل القانون البنكي والأبنك التشاركية وتنويع أدوات الأسواق المالية المتاحة للمستثمرين وذلك موازاة مع مواصلة تحديث الإطار التشريعي لبورصة القيم وللقطب المالي للدار البيضاء. هذا فضلا عن تقوية آليات المواكبة المالية للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

كما سيتم تحفيز القطاع غير المهيكّل للاندماج التدريجي في الاقتصاد، وتشديد المراقبة الجبائية والجمركية والحرص على تطبيق معايير الجودة والسلامة للسلع المستوردة، بما يضمن حماية المستهلك المغربي، وإرساء قواعد الشفافية والمنافسة الشريفة بين الفاعلين الاقتصاديين وحماية النسيج الاقتصادي الوطني.

بالإضافة إلى هذا، ستعرف سنة 2016 تسريع تنفيذ مختلف الاستراتيجيات القطاعية. ويتعلق الأمر أساسا بمخطط المغرب الأخضر ومخطط هاليوتيس ورؤية 2020 للسياسة والاستراتيجية الطاقية وبرامج الحفاظ على البيئة.

كما ستحرص الحكومة على توطيد وتعزيز المبادرات الرامية إلى تعبئة الاستثمارات الخاصة الوطنية والدولية ودعم تنفيذ الأوراش الكبرى للبنيات التحتية وتطوير وسائل النقل واللوجيستيك، باعتبارها رافعة للاستثمارات الخاصة، مع ضرورة استغلال الفرص التي يتيحها الإطار القانوني الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تقوية دعائم نمو اقتصادي مدمج، يقلص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويوفر فرص الشغل اللائق

باعتبار المواطن في صلب سياساتها العمومية، تهتم الحكومة بالتوزيع العادل للثروات الناتجة عن النمو وعن تحول

طبقا للتوجهات الملكية السامية وللالتزامات الحكومية، يحدد قانون المالية لسنة 2016 أولوياته في تعزيز أسس نمو اقتصادي متوازن، مواصلا دعم الطلب وتشجيع العرض من خلال تحفيز الصناعة وتشجيع الاستثمار الخاص ودعم المقاولات وتسريع المخططات القطاعية. كما يتوخى هذا القانون تقوية دعائم تنمية اقتصادية مندمجة تقلل من الفوارق الاجتماعية والمجالية وتقدم فرص الشغل اللائق، مع تسريع تنزيل الجهوية والرفع من وتيرة الإصلاحات الكبرى وتفعيل إصلاح القانون التنظيمي للمالية ومواصلة مجهودات الاسترجاع التدريجي للتوازنات الماكرواقتصادية.

توطيد أسس نمو اقتصادي متوازن

باعتماد نموذج اقتصادي يقوم على دعم الطلب وتحفيز العرض، حقق المغرب خلال السنوات الأخيرة معدلات نمو مهمة، مع ضمان تحويل تدريجي لبنية نسيج الانتاج وتعزيز مناعة الاقتصاد الوطني.

في هذا الإطار، سيتم مواصلة تفعيل مخطط التسريع الصناعي اعتمادا على النتائج الإيجابية للإنجازات المحققة وآثارها المتوقعة على دينامية النمو، بالإضافة إلى دعم تموقع بلادنا على مستوى سلاسل القيمة العالمية، عبر تطوير النظم الصناعية وتقوية الاندماج والموازنة الصناعية في إطار صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات مواكبة ودعم التطوير الصناعي.

كما ستتم مضاعفة الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال. حيث يعبر قانون المالية لسنة 2016 عن إرادة فعلية لدعم المقاولات، لاسيما الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا. في هذا الإطار، سيتم تسريع إرجاعات الضريبة على القيمة المضافة، ومواصلة تصفية «المصدم» المتعلق بها، وتقليص آجال الأداء المتعلقة بالصفقات العمومية، وكذلك أداء المتأخرات المتراكمة على الإدارات والمقاولات العمومية، مع الحرص على التطبيق الفعلي للأفضلية الوطنية، في احترام تام للالتزامات الدولية للمغرب.

وينطبق الأمر ذاته على الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز وتحسين الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية مع إيلاء أهمية خاصة لتكثيف وتنويع العرض السكني الموجه للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود والمتوسط وتسريع تنفيذ برامج القضاء على مدن الصفيح والسكن المههد بالانهيار.

من جهة أخرى، ستتم مواصلة تنفيذ السياسة المندمجة لتدبير شؤون مغاربة العالم، من خلال تحسين وسائل التواصل معهم، ووضع خدمات القرب لفائدتهم، وتبسيط وتحديث المساطر بما يحترم كرامتهم ويصون حقوقهم. كما سيتم إيلاء أهمية خاصة لتفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بإدماج ممثليهم في المؤسسات الاستشارية، وهيئات الحكامة والديمقراطية التشاركية، وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

تسريع تفعيل الجهوية والرفع من وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى

طبقا للتوجيهات الملكية السامية، يتجلى الاهتمام الخاص الموجه لورش الجهوية المتقدمة، عبر تفعيل القوانين التنظيمية للجهات وباقي الجماعات الترابية، وذلك من أجل تمكينها من القيام باختصاصاتها ومن أن تلعب أدوارها التنموية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، جهويا وإقليميا ومحليا. وفي هذا الصدد، ستعمل الحكومة على إرساء صندوق «التأهيل الاجتماعي» و «التضامن بين الجهات». ولمواكبة هذا التحول الهام على مستوى البنية المؤسساتية لبلادنا، ستركز الجهود على تسريع الالاترركز الإداري، وتقوية آليات التعاقد مع الجهة والجماعات الترابية الأخرى، بما يضمن تعزيز المقاربة المجالية والجهوية في إطار تنزيل السياسات العمومية.

وبالموازاة مع تفعيل هذا الورش التنموي الاستراتيجي الهام، ستتم مواصلة تنزيل الدستور، والإسراع بوضع واعتماد القوانين التنظيمية، والدفع قدما بالإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية، ويتعلق الأمر خاصة ب:

- إصلاح القضاء، وفقا لخارطة الطريق التي حددها ميثاق إصلاح المنظومة القضائية، خاصة من خلال تفعيل المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنصوص القانونية التي تتعلق

الاقتصاد الوطني، من خلال مقاربة مندمجة تخدم مصالح جميع الفئات الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، ستعطي الحكومة الأولوية لتفعيل التوجهات الملكية السامية التي تؤكد على مضاعفة الجهود لمحاربة الفقر والهشاشة وسد الخصاص المسجل في المناطق النائية والمعزولة، (خاصة المناطق الجبلية للأطلس والريف وكذا المناطق الصحراوية والجافة والواحات وفي بعض القرى في السهول والسواحل) وذلك على مستوى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، في مجالات الطرق والماء والكهرباء و التعليم والصحة. وفي هذا الصدد، ستعمل الحكومة على وضع مخطط عمل مندمج، يقوم على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، بغية توفير وسائل تمويل المشاريع بالتوازي مع تحديد برمجة دقيقة لإنجازها. بالإضافة إلى ذلك سيتم تنفيذ هذا المخطط مع الحرص على ضمان إنقائية وتكامل تدخلاته مع برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، موازاة مع التأسيس لشراكات مع الجهات في إطار برامجها التنموية، عبر الاستفادة من المؤهلات الجديدة والموارد المالية المتاحة لها من أجل إقامة توازن بين مختلف المجالات ومكافحة الهجرة القروية.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الحكومة على الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، التي تروم وضع التشغيل في صلب السياسات العمومية في إطار مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية المرتبطة بهذه الاشكالية، وكذا مختلف أوجه الخصاص المسجلة على مستوى سوق الشغل والفئات المستهدفة من طرف برامج إنعاش التشغيل. وفي هذا الصدد، ومن أجل مواكبة تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والاستجابة لحاجيات القطاعات الوزارية والمؤسسات من الموارد البشرية، يتوقع برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016، إحداث 25.998 منصباً مالياً.

بالموازاة مع ذلك، تعتمد الحكومة الانخراط الجاد، بتعاون مع كافة المتدخلين، في تفعيل إصلاح التعليم، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي وإعداد الأجيال المستقبلية للمساهمة في التنمية والازدهار وأمن البلاد.

تفعيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية ومواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية

تشكل المصادقة على القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 لتتويجا لعمل متواصل منذ سنة 2011، وفق مقاربة تشاركية بهدف تحسين تدبير المالية العمومية. وهكذا، يحظى تنزيل إصلاح هذا القانون بأهمية خاصة، وفق مخطط إجرائي يمتد على مدى خمس سنوات، ابتداء من فاتح يناير 2016 ويهم كل القطاعات الوزارية والمؤسسات.

من جهة أخرى، تندرج جهود مواصلة الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية في إطار تثبيت المجهودات والتدابير المتخذة خلال السنوات الماضية، والتي بفضلها تم تقليص عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات على التوالي إلى 4,9% و 5,7% من الناتج الداخلي الخام بتم سنة 2014، كما يتوقع أن يبلغا على التوالي 4,3% و 2,8% من الناتج الداخلي الخام بتم سنة 2015.

وفي هذا السياق، ينبغي توطيد التدابير المتخذة في السنوات الأخيرة لاستعادة التوازنات الخارجية، خاصة عبر دعم الصادرات وتقنين الواردات، من خلال تطبيق معايير الجودة والسلامة ومحاربة الإغراق والتهرب والتصرّيات الجمركية الناقصة، بالإضافة إلى تثمين المنتوجات الوطنية، ومواصلة تعبئة التمويلات الخارجية، خاصة الهبات الممنوحة لبلدانا من قبل دول مجلس التعاون الخليجي.

كما ستتم مواصلة الالتزام باليقظة والتتبع المنتظم لوضعية المالية العمومية من أجل تقليص عجز الميزانية إلى 3,5% برسم سنة 2016، وذلك من خلال تحسين تحصيل الموارد الجبائية والجمركية وتعبئة الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية بالموازاة مع مواصلة ضبط وعقلنة نفقات التسيير ومواصلة إصلاح المقاصة مع العمل على تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، خصوصا القاعدة الرامية إلى حصر موارد الاقتراض في تمويل نفقات الاستثمار.

المصدر: مديرية الميزانية

بتكريس مبدأ استقلالية القضاء وتخليق منظومة العدالة وتعزيز الحماية القضائية للحقوق والحريات؛

• إصلاح نظام التقاعد باعتباره ورشا مستعجلا ومصيريا لضمان استدامة أنظمتها وحقوق المنخرطين فيه، من خلال اتخاذ القرارات الضرورية والمستعجلة للحفاظ على التوازن المالي لأنظمة التقاعد في إطار الحوار مع كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، مع الأخذ بعين الاعتبار رأي المؤسسات الدستورية المعنية؛

• مواصلة إصلاح المقاصة بما يمكن من مواصلة مجهود توفير هوامش مالية إضافية يتم توجيهها بالأساس لدعم الاستثمار المنتج واستهداف بعض الفئات المعوزة وتعزيز شبكة الخدمات الاجتماعية، خاصة في مجالات التعليم والصحة. وهكذا، سيتم توزيع الهوامش الموفرة على النحو التالي :

✓ لضمان استدامة موارد صندوق دعم التماسك الاجتماعي وذلك للاستمرار في تمويل نظام المساعدة الطبية «-RA MED» وبرنامج «تيسير» والمبادرة الملكية «مليون محفظة» وكذا دعم الأرامل في وضعية هشة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛

✓ لتمويل برنامج مندمج ومتعدد السنوات لتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية لتدارك العجز المسجل في هذا الميدان على المستوى المحلي والإقليمي والجهوي والوطني وتحسين الولوج إلى الخدمات الطبية وجودة العرض الطبي ومواكبة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية المرتبطة بتعميم برنامج المساعدة الطبية «-RA MED».

• إصلاح النظام الجبائي، خاصة فيما يتعلق بتوسيع الوعاء الضريبي وإصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة ومواصلة إرجاع دين هذه الضريبة وإدماج القطاع غير المهيكل والتقليص من الإعفاءات الضريبية غير المجدية اقتصاديا واجتماعيا، ومحاربة الغش والتملص الضريبيين.

قانون المالية لسنة 2016 بالأرقام

في الوقت الذي سجلت فيه موارد الدولة ارتفاعا بنسبة 3.41% مقارنة بسنة 2015، لم تبلغ زيادة المبلغ الاجمالي للتحميلات إلا 0.14%، وهو ما جعل حاجيات التمويل المتبقية لقانون مالية 2016 تستقر في 24 مليار درهم مقابل 35 مليار درهم سنة قبلها.

موارد الدولة

تتوزع موارد الدولة برسم سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 على الشكل التالي:

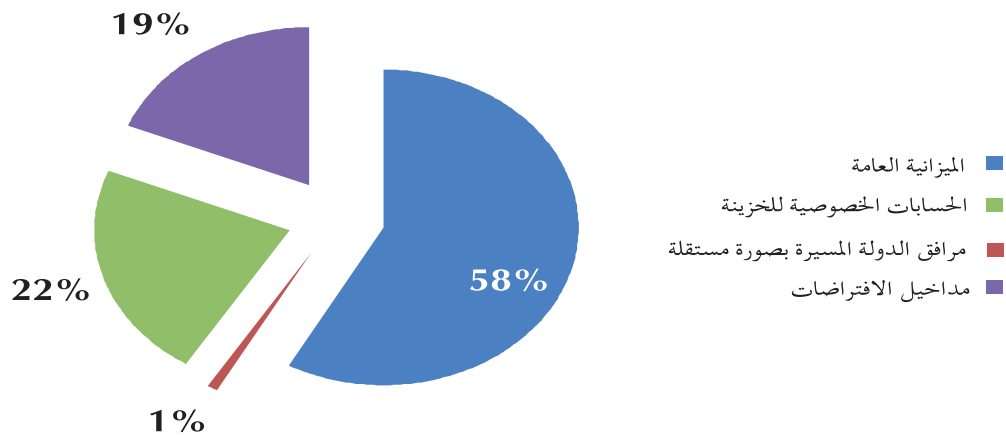
التغيرات ب %	التغيرات المطلقة	مشروع قانون المالية 2016	قانون مالية 2015	بالدرهم
5.28%	10 659 916 000	212 411 541 000	201 751 625 000	المداهيل العادية للميزانية العامة
6.61%	12 219 100 000	196 937 900 000	184 718 800 000	- المداهيل الضريبية
5.33%	4 354 000 000	86 104 000 000	81 750 000 000	• الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة
5.83%	4 715 000 000	85 558 000 000	80 843 000 000	• الضرائب غير المباشرة
10.07%	730 000 000	7 980 100 000	7 250 100 000	• الرسوم الجمركية
16.27%	2 420 100 000	17 295 800 000	14 875 700 000	• رسوم التسجيل و التمير
-9.15%	-1 559 184 000	15 473 641 000	17 032 825 000	- المداهيل غير الضريبية
-12.47%	-1 186 435 000	8 330 365 000	9 516 800 000	• حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة
0%	0	349 500 000	349 500 000	• عائدات أملاك الدولة
-0.54%	-29 749 000	5 497 776 000	5 527 525 000	• موارد مختلفة
-20.93%	-343 000 000	1 296 000 000	1 639 000 000	• موارد الهبات و الوصايا
0.13%	3 795 000	3 006 217 000	3 002 422 000	- موارد ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
3.02%	2 317 059 000	78 936 483 000	76 619 424 000	- موارد الحسابات الخصوصية للخزينة
6.25%	4 150 000 000	70 500 000 000	66 350 000 000	موارد الإقتراضات المتوسطة و الطويلة الأجل

يقدر المبلغ الإجمالي للموارد، برسم سنة 2016، ب 364.854.241.000 درهم (بما فيها مبلغ 5.260.000.000 درهم تتعلق بمداهيل التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية) مقابل 347.723.471.000 درهم برسم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 3.41% .

و تتوزع هذه الموارد على النحو التالي:

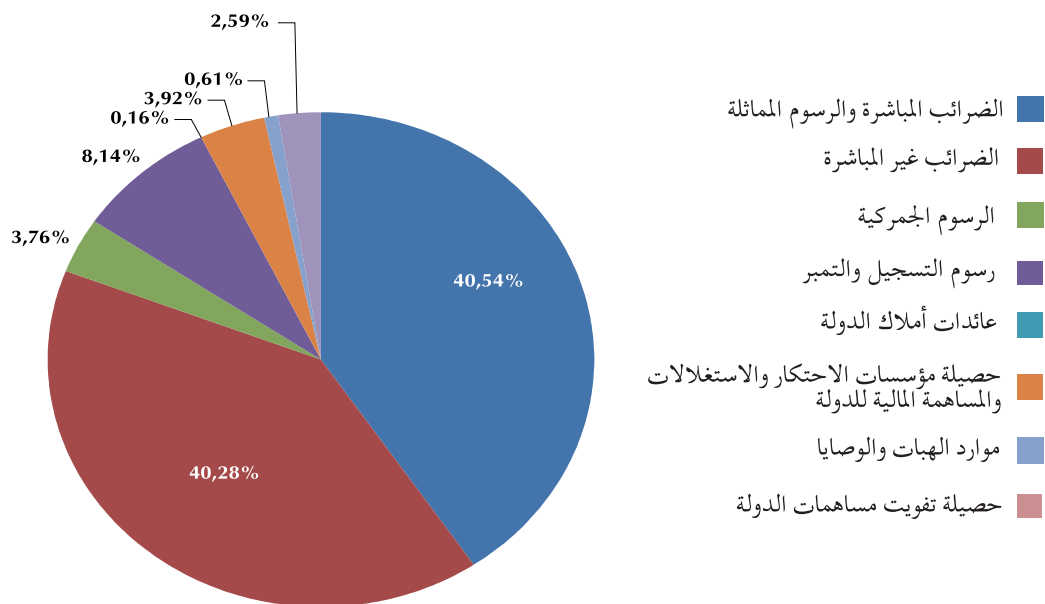
- 212.411.541.000 درهم للميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الإقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل)؛
- 3.006.217.000 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- 78.936.483.000 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة؛
- 70.500.000.000 درهم لمداهيل الإقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل.

بنية موارد الدولة



ويقدر رصيد الميزانية العامة (دون حصيد الإقتراضات واستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل) ب 53.655.357.000 درهم مقابل 60.255.076.000 برسم سنة 2015. وتصل حاجيات التمويل المتبقية لقانون المالية 2016 لما يناهز 24.062.735.000 درهم مقابل 35.394.708.000 درهم برسم سنة 2015، أي بانخفاض قدره 32.02%.

توزيع المداخيل العادية للميزانية العامة برسم قانون المالية لسنة 2016



تمثل الضرائب المباشرة حوالي 40,54% من مجموع المداخيل الجبائية و ذلك بمبلغ يقدر ب 86.104 مليار درهم مقابل 81.750 مليار درهم سنة 2015. كما تمثل الضرائب غير المباشرة حوالي 40,28% من مجموع المداخيل الجبائية و ذلك بمبلغ يقدر ب 85.558 مليار درهم مقابل 80.843 مليار درهم سنة 2015، تليها رسوم التسجيل والتمير بنسبة 8,14% وحصيلة مؤسسات الاحتكار والإستغلالات والمساهمات المالية للدولة بنسبة 3,92% ثم الرسوم الجمركية بنسبة 3,76% فالموارد الأخرى بنسبة 2,59%.

تحميلات الدولة

التغيرات ب %	التغيرات المطلقة	مشروع قانون المالية 2016	قانون المالية 2015	بالدرهم
-2,00%	-4 418 707 000	216 903 584 000	221 322 291 000	النفقات العادية للميزانية العامة
-3,15%	-6 143 212 000	188 618 974 000	194 762 186 000	• نفقات التسيير
1,20%	1 266 710 000	106 775 771 000	105 509 061 000	• نفقات الموظفين
4,38%	1 472 078 000	35 101 203 000	33 629 125 000	• نفقات المعدات والنفقات المختلفة
-27,44%	-14 442 000 000	38 182 000 000	52 624 000 000	• التكاليف المشتركة
	5 260 000 000	5 260 000 000		• النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية
10%	300 000 000	3 300 000 000	3 000 000 000	النفقات الطارئة و المخصصات الاحتياطية
6,49%	1 724 505 000	28 284 610 000	26 560 105 000	• نفقات الفوائد و العمولات المتعلقة بالدين العمومي
13,50%	7 301 116 000	61 392 142 000	54 091 026 000	• نفقات الإستثمار للميزانية العامة
0,13%	3 795 000	3 006 217 000	3 002 422 000	• نفقات ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
5,53%	3 494 847 000	66 707 655 000	63 212 808 000	• نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة
-1,40%	-582 254 000	40 907 378 000	41 489 632 000	• استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل (9)

يقدر المبلغ الإجمالي لتحميلات الدولة برسم سنة 2016 بحوالي 388.916.976.000 درهم بما فيها 5.260.000.000 درهم برسم النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية. وبالتالي يصل المبلغ الإجمالي للتحميلات دون احتساب المصاريف السالفة الذكر برسم سنة 2016 ما يناهز 383.656.976.000 درهم مقابل 383.118.179.000 درهم برسم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 0,14%. وتتوزع هاته التحميلات على النحو التالي:

- 273.035.726.000 درهم للميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)؛
- 3.006.217.000 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- 66.707.655.000 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة؛
- 40.907.378.000 درهم لإستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل.

نفقات الدين العمومي

2016	2015	2014	2013	الدين العمومي (بملايين الدرهم)
				الدين الخارجي للخزينة
168 917	149 187	141 086	129 804	قيمة الدين الخارجي للخزينة
				الدين الداخلي للخزينة
501 601	479 922	445 479	424 457	قيمة الدين الداخلي للخزينة
				مجموع دين الخزينة
670 518	629 109	586 565	554 261	قيمة دين الخزينة
3 985	3 332	3 134	3 209	أعباء فائدة الدين الخارجي للخزينة
24 299	23 027	21 073	18 655	أعباء فائدة الدين الداخلي للخزينة
%2,7	%2,7	%2,6	%2,4	النسبة (%) من الناتج الداخلي الخام

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم سنة 2016 والمرتبطة بفوائد وعمولات الدين العمومي ما يناهز 28.284.610.000 درهم مقابل 26.560.105.000 درهم برسم سنة 2015، أي بزيادة قدرها 1.724.505.000 درهم أو 6,49%.

الدين الخارجي

تبلغ التحملات الخاصة بالدين الخارجي المتعلقة بالفوائد والعمولات ما يناهز 3.985.185.000 درهم، أي بزيادة قدرها 5,3% بالمقارنة مع سنة 2015.

الدين الداخلي

تصل التحملات الخاصة بالدين الداخلي المتعلقة بالفوائد والعمولات إلى 24.299.425.000 درهم، أي بزيادة قدرها 6,69% بالمقارنة مع سنة 2015.

المصدر: مديرية الميزانية

تعزيز فعالية الاستثمار العمومي : أولوية استراتيجية لقانون مالية 2016

من المرتقب أن يصل المجهود الاستثماري الإجمالي في القطاع العام بمختلف مكوناته برسم سنة 2016 إلى 189 مليار درهم وهو ما يعكس البعد التنموي الإيجابي للدولة . ولا يقتصر هذا الجهد على حجم الاستثمارات، بل يشمل أيضا نوعيتها ومنهجية برمجتها في التدبير حيث ستعمل الحكومة على تسريع مختلف الأوراش القائمة مع الأخذ بعين الاعتبار مردودية المشاريع الاستثمارية وتوزيعها الجهوي وتطوير آليات الشراكة مع القطاع الخاص.



تهدف الحكومة من خلال قانون المالية لسنة 2016 إلى تعزيز المجهود الاستثماري العمومي ودعم التصنيع وتسريع وتيرة إنجاز الأوراش الكبرى للبنيات التحتية والعمل على ضمان نجاعة والتقائية الاستراتيجية القطاعية.

مواصلة الأوراش الكبرى للبنيات التحتية

البنية التحتية للطرق والسيارة

فيما يتعلق بالطرق السيارة، تواصلت المجهودات خلال سنة 2015 بفتح مقطع برشيد-خريبكة على طول 77 كلم أمام حركة السير ليضاف إلى المقطع الرابط بين خريبكة وبنو ملال على طول 95 كلم. ومن المرتقب خلال سنة 2016 فتح المقاطع الأربعة المكونة للطريق الرابط بين الجديدة وأسفي أمام حركة السير، هذا بالإضافة إلى استكمال الأشغال المتعلقة بالمدار الخارجي لمدينة الرباط الذي يعبر نهر أبي رقراق حيث يمكن هذا المقطع، الذي يبلغ طوله 41 كلم، من تفادي المرور وسط مدينة الرباط والبقاء في شبكة الطرق السيارة.

فيما يخص المشاريع الطرقية، عرفت سنة 2015 مواصلة الأشغال المتعلقة بـ 300 كلم من مشاريع الطرق السريعة بمختلف جهات المملكة باستثمار إجمالي بلغ حوالي 3,26 مليار درهم. وسيتم خلال سنة 2016 مواصلة الأشغال على مستوى الطرق السريعة التي لم تكتمل بعد وكذلك إعطاء الانطلاقة للأشغال بمقاطع أخرى لهم:

• تثنية الطريق بين العرائش والقصر الكبير ؛

• الطريق السريع سلوان - أحفير (المدار الطريقي لمدينة بركان)؛

• تثنية الطريق الرابط بين وورززات والمحور الرابط بين الطرق الوطنية رقم 9 و10؛

- المدار الطريقي الشمالي لمراكش بين الطرق الوطنية رقم 8 و9؛
- الطريق الشمالي لنقط الربط بين ميناء الدار البيضاء والمحطة اللوجستكية لزناطة؛
- مدخل مدينة الرباط على مستوى المبدل المرتقب «المنزه» للمدار الخارجي لمدينة الرباط.

بالنسبة لصيانة وتكثيف الشبكة الطرقية، تم إعداد استراتيجية وطنية لصيانة الشبكة الطرقية للفترة الممتدة بين 2016 و2025. وتتمحور هذه الاستراتيجية حول أربعة محاور وهي عصرنة الطرق الوطنية وإعادة تأهيل الطرق الجهوية والإقليمية ذات حركة السير المنخفضة وصيانة الطرق الجهوية والإقليمية ذات حركة السير المرتفعة وصيانة المنشآت الفنية المتواجدة على الطرق الجهوية والإقليمية.

البنيات التحتية للموانئ

في إطار مواصلة الاستراتيجية المينائية الوطنية الجديدة في أفق سنة 2030، عرفت سنة 2015 أساسا إنجاز ما يلي :

• مواصلة أشغال إنجاز الميناء الجديد لآسفي والذي أعطيت انطلاقته في مارس 2013 بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي 3,9 مليار

ملف

كما ستتميز سنة 2016 بإعطاء الانطلاقة الفعلية لأشغال إنجاز سد «أكدر»، و سد «تودغ» و سد «لغيس».

البنيات التحتية للمطارات

سيتم رصد استثمارات مهمة سنة 2016 لمواصلة توسيع وتهيئة محطات مطارات محمد الخامس في الدار البيضاء ومطاري فاس-ساييس والناظور حيث سيتم رفع مساحة هذا الأخير إلى 20.000 متر مربع. وسيعرف مطار مراكش المنارة إنجاز محطة جوية ثالثة مساحتها 67.000 متر مربع. كما سيتم بناء محطات جوية في مطارات زاكورة، كلميم والرشيديّة. بالإضافة إلى ذلك، ستتميز سنة 2016 باستثمارات أخرى تهدف إلى تحسين سلامة وأمن المطارات وتوسيع المجال الجوي المراقب.

البنيات التحتية للسكك الحديدية

شهدت سنة 2015 تدشين ورشة صيانة المعدات المتحركة للقطار الفائق السرعة باستثمار إجمالي يصل إلى 640 مليون درهم. ويمتد هذا الورش، الذي تبلغ طاقته الاستيعابية القصوى 30 قاطرة، على مساحة 22 هكتار، منها 20.000 متر مربع مغطاة (المباني التقنية والإدارية). ويشكل الورش مكونا رئيسيا لمشروع القطار الفائق السرعة الدار البيضاء-طنجة الذي تبلغ تكلفته المحيطة 22,9 مليار درهم. وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال بهذا المشروع إلى غاية نهاية شهر غشت 2015، ما قدره 72% على أن تنتهي الأشغال به خلال الأسدس الأول من سنة 2018. كما شهدت سنة 2015 مواصلة أشغال برنامج تحديث المحطات السككية وحذف الممرات غير المحروسة.



وسيتم خلال سنة 2016، فضلا عن متابعة الأشغال بالمشاريع المشار إليها سابقا، إعطاء الانطلاقة لأشغال التثنية الجزئية للخط الرابط بين سطات ومراكش وتحيين المخطط المديرى للسكك الحديدية في أفق سنة 2040.

درهم، حيث سيمكن من تزويد المحطة الحرارية المستقبلية بالفحم. وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال إلى حدود شهر يونيو 2015 ما يقارب 25%؛

- مواصلة أشغال توسعة مينائي طنجة المتوسط 2 و طرفاية ومشروع المحطة الثالثة لميناء الدار البيضاء وميناء الصيد الجديد في لمهيريز؛
- إعطاء انطلاقة أشغال توسعة ميناء الجبهة، الذي من شأنه تحسين ظروف اشتغال الصيادين وزيادة القدرة الاستيعابية وقدرة التخزين الحاليين لمواكبة قطاع الصيد التقليدي.
- إضافة إلى مواصلة هذه المشاريع، ستتميز سنة 2016 ب:
 - إعطاء انطلاقة أشغال بناء المجمع المينائي الجديد «القنيطرة الأطلسي» والذي يهدف إلى تقوية العرض المينائي لقطب القنيطرة-الدار البيضاء من خلال ميناء تجاري جديد على الواجهة الأطلسية. وسيتم إنجاز هذا المشروع بقيمة 8 ملايين درهم على عدة مراحل، تتعلق الأولى بإنجاز منشآت الحماية ورصيف مخصص لمواكبة المصنع المرتقب لمجموعة PSA Peugeot Citroën
 - بداية أشغال بناء المجمع المينائي الجديد «الناظور غرب المتوسط» باستثمار قدره 9,88 مليار درهم.

البنيات التحتية المائية

مكنت الجهود المبذولة لتعبئة المياه السطحية من أن توفر لبلادنا حاليا 135 سدا كبيرا وأكثر من 100 سد صغير ومتوسط بطاقة استيعابية إجمالية تفوق 17,5 مليار متر مكعب. وتميزت سنة 2015 بإتمام أشغال بناء سد «تمكيت» على وادي «أسيف نيفر» بإقليم الراشيدية وسد «مولاي بوشته» على وادي «مولاي بوشته» بإقليم تطوان. كما قامت الحكومة، خلال سنة 2015، بإنهاء مشروع المخطط الوطني للماء الذي سيعرض على أنظار المجلس الأعلى للماء والمناخ قصد المصادقة عليه. وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا المخطط بأكثر من 260 مليار درهم ويهدف إلى إعطاء رؤية واضحة لمختلف الفاعلين في قطاع الماء في أفق 2030 من خلال إعداد خطة عمل لتطوير وحماية الموارد المائية والمحافظة عليها.

وستعرف سنة 2016، مواصلة أشغال بناء سد «دار خروفة» واستكمال أشغال بناء السدود التالية: «مرتيل»، «قدوسة»، «مدز»، «ولجة السلطان»، «خروب»، «تيداس»، «تركا أومادي».

قطاع الطيران

تم الانتهاء من أشغال البناء بمصنع بومبارديني التي انطلقت في 30 شتنبر 2013، ونقل الإنتاج بأكمله إلى المصنع الجديد في ميدبارك في دجنبر 2014. وقد وصل عدد المناصب المحدثة من طرف بومبارديني، حتى متم يوليوز 2015، إلى 217 منصب شغل، منها 186 لفائدة المغاربة، لتبلغ في نهاية سنة 2015، 400 منصب شغل.

قطاع الإلكترونيك

عرفت سنة 2015 التوقيع على عقد استثمار مع شركة «OFS FURUKAWA» بغلاف مالي يناهز 300 مليون درهم، حيث سيتمكن هذا الاستثمار من خلق أكثر من 150 منصب شغل جديد. وستتميز سنة 2016 على الخصوص بمواصلة تنفيذ عقود الأداء الخاصة بالنظم الصناعية وتنمية الاستثمارات في قطاعات السيارات والطيران والإلكترونيك.

قطاع ترحيل الخدمات

تم الشروع في استغلال خمسة محطات صناعية مدمجة (P2I) من بين الست المخصصة لترحيل الخدمات المقرر إنجازها في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في كل من الدار البيضاء والرباط وفاس وتطوان ووجدة، واستقرت بها أكثر من 100 شركة، من بينها شركات عالمية. وبهدف دعم هذه الدينامية، تم البدء في إنجاز دراسة تهم وضع منظومة ترحيل الخدمات وستسفر هذه الدراسة سنة 2016 عن انطلاق منظومات قطاع ترحيل الخدمات.

قطاع النسيج والجلد

تميزت سنة 2015 بتوقيع عقود الأداء بين الدولة والجمعية المغربية لصناعات المنسوجات والملابس الخاصة بالنظم الصناعية الأولى للنسيج «Fast Fashion» «Denim» «Distributeurs industriels de marques nationales» التي تهدف إلى خلق 100.000 منصب شغل وتحقيق رقم معاملات إضافي عند التصدير يقدر ب 5 ملايين درهم وإقلاع 70 شركة وطنية رائدة في أفق 2020. وستشهد سنة 2016 مواصلة تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي أطلقت في إطار النظم الصناعية للنسيج وإحداث ثلاث نظم صناعية جديدة للنسيج وإطلاق مشاريع استثمارية جديدة خاصة بالشركات الرائدة في إطار اتفاقيات النظم الصناعية للنسيج والجلد.

تفعيل مخطط التسريع الصناعي 2014-2020

تروم هذه الاستراتيجية الجديدة في أفق سنة 2020، إلى إحداث 500.000 فرصة عمل في قطاع الصناعة وزيادة حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام من 14% إلى 23% وإعادة التوازن للميزان التجاري من خلال إنعاش الصادرات. ويرتكز هذا المخطط على ثلاث محاور أساسية، وهي تطوير النظم الصناعية ووضع وسائل الدعم وتعزيز الإشعاع على المستوى الدولي.

تطوير النظم الصناعية الفعالة

في هذا الإطار، تم تسجيل إنجازات مهمة مكنت المغرب من التمووقع الجيد في بعض القطاعات وجعلت منه أكثر جاذبية بفضل تنفيذ تدابير تحفيزية في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، ويعتبر نجاح المهن العالمية بالمغرب خير مثال على ذلك.

قطاع السيارات

تم إلى حد الآن، تشغيل محطتين صناعيتين مدمجتين لصناعة السيارات ويتعلق الأمر ب«المنطقة الصناعية للسيارات بالقنيطرة»، التي من المتوقع أن تدر استثمارا يقدر ب 12 مليار درهم مع إحداث 30.000 منصب شغل و«المنطقة الصناعية للسيارات بطنجة»، حيث ستمكن هذه المحطة من جلب استثمارات تبلغ 8 مليارات درهم وإحداث 30.000 منصب شغل.

وقد عرف قطاع السيارات برسم سنة 2015 حدثا بارزا تمثل في توقيع مذكرة تفاهم، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة، بين الدولة ومجموعة «PSA Peugeot-Citroën» لإنشاء مركب صناعي مهم سينطلق سنة 2019، في جهة الرباط-سلا-القنيطرة بمبلغ استثماري إجمالي قدره 570 مليون أورو. وسيتمكن هذا المشروع من رفع معدل الإدماج في قطاع السيارات من 40% إلى 80% وخلق 4.500 منصب شغل مباشر إضافة إلى 20.000 منصب شغل غير مباشر، وإنتاج 200.000 سيارة و200.000 محرك سنويا.



• البرنامج المغربي للطاقة الشمسية، عبر إعطاء انطلاقة أشغال تنفيذ الشطر الثاني للمركب الشمسي بورزازات (350 ميغاواط)، وكذا مباشرة التأهيل القبلي لإنشاء المحطات الشمسية بالعيون (80 ميغاواط) وبوجدور (20 ميغاواط).

• البرنامج المغربي للطاقة الريحية، من خلال تشغيل المحطة الريحية لتازة (150 ميغاواط) واختيار الشركات المكلّفة بتنفيذ مشروع ريحي مندمج بقدرة كهربائية 850 ميغاواط وكذا محطات ريحية أخرى من قبل شركات خاصة.

• المخطط الوطني للنجاعة الطاقية، وذلك عبر اعتماد الدراسات المتعلقة بالحالات العامة للنجاعة الطاقية وتفعيل برنامج التأهيل الطاقى للمساجد وتعميم الافتتاح الطاقى وإدماج الأداء الطاقى على مستوى القطاع الصناعى وإرساء إجراءات النجاعة الطاقية بقطاع النقل وكذا تفعيل إجراءات خاصة بزبائن التيار الكهربائى المرتفع والمرتفع جدا.

مخطط المغرب الأخضر

مع بداية السنة السابعة لانطلاق هذه الاستراتيجية، يمكن اعتبار حصيلة هذه المرحلة مشجعة، ويعزى ذلك أساسا لتظافر جهود كل من الدولة والفلاحين ومهنيي القطاع. خلال سنة 2016، تتمثل أهم العمليات المبرمجة في:

- مواصلة تنفيذ 497 مشروعا تم إطلاقها إلى غاية 2015 في إطار الدعامة الثانية للفلاحة التضامنية وإطلاق 85 مشروعا جديدا؛
- مواصلة الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار الخاص في المجال الفلاحي في إطار 19 عقدة إطار؛
- مواصلة عمليات توسيع الري والبرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي وتطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- الحفاظ على الثروة الحيوانية والنباتية وسلامة المنتجات الغذائية؛
- تنمية التجارة الفلاحية والتكوين والبحث الزراعي.

استراتيجية «آليوتيس»

تميزت سنة 2015 بتسريع وتيرة تنفيذ مختلف الإجراءات المتخذة في إطار المحاور الثلاثة الرئيسية لاستراتيجية «آليوتيس» وهي الاستدامة والفعالية والتنافسية. ويتعلق الأمر لاسيما ب:

- تحديد وتنفيذ مخطط تهيئة مصايد الأسماك، حيث بلغت نسبة تغطية الموارد بهذه المخططات 85% في نهاية سنة 2014 مقابل 5% فقط في سنة 2009؛

تطوير عرض عقاري صناعي تنافسي

تم خلال سنة 2015 إعطاء انطلاقة أشغال مشروع إحداث مجمع صناعي موجه للإيجار لمؤسسة مسجد الحسن الثاني بالجماعة القروية لسيدي حجاج واد حصار (عمالة مديونة). وموازة مع استراتيجية تنفيذ مشاريع المجمعات الصناعية الموجهة للإيجار، واصلت الحكومة سنة 2015 سياسة إعادة تأهيل فضاءات الاستقبال الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية، ويتعلق الأمر بالخصوص بالمناطق الصناعية بكل من قلعة السراغنة وبنسودة وكزناية ومولاي رشيد. كما عرفت سنة 2015 مواصلة أشغال خلق بعض مناطق الأنشطة الاقتصادية الصناعية حيث تم استكمال إنجاز الشطر الأول من «كانتوبول كلميم» وكذا استكمال الأشغال وانطلاق نشاط مشروع المحطة الصناعية «سطارك» وإنجاز أشغال إعادة تأهيل الإنارة العمومية للمحطة الصناعية ل «عين الشكاك». وستعرف سنة 2016، إعادة تأهيل بعض فضاءات الاستقبال الصناعية وبداية اشتغال بعض مناطق الأنشطة.

تقوية الرأسمال البشري

يتم حاليا إعداد برنامجي عمل يتعلقان بالتكوين في التخصصات المطلوبة لتلبية احتياجات كل من قطاع صناعة السيارات (إحداث 56.500 منصب شغل) وقطاع النسيج (إحداث 90.000 منصب شغل). علاوة على ذلك، تم سنة 2015 استقبال المدرسة المركزية للدار البيضاء لأول دفعة من الطلاب المهندسين وإطلاق مسار للتكوين المستمر بهذه المدرسة. من جهة أخرى، يتم العمل حاليا على مشروع توسيع معهد مهن الطيران بالدار البيضاء وذلك لتمكينه من استقبال 1150 متدرب سنويا.

مواصلة تفعيل ودعم التقانية الاستراتيجية القطاعية

تواصلت الحكومة خلال سنة 2016 تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والتي مكنت من تنويع بنية وتعزيز دينامية الاقتصاد المغربي، خاصة على مستوى التصدير وتعزيز التوازنات الماكرو اقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، شكل تفعيل هذه الاستراتيجيات، إلى جانب التحسن الملحوظ الذي شهده مناخ الأعمال، رافعة لتشجيع الاستثمار الخاص وإحداث فرص الشغل.

الاستراتيجية الطاقية

خلال سنة 2016، سيتم استكمال المشاريع المبرمجة في إطار الاستراتيجية الطاقية الوطنية، أساسا مشاريع تنمية الطاقات الخضراء.

ملف

أما بخصوص سنة 2016، فستتميز باستمرار تنفيذ العمليات المتعلقة باستراتيجية «آليوتيس» عن طريق تنفيذ المشاريع المدرجة في برنامج تنمية الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وتثمين الموارد السمكية و برنامج التأهيل والتعزيز السوسيو مهني وسلامة البحارة.

رؤية 2020 للسياحة



بالرغم من الاضطرابات التي عرفها المحيط الجهوي والدولي خلال سنة 2015، جراء توالي الأحداث المؤسفة، أبان القطاع السياحي الوطني عن مناعته، حيث تمكن من تسجيل نتائج مشجعة خلال هذه السنة. وستتميز سنة 2016 بمواصلة تنفيذ رؤية 2020 عبر المحاور الأساسية التالية:

- تقوية المناخ القانوني للقطاع السياحي، وذلك من خلال متابعة تجديد الإطار القانوني المتعلق بممارسة المهن السياحية وخاصة مراجعة القانون رقم 96-31 المنظم لوكالات الأسفار والقانون رقم 00-61 المنظم للمؤسسات السياحية وإصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم 12-05 المنظم لمهنة المرشد السياحي. كما ستتم متابعة تنفيذ النظام الجديد لتصنيف مؤسسات الإيواء السياحية بإجراء 700 «افتحاص أبيض» وتقوية آليات التواصل بخصوص نظام التصنيف المستهدف.
- تنويع محفظة المنتج، حيث تواصل الشركة المغربية للهندسة السياحية برنامج عملها من أجل الرفع من نجاعة ومردودية المشاريع السياحية من خلال تطوير المنتج من أجل تموقع أفضل للمناطق الترابية المعنية بالمشاريع المهيكلة وإعداد تقارير التخطيط الاستراتيجي وتحديد وتعبئة الوعاء العقاري لفائدة هذه المشاريع. وفي هذا الإطار، سيتم تنفيذ برنامج عمل طموح يهدف إلى التثمين السياحي على صعيد 31 مدينة عتيقة وكذا التنمية المندمجة للسياحة القروية من خلال برنامجي «مدينتي» و «قريتي». كما سيتم تبني سياسة مهيكلة في مجال الإنعاش والتسويق للمنتجات السياحية لفائدة المستثمرين المستهدفين.



- إعادة تأهيل وتحديث أسطول الصيد الساحلي والتقليدي وذلك من خلال برنامج «إبحار» الذي استكملت أشغاله في شهر مايو 2015؛
- تنفيذ البرنامج الوطني للتخلي على الشباك العائمة المنجرفة للحفاظ على الأنواع السمكية المعرضة للخطر؛
- تنفيذ البرنامج المتعلق بانغمار الشعب الاصطناعية في خليج مارتيل وأكادير لإعادة تكوين المخزون السمكي؛
- مواصلة إنجاز المخطط الوطني لتهيئة الساحل والذي يهم إنجاز نقط التفريغ المجهزة وقرى الصيادين، حيث تم إنجاز 43 نقطة تفريغ مجهزة وقرى للصيادين بنهاية سنة 2014؛
- الحفاظ على جودة المنتوجات البحرية عن طريق مواصلة برنامج تعميم الحاويات المعيارية والذي يهدف إلى تحسين تنافسية وأداء القطاع وحماية المستهلك؛
- توطيد نظام مراقبة استغلال الموارد السمكية من خلال إنشاء نظام تحديد المواقع والرصد المستمر لسفن الصيد بواسطة الأقمار الاصطناعية، حيث بلغ عدد السفن المجهزة بالمنارات الجغرافية لتحديد المواقع 2.194 وحدة؛
- تسهيل ولوج الصناع للمنتوجات البحرية من خلال توفير وحدات صناعية لتحديد حصتهم من السمك الصغير من المخزون «س»؛
- تشجيع تثمين المنتوجات البحرية عبر إطلاق برنامج لإنشاء ثلاث أقطاب تنافسية في منطقة أكادير (Haliopolis) والشمال (مشروع مختلط يتعلق بقطاعي الفلاحة والصيد البحري) وفي الجنوب؛
- تحسين جودة المنتجات السمكية في المناطق الجنوبية للمملكة وخاصة الأخطبوط الذي يشكل العمود الفقري للصيد التقليدي في هذه المناطق من خلال تجهيز 6.600 قارب تقليدي بصناديق عازلة للحرارة.

ملف

وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستهلكين. وستعرف سنة 2016، إطلاق خارطة طريق جديدة من أجل تنزيل مخطط «رواج» الذي يتمحور حول مكافحة الهشاشة في المناطق الحضرية وإدماج القطاع غير المهيكّل، وكذا عصرنة التوزيع كمحرك للإقلاع الاقتصادي.

الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعة التقليدية

ستتميز سنة 2016 بمتابعة إنجاز مشاريع البنيات التحتية وإطلاق مشاريع جديدة تتمثل في إتمام أشغال بناء قري للصناعة التقليدية في عدة مدن. كما تركز الجهود المبذولة على حماية التراث الحرفي وتطوير الجودة بهدف الحفاظ على حصّة الصادرات المغربية في مجال الصناعة التقليدية على مستوى الأسواق الخارجية التقليدية والانفتاح على أسواق جديدة وتشجيع الابتكار عبر تنظيم الجائزة الوطنية لأحسن حرفي كمؤعد سنوي لمكافحة مجهودات الحرفيات والحرفيين.

ولإعطاء دينامية جديدة للقطاع، ومع انتهاء رؤية 2015، تعكف الحكومة على إعداد استراتيجية جديدة لقطاع الصناعة التقليدية في أفق 2020 بهدف إحداث 235.000 منصب عمل إضافي و46 مليار درهم كرقم للمعاملات إضافي و مضاعفة صادرات الصناعة التقليدية وتعزيز الرأسمال الغير مادي المتعلق بالصناعة التقليدية (الرأسمال البشري والمعرفي).

استراتيجية المغرب الرقمي

بالإضافة إلى الانجازات التي تم تحقيقها في إطار مشاريع «جيني»، و «PACTE» و «الحكومة الإلكترونية»، عرفت سنة 2015 إطلاق المشاورات من أجل وضع استراتيجية جديدة للقطاع في أفق 2020. ويتم إعدادها وفق مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار خلاصات إنجازات استراتيجية «المغرب الرقمي 2013» حيث تركز هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور وهي التحويل الرقمي للاقتصاد الوطني و جعل المغرب قطبا رقميا جهويا فضلا عن الموقع الرقمي والنظام الصناعي الرقمي. وتهدف خارطة الطريق هاته إلى تحقيق ناتج داخلي خام إضافي يقدر ب 4 إلى 10 ملايين درهم وخلق ما بين 20 و 60 ألف منصب شغل خلال الفترة 2016-2020. علاوة على ذلك، تهدف استراتيجية المغرب الرقمي 2020 إلى تعزيز موقع المغرب كرائد جهوي لتكنولوجيا المعلومات.

المصدر: مديرية الميزانية

• تطوير المشاريع السياحية الكبرى، خاصة «وصال الدار البيضاء الميناء» الذي يهدف إلى جعل الدار البيضاء وجهة جذب سياحي للأعمال عبر تقديم تجربة ثقافية غنية ومجموعة من الأنشطة الترفيهية وذلك بغلاف مالي إجمالي قدره 5,93 مليار درهم وكذا «وصال أبي رقراق» الذي يهتم، بالإضافة إلى إنجاز وحدات سكنية سياحية، توفير معدات ترفيهية كبرى بغلاف إجمالي قدره 8,73 مليار درهم.

• ترويج الوجهة السياحية للمغرب خاصة عبر تقوية النقل الجوي (عن طريق تعزيز التعاون مع شركات النقل الجوي وإحداث خطوط جديدة، وكذا الرفع من وتيرة رحلات الخطوط الجوية المتواجدة) وتعزيز أداء الأسواق الكلاسيكية بواسطة تقوية الشراكة مع الوكالات السياحية الكلاسيكية ووكالات سياحية جديدة. كما سيتم تكثيف استراتيجية تنويع الأسواق، خاصة عبر تقوية منظومة تحفيزية خاصة بالنسبة للأسواق ذات المؤهلات العالية (مثل الولايات المتحدة وإفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الوسطى والشرقية والصين والبرازيل) وكذا إعطاء الانطلاقة لمجموعة من الحملات الإشهارية بهدف إحداث خطوط ربط جوية جديدة من أجل تحقيق معدل ملئ ذو مردودية.

• ترمين الرأسمال البشري، وذلك من خلال الاستمرار في تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بالعقد الخاص للموارد البشرية لفترة 2014-2020 عبر تكوين متخرجين وخلق باكالوريا مهنية في المجال الفندقي والسياحي وكذا المسار التأهيلي المهني في مجالي السياحة والفندقة وتعميم «علامات التميز» الخاصة بالمعاهد ومدارس السياحة الفندقية، إضافة إلى مواصلة خلق مراكز التكوين الفندقي والسياحي للتميز في كل من المحمدية وأكادير وفاس والجديدة وورزازات وطنجة والسعيدية.

مخطط رواج

إلى حدود نهاية يونيو 2015 استفاد أكثر من 2.200 تاجر من برنامج عصرنة تجارة القرب، مما مكن من استفادة أكثر من 24.753 نقطة بيع على مستوى مختلف مناطق المملكة (أكثر من 100 مدينة وقرية) الشيء الذي يمكن من عصرنة معدات وتقنيات التسيير للتجار. كما عرفت سنة 2015، وضع خطة تكوين لمهن التجارة والتوزيع من أجل تزويد القطاع بيد عاملة مؤهلة وقادرة على تعزيز القدرة التنافسية للشركات التجارية

التدابير الجمركية لقانون مالية 2016

تتعلق التدابير الجمركية المتخذة في إطار قانون مالية سنة 2016 أساسا برسوم الاستيراد حيث تهدف كلها إلى ملائمة النظام الجمركي الوطني مع المعايير الدولية.

هذا الاقتراح يتماشى مع أحكام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بتسهيل المبادلات التي تمكن المتعاملين الاقتصاديين من التوفر على جميع المعلومات الضرورية لانجاز عملياتهم في إطار الشفافية و العدالة و نجاعة المساطر الجمركية.

كما تم اغتنام هذه الفرصة من أجل تعديل الفصل 15 من نفس المدونة لملائمته مع مقتضيات الفصل 45 المكرر مرتين السالف الذكر.

الضريبة الداخلية على الاستهلاك

يهدف التدبير المتعلق بالضريبة الداخلية على الاستهلاك إلى تنسيق الجباية المطبقة على بعض أنواع التبغ المصنع مع أحسن المعايير الدولية، و ذلك بالرفع من مبلغ الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على التبغ الرهيف المقطع المعد لتلفيف السجائر و تبغ الشيشة أو الأركيله.

النظام الجبائي التفضيلي

المغاربة القاطنين بالخارج

تم بموجب قانون المالية لسنة 2013، منح المغاربة القاطنين بالخارج الذين تعادل أعمارهم أو تفوق 60 سنة، تخفيض بنسبة 85% على القيمة عند استيراد سياراتهم.

و بهدف تشجيع هذه الفئة من الأشخاص الذين قدموا خدمات جليلة للوطن، تم الرفع من هذا التخفيض إلى نسبة 90% عوض نسبة 85% الجاري بها العمل.

أغذية الأسماك

بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية و خلق مشاريع مهيكلية في قطاع تربية الأحياء المائية و بالخصوص فيما يتعلق بتوفير العلف المخصص لهذه الأحياء البحرية، تم تطبيق رسم استيراد بنسبة 52% على أغذية الأسماك المصنفة بالبند التعريفي 2309.90.90.82 و المستوردة من لدن مربي الأسماك و ذلك من فاتح يناير 2016 إلى غاية 31 دجنبر 2017 و في حدود حصة كمية قدرها 25000 طن سنويا.

المصدر: مديرية الجمارك والضرائب غير المباشرة

مصادقة البرلمان على المراسيم المتخذة من طرف الحكومة خلال سنة 2015 في إطار التأهيل التشريعي الممنوح من طرف البرلمان بموجب الفصل 70 من الدستور

و يتعلق الأمر ب:

• المرسوم رقم 275-15-2 الصادر في 20 من جمادى الثانية 1436 (10 أبريل 2015) المتعلق بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين و مشتقاته، بحيث تم بموجبه الرفع من رسم الاستيراد المطبق على القمح اللين من 17.5% إلى 75%، خلال الفترة الممتدة من فاتح ماي إلى 31 أكتوبر 2015، و ذلك بهدف ضمان أحسن الشروط لتسويق المحصول الوطني من هذه المادة، أخذ بعين الاعتبار مستوى الأسعار العالمية للقمح اللين و الوفرة الوطنية من هذه المادة و كذا المستوى المتوقع من الإنتاج الوطني.

• المرسوم رقم 810-15-2 الصادر في 30 من ذي الحجة 1436 (14 أكتوبر 2015) و المتعلق بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين و مشتقاته، تم بموجبه خفض رسم الاستيراد المطبق على هذه المادة من 75% إلى 50% ابتداء من فاتح نونبر 2015 و ذلك قصد ضمان تنافسية القمح المحلي، مع ترك إمكانية للاستيراد بعد تسويق باقي المحصول الوطني من مادة القمح اللين و مشتقاته.

مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

إدراج مقتضيات جديدة في مدونة الجمارك تتعلق بالمقررات المسبقة في ميدان المعلومات الملزمة حول التصنيف التعريفي و المنشأ و طرق التقييم في الجمرك. (الفصلان 15 و 45 المكرر مرتين من مدونة الجمارك).

بهدف تحسين جاذبية بلدنا من خلال إرساء مزيد من الشفافية و وضوح الرؤيا، تم تعديل الفصل 45 المكرر مرتين من مدونة الجمارك من أجل تضمينه مقتضيات جديدة تتعلق بالمقررات المسبقة في ميدان المعلومات الملزمة حول التصنيف التعريفي و المنشأ و طرق التقييم في الجمرك.

مشاريع طموحة من أجل ضمان حياة كريمة للمواطن

حرصت الحكومة من خلال قانون المالية لسنة 2016، على إعطاء الأولوية لتحسين حياة المواطن عبر تخصيص موارد مهمة لقطاعات الصحة والتعليم والسكن، بالإضافة إلى تنفيذ الإرادة الملكية بمحاربة الفقر والهشاشة في المناطق الهامشية والبعيدة.

الجديدة، خاصة كليات الطب والصيدلة بأكادير وطنجة وكذا برمجة بناء 10 مدرجات جديدة بطاقة استيعابية تبلغ 400 مقعدا لكل مدرج. كما تم تحسين جودة نظام التكوين خاصة عبر مواصلة برنامج إعادة تهيئة مدارس المهندسين وكذا تفعيل دور «الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي»، بالإضافة إلى تطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة من خلال الزيادة في عدد الممنوحين ليصل إلى 330.000 سنة 2015-2016 مقابل 284.912 ممنوح برسم سنة 2014-2015، وكذا الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية لتبلغ 4.900 سريرا بالإضافة إلى بناء مطاعم جامعية جديدة بكل من الناظور وآسفي والجديدة وبناء 15 مركزا صحيا على مستوى الجامعات .

توسيع التغطية الصحية وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية

يقدر عدد الطلبة المستفيدين من التغطية الصحية، برسم الموسم الجامعي 2015-2016، (عقب اعتماد نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة طلبة التعليم العالي العمومي والخاص خلال سنة 2015) ب 250.000 طالب بكلفة مالية إجمالية تناهز 100 مليون درهم، على أساس مساهمة جزافية للطلبة بالقطاع العمومي في حدود 400 درهم في السنة، ممولة من الميزانية العامة للدولة. أما بخصوص طلبة التعليم العالي الخاص، فيتحملون مجموع المساهمة الجزافية.

وفي إطار توسيع نطاق التغطية الصحية الأساسية لتشمل كافة شرائح المجتمع، تسهر الحكومة على متابعة تنزيل وتطبيق هذا النظام لفائدة الطلبة والمستقلين وأصحاب المهن الحرة كما ستواصل جهودها الرامية إلى تحسين نجاعة أداء المستشفيات من خلال تطوير الأنظمة المعلوماتية و نظام الفوترة قصد التحكم في الموارد المالية المرصدة لفائدة نظام المساعدة الطبية «راميد».

ومن جهة أخرى، وفي إطار تحسين جودة العرض الصحي وضمان الولوج المتكافئ إلى الخدمات الصحية، تم في إطار

تفعيل البرنامج الجديد لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي

في إطار الجهود الرامية إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي وتعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر، وبالموازاة مع مواصلة تنفيذ البرامج والاستراتيجيات القائمة، خصوصا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامج تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية والبرامج الممولة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي وصندوق التكافل العائلي، تعتزم الحكومة، وفقا للتوجيهات الملكية السامية، تنفيذ برنامج جديد لتقليص هذه الفوارق في العالم القروي.

وسينفذ هذا البرنامج وفق جدول زمني محدد وخطة عمل متكاملة بتكلفة إجمالية تبلغ 50 مليار درهم وذلك قصد إنجاز 20.800 مشروع يغطي 24.290 دوارا لفائدة 12 مليون شخص. وتهم هذه المشاريع الأنشطة المتعلقة بالتهيئة وبناء الطرق والمسالك القروية ومشاريع تمديد شبكة الماء الصالح للشرب والكهربة القروية والبنيات التحتية للصحة والتعليم. وقصد وضع مقاربة شاملة للتنمية المجالية، ستتم مواكبة أنشطة برنامج العمل بأنشطة مدرة للدخل وأنشطة اجتماعية وثقافية ورياضية وأنشطة محاربة الهشاشة.

إصلاح المدرسة المغربية

بالإضافة إلى تعزيز الإنجازات المحققة فيما يخص دعم التعليم وضمان تكافؤ الفرص وتطوير الحكامة، اتسمت سنة 2015 بعرض الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية (2015-2030) أمام جلالة الملك من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. وفي هذا السياق، تواصلت الحكومة خلال سنة 2016 تنفيذ التدابير ذات الأولوية التي تلتقي تماما مع مرتكزات هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة.

ويهدف مواجهة التزايد المرتقب للطلبة في التعليم العالي الجامعي، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات برسم السنة الجامعية 2015-2016 تتجلى أساسا في تعزيز الطاقة الاستيعابية، وذلك عبر إطلاق ومواصلة أشغال بناء وتجهيز المؤسسات الجامعية

مقاربة تشاركية تشمل جميع الفاعلين المؤسساتيين العموميين والشركاء الاجتماعيين وكذا فاعلي القطاع الخاص. وتستند هذه الاستراتيجية على نتائج التشخيص الذي سلط الضوء على التحديات التي تواجه قطاع التشغيل، خاصة فيما يتعلق ببطالة حاملي الشواهد وشباب الوسط الحضري. و تهم أهم التدابير المتخذة برسم سنة 2016 إدماج 65.000 من الباحثين عن شغل في إطار نظام التكوين من أجل الإدماج وتحسين ظروف التشغيل لـ 25.000 من الباحثين عن شغل وتوسيع قاعدة المستفيدين من الحماية الاجتماعية لتشمل العمال الأحرار ومهنيي قطاع النقل وتعزيز هذه الحماية بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج، بالإضافة إلى تنفيذ الإجراءات الجديدة لتشجيع التشغيل بما فيها نظام التكوين من أجل الإدماج كما تم إصلاحه، والبرنامج الجديد «تحفيز» و كذا وضع برنامج لإعادة تأهيل 25.000 باحث عن شغل حامل لشهادة الإجازة بتنسيق مع القطاعات المعنية «برنامج تأطير».

الإدماج الاجتماعي للشباب والفئات الهشة ودعم المرأة

تواصل الحكومة سياستها الرامية لتأطير الشباب ودعم المرأة وحماية الطفل والأشخاص المسنين من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات تتمثل في تقوية شبكة المراكز الثقافية بتأهيل 200 دارا للشباب و133 مؤسسة للأشغال النسوية موزعة عبر ربوع المملكة وإنشاء 3 مراكز للاستقبال و 5 مراكز للأسفار والترفيه و 43 مركزا للاصطيفاف. كما تواصل تأهيل مركب مولاي رشيد للشباب والطفولة ببوزنيقة وتجهيز مختلف المنشآت الاجتماعية والتربوية (دور الشباب، النوادي النسوية، المخيمات الصيفية،...) وتعزيز الإطار القانوني من خلال اعتماد القانون الجديد المتعلق بإصلاح المراكز الاجتماعية، في إطار تعديل القانون 14.05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وكذا إعداد نصوص تطبيقية لتفعيل القانون الإطار المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة و كذلك مراجعة النصوص القانونية المنظمة لمجال الطفولة.

مغاربة العالم

تواصل الحكومة سياستها لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج و ذلك من خلال تطوير شراكات مع الجمعيات التي تعنى بشؤونهم وتعزيز إمكانياتها، وإرساء استراتيجية مندمجة للتواصل والإعلام، ومواصلة إنشاء دور للمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، فضلا عن تعزيز المواكبة الاجتماعية لمختلف فئات المغاربة المقيمين بالخارج و كذا تحسين وتكثيف عمليات المواكبة والتنشيط الثقافي في المغرب وفي بلدان الاستقبال.

المصدر: مديرية الميزانية

برنامج تأهيل البنيات التحتية الصحية الأساسية؛ إعطاء انطلاقة أشغال بناء المركز الإستشفائي الجامعي بطنجة، وكذا مواصلة أشغال تجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية بكل من مراكش ووجدة وانطلاق الدراسات المتعلقة ببناء المراكز الاستشفائية الجامعية بكل من أكادير والمستشفى الجديد ابن سينا بالرباط. كما أعطيت الانطلاقة للعمل بمستشفين محليين بكل من زاكورة والجديدة، وخمس مستشفيات إقليمية (مريرت، السعيدية، مديونة، بوزاكارن وقلعة مكونة) ومواصلة إعادة تأهيل المراكز الاستشفائية في إطار مشروع «الصحة-المغرب III»، وإنهاء اشغال بناء 14 مستشفى محلي وإقليمي و9 مراكز لتصفية الدم.

تحسين العرض السكني اللائق

إدراكا منها لضرورة توفير إطار معيشي لائق للمواطنين وتدارك العجز في الوحدات السكنية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، قامت الحكومة منذ سنة 2002 بنهج سياسة مكنت من مراجعة معمقة في مجال السكنى. وهكذا تم إيجاد حلول ملائمة لإنعاش السكن الاجتماعي والوقاية من انتشار السكن غير اللائق، خاصة نهج خطط استباقية لتنمية المجال الحضري. وهكذا تم تخفيض العجز السكني من 840.000 وحدة سنة 2011 إلى 580.000 وحدة متم سنة 2014.

من جهة أخرى وفي إطار مواصلة هذه الجهود، حددت الحكومة هدفا يرمي إلى تخفيض هذا العجز ليصل إلى 400.000 وحدة سنة 2016 من خلال إنتاج 170.000 وحدة سنويا، مع توفير الظروف الملائمة للاندماج الاجتماعي للأسر المعوزة. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، يركز العمل على محورين اثنين هما القضاء على السكن غير اللائق وتحسين إطار عيش الأسر ذات البنية الاجتماعية الهشة، وتنويع العرض السكني لتلبية حاجيات مختلف الفئات الاجتماعية.

إنعاش التشغيل

يعتبر إنعاش التشغيل من أهم أولويات الحكومة، وقد تركزت الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة بشكل خاص على تحسين وتعزيز برامج إنعاش التشغيل، وتعزيز وملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل ودعم إنشاء المقاولات. وموازية مع هذه الجهود، تواصل الحكومة عملها لدعم الإطار القانوني للتشغيل والنهوض بالحوار الاجتماعي، فضلا عن تحسين الحماية الاجتماعية.

وتميزت سنة 2015 بإعداد استراتيجية وطنية جديدة للتشغيل في أفق سنة 2025. ويتعلق الأمر باستراتيجية أعدت وفق

التدابير الجبائية لقانون المالية لسنة 2016

يمثل تشجيع الاستثمار وتحسين تنافسية المقاولات، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي و كذا تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، أبرز السمات التي تميز المقتضيات الضريبية المقترحة في إطار قانون مالية 2016.

تطبيق مقتضيات جديدة على النقل الجوي وعلى عمليات النقل السككي

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للطائرات المخصصة للنقل الجوي التي بسعة تفوق 100 مقعد وكذا التجهيزات وقطع الغيار المستعملة في إصلاح هذه الطائرات؛
- إعفاء عمليات تفكيك الطائرات ابتداء من فاتح يناير 2016؛
- تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بسعر 20% عوض 14% على عمليات النقل السككي؛

- إعفاء عمليات استيراد القطارات والتجهيزات السككية الموجهة لنقل المسافرين والبضائع من الضريبة على القيمة المضافة.

تعميم إرجاع الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على أموال الاستثمار المقتناة ابتداء من فاتح يناير 2016، باستثناء تلك التي تم اكتسابها من طرف المؤسسات والشركات العمومية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يستمر تطبيق الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المتعلق بأموال الاستثمار لمدة 36 شهرا لفائدة المنشآت الحديثة المنشأ.

إحداث نظام جبائي خاص بالأنشطة المرتبطة بقطاع الصناعة الغذائية

يتحمل قطاع الصناعة الغذائية الضريبة على القيمة المضافة دون أي إمكانية الخصم التي تتحملها بعض العناصر الداخلة في الإنتاج على اعتبار أن المنتوجات الفلاحية لا تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

لذا فإن هذه الوضعية تجعل القطاع المهيكّل غير تنافسي مقارنة مع الوحدات العاملة في القطاع غير المهيكّل مما يستوجب إخضاع الصناعة الغذائية لنظام جبائي يمكنها من استرداد الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على كل العناصر الداخلة في الإنتاج

تم في إطار قانون المالية لسنة 2016 إدراج مجموعة من التدابير الجبائية، الهدف منها تكريس استمرارية السياسة الحكومية المتبعة في الميدان الجبائي والرامية أساسا إلى مواصلة إصلاح النظام الجبائي الذي يرتكز على توسيع الوعاء الضريبي وخلق ظروف ملائمة للمنافسة الشريفة بين المقاولات وكذا تخفيض النفقات الجبائية وعقلنتها.

كما تهدف هذه التدابير إلى تحقيق المزيد من النجاعة سواء على مستوى مردودية الموارد الجبائية أو تحسين جودة الخدمات المقدمة للخاضعين للضريبة.

وتهم التدابير الضريبية التي تم إحداثها بموجب القانون المالي لسنة 2016 عدة محاور:

تدابير لتشجيع الاستثمار وتحسين تنافسية المقاولات

إحداث أسعار نسبية للضريبة على الشركات حسب الربح المحقق

نص قانون المالية لسنة 2016 على الأسعار النسبية التالية:

- 10% بالنسبة لمبلغ الربح الصافي الذي يساوي أو يقل عن 300.000 درهم؛
- 20% بالنسبة لمبلغ الربح الصافي الذي يفوق 300.000 درهم ويساوي أو يقل عن 1.000.000 درهم؛
- 30% بالنسبة لمبلغ الربح الصافي الذي يفوق 1.000.000 درهم ويساوي أو يقل عن 5.000.000 درهم؛
- 31% بالنسبة لمبلغ الربح الصافي الذي يفوق 5.000.000 درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع المالي يبقى خاضعا للضريبة بسعر 37% .

ملف

إعفاء مؤسسة للا سلمى للوقاية من السرطان وعلاجه من الضريبة على الشركات والقيمة المضافة وواجبات التسجيل

• إعفاء مؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان من الضريبة على الشركات. وتستفيد هذه المؤسسة كذلك برسم الضريبة على الشركات من:

• تخفيض % 100 المطبق على الربائح المقبوضة؛

• وإعفاء زائد القيمة برسم تفويت القيم المنقولة.

• إعفاء مؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان من الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المواد والسلع والتجهيزات والخدمات المقتناة وكذا الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسة، وذلك ابتداء من فاتح يناير 2016.

منح الاستفادة من خصم 40% المطبق على الدخل الناشئة عن إيجار العقارات المبنية وغير المبنية على الدخل الناشئة عن إيجار العقارات الزراعية

من أجل ملاءمة النظام الجبائي المطبق على الدخل العقاري، أقر قانون المالية لسنة 2016 منح الاستفادة من تخفيض 40% المنصوص عليه لتحديد الأساس المفروضة عليه الضريبة على الدخل العقاري الناشئة عن إيجار العقارات المبنية وغير المبنية والبنائيات كيفما كان نوعها، لتشمل الدخل الناشئة عن إيجار العقارات الزراعية.

تدابير محاربة الغش والتهرب الضريبي

تحديد سقف مبلغ التكاليف القابلة للخصم من الحصيلة الخاضعة للضريبة، التي يمكن أداؤها نقدا في 10.000 عن كل يوم وعن كل مورد وفي حدود 100.000 درهم عن كل شهر وعن كل مورد.

فيما يخص الضريبة على الشركات والقيمة المضافة على الدخل:

قبل قانون المالية لسنة 2016، لا تُخصم من الحصيلة الخاضعة للضريبة، إلا في حدود 50% من مبلغها، النفقات المترتبة على التكاليف التي يعادل أو يفوق المبلغ المفوتر بشأنها عشرة آلاف (10.000,00) درهم ولم يثبت تسديدها بشيك مسطر وغير قابل للتظهير أو كميالية أو بطريقة مغناطيسية للأداء أو تحويل بنكي أو وسيلة إلكترونية أو مقاصة.

ذات الأصل الفلاحي وذلك بتضريب القيمة المضافة الحقيقية الناتجة عن القطاع.

وقد جاء قانون المالية لسنة 2016 بإجراء جديد يسمح بخصم الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على كل العناصر الداخلة في الإنتاج وخصوصا منها ذات الأصل الفلاحي و ذلك بهدف الرفع من تنافسية هذا القطاع والحد من تكاثر الوحدات العاملة في القطاع غير المهيكل.

تخفيض الأساس الخاضع للضريبة بالنسبة للعقود المثبتة لبعض عمليات الكراء الطويل الأمد الذي يعرف بالإيجار الحكري (bail Emphytéotique) فيما يتعلق بواجب التسجيل

حدد قانون المالية لسنة 2016 أساسا جديدا لفرض الضريبة بالنسبة للإيجارات الحكرية المتعلقة بالأراضي التابعة لأملاك الدولة المعدة لإنجاز مشاريع استثمارية. وأصبح هذا الأساس الخاضع للضريبة يتشكل من مبلغ يتكون من أكرية سنة واحدة عوض الأساس الخاضع للضريبة الذي كان محددًا في عشرين (20) مرة الثمن السنوي للكراء وذلك بالنسبة «للإيجارات الحكرية» المتعلقة بالأراضي التابعة لأملاك الدولة المعدة لإنجاز مشاريع استثمارية في القطاع الصناعي أو الفلاحي أو قطاع الخدمات .

تدابير تعزيز العدالة الضريبية

رفع مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على ما يسلمه الشخص نفسه من مبنى

يخضع المبنى المخصص للسكن الشخصي الذي يسلمه الشخص لنفسه والذي تتعدى مساحته 300 متر مربع للمساهمة الاجتماعية للتضامن محددة في 60 درهما عن المتر المربع من المساحة المغطاة لكل وحدة سكنية.

وابتداء من فاتح يناير 2016 تم تحديد مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى حسب الجدول التالي:

المساحة المغطاة بالمتر المربع	السعر (بالدرهم)
تساوي أو تقل عن 300	معفاة
من 301 إلى 400	60
من 401 إلى 500	100
ما فوق 500	150

ملف

ضرورة الإشارة في الوثائق التي يسلمونها لزبائنهم أو المشتريين منهم، إلى معلومات أخرى تتعلق برقم التعريف الضريبي وثمان البضائع المباعة والخدمات المقدمة وكذا برقم الرسم المهني. ويخص هذا الإلزام بعض الخاضعين للضريبة الذين، بحكم وضعيتهم، لا يخضعون لأحكام مدونة التجارة كبعض المهن الحرة.

إدخال مقتضيات جديدة تتعلق بالسكن الاجتماعي

تُغفَى من الضريبة على القيمة المضافة عمليات بيع السكن الاجتماعي لغرض السكن الرئيسي الذي تتراوح مساحته بين خمسين (50) وثمانين (80) مترا مربعا ولا يتعدى ثمن بيعه مائتين وخمسين ألف (250.000) درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

ويُمنح هذا الإعفاء، الذي يستفيد منه مقتنون هذه المساكن، للمنعشين العقاريين في شكل تسبيق يساوي مبلغ الضريبة على القيمة المضافة ويتم دفعه من طرف قابض إدارة الضرائب وفق الشروط المحددة في المادة I-93 من المدونة العامة للضرائب. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن المبلغ المذكور يخضع للضريبة بين يدي المنعشين العقاريين وفق شروط النظام العام.

ابتداء من فاتح يناير 2016، تتعلق التدابير التي جاء بها قانون المالية لسنة 2016 بما يلي:

- التفريق بين مهام الأمر بقبض الموارد وصرف النفقات والمحاسب العمومي؛
- إحداث مسطرة للتحويل بصورة تلقائية في حالة عدم احترام شروط الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة؛
- منح نفس الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمساكن الاجتماعية الممولة من طرف البنوك التشاركية.

إلزامية تضمين رقم التعريف الموحد للمقاولات في جميع الوثائق التي يسلمها الخاضع للضريبة إلى زبائنه وفي جميع الإقرارات الجبائية.

نص قانون المالية لسنة 2016 على ضرورة إدراج الخاضعين للضريبة للتعريف الموحد للمقاولات على الفواتير أو الوثائق التي يسلمونها لزبائنهم، وكذا على كافة الإقرارات الجبائية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

استثناء من قواعد التقادم

في إطار القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي، نص قانون المالية لسنة 2016 على أنه تستحق جميع الواجبات وكذا الذعيرة والزيادات المرتبطة بها عن عدم إدلاء الخاضعين للضريبة

وفي إطار تشجيع المقاولات على مزيد من الشفافية في معاملاتها، نص قانون المالية لسنة 2016 على أن التكاليف التي لم يثبت أدائها بواسطة وسائل الأداء السالفة الذكر، لا يتم خصمها من الحصيلة الخاضعة للضريبة إلا في حدود عشرة آلاف (10.000,00) درهم عن كل يوم وعن كل مورد وفي حدود مائة ألف (100.000,00) درهم عن كل شهر وعن كل مورد. ولا تخصص كذلك من الحصيلة الخاضعة للضريبة مخصصات الاهتلاكات المتعلقة بالمستعقرات المقتناة التي لم يثبت أدائها بواسطة وسائل الأداء المذكورة.

ويُطبق هذا الإجراء على السنوات المحاسبية التي تبتدئ من فاتح يناير 2016.

بخصوص الضريبة على القيمة المضافة

ابتداء من فاتح يناير 2016، لا يتم خصم الضريبة على القيمة المضافة على المشتريات والأعمال والخدمات الذي يفوق مبلغها عشرة آلاف (10.000,00) درهم عن كل يوم وعن كل مورد والتي لم يثبت تسديدها بواسطة شيك مسطر غير قابل للتظهير أو كمبيالة أو بطريقة مغناطيسية للأداء أو تحويل بنكي أو وسيلة إلكترونية أو مقاصة، إلا في حدود (100.000,00) درهم من هذه المشتريات عن كل شهر وعن كل مورد. ويُطبق هذا الإجراء على الأداءات النقدية المنجزة ابتداء من فاتح يناير 2016.

التنصيص على مطابقة أوراق إثبات النفقات لعمليات فعلية لتسليم السلع والخدمات

نصت المقتضيات الجبائية قبل صدور قانون المالية لسنة 2016، على وجوب إثبات شراء جميع السلع والخدمات من بائع خاضع للرسم المهني بواسطة فاتورة أو أي ورقة إثبات أخرى مع إغفال التأكيد على جانب الفعالية في إنجاز تلك العملية.

ومن أجل محاربة ظاهرة الفاتورات التي تتضمن عمليات صورية تحترم فقط البيانات الشكلية، نص قانون المالية لسنة 2016 على إدراج تدبير يلزم الخاضع للضريبة بأن تكون عمليات شراء السلع والخدمات مطابقة لعمليات منجزة فعليا ومثبتة بفاتورة قانونية لها قوة الإثبات محررة في إسم المعني بالأمر وحقيقية تحت مسؤوليته.

إلزام بعض الخاضعين للضريبة بالإشارة إلى بعض العناصر في الوثيقة المهنية المثبتة للخدمة

إلى جانب البيانات الاعتيادية ذات الطابع التجاري، عمم قانون المالية لسنة 2016 على الخاضعين للضريبة، المعنيين بالضريبة على الشركات، والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة

ملف

للضرائب، من أجل ممارسة حقها في الاطلاع، مع التأكيد على أن تبين هذه الطلبات طبيعة المعلومات أو الوثائق المطلوبة، والسنوات المحاسبية أو الفترات المعنية، وكذا شكل ونوع وحامل هذه المعلومات والوثائق؛

• التنصيص على إلزامية تقديم المعلومات والوثائق إلى الإدارة طبقا للطلبات المذكورة خلال أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما؛

• التنصيص على إلزامية تقديم معلومات ووثائق تكون كاملة وذات قوة ثبوتية وصادقية؛

• تعزيز الوسائل القضائية التي تمكن الإدارة من ممارسة حقها في الاطلاع دون أن يتعارض ذلك مع السر المهني أو أي مقتضيات منصوص عليها في نصوص أخرى تعارض هذا الحق، وذلك مع التحديد في المدونة العامة للضرائب أنه دون المساس بأي مقتضيات أخرى، يمكن لإدارة الضرائب أن تطالب بأي معلومة مفيدة للوعاء ومراقبة الضرائب؛

• ملاءمة الجزاءات المطبقة على المخالفات المتعلقة بحق الاطلاع والتي تخص الأشخاص الذين يرفضون أو لا يحترمون حق الإدارة في الحصول على الوثائق والمعلومات المطلوبة مع الجزاءات المماثلة المنصوص عليها في مدونة التحصيل الديون العمومية والمتمثلة في تطبيق غرامة تهديدية يومية قدرها خمسمائة (500) درهم، في حدود خمسين ألف (50.000,00) درهم.

تدابير تحسين جودة الخدمات المقدمة للخاضعين للضريبة

تحويل هيئات خارجية استخلاص الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات

ينص قانون المالية لسنة 2016 على أن الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات يتم تحصيلها لفائدة المحاسب العمومي من طرف هيئات (خاصة الأبنك، ووكلاء تأمين السيارات ووكالات بريد المغرب) أبرمت عقدا بهذا الخصوص مع المديرية العامة للضرائب.

رفع أجل شغور العقار من ستة أشهر إلى سنة للاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل برسم الربح لمحصل عليه من تفويت سكن معد للسكنى الرئيسية

تغيير نظام تحصيل الضريبة المستحقة على الخاضعين للضريبة المحدد دخلهم المهني و/أو الفلاحي حسب نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة

بإقرارهم بالنسبة لجميع السنوات التي لم تكن موضوع تصريح، وذلك في أجل لا يمكن أن يتجاوز عشر (10) سنوات.

مراجعة نظام الجزاءات

أحدث قانون المالية لسنة 2016 تعديلات على نظام الجزاءات الضريبية لجعله يتلاءم مع نوعية المخالفات المرتكبة.

وهكذا، تم التخفيف من الجزاءات كما يلي:

• تخفيض زيادة 15% إلى 5% في حالة إيداع الإقرار داخل أجل لا يتجاوز 30 يوما مع الإبقاء على تطبيق زيادة 15% ما بعد هذا الأجل؛

• تخفيض عقوبة التحصيل من 10% إلى 5% في حالة الأداء داخل أجل لا يتجاوز 30 يوما من التأخير؛

• تخفيض زيادة 15% إلى 5% بالنسبة للواجبات التكميلية المستحقة، في حالة الإيداع التلقائي بإقرار تصحيحي خارج الأجل القانوني؛

• فرض عقوبة خاصة بالإقرار والأداء الالكترونيين بنسبة 1% على الواجبات المستحقة على أن لا يقل مبلغها على 1.000,00 درهم كحد أدنى.

كما أحدث قانون المالية لسنة 2016 تدابير لزيادة الجزاءات تهم ما يلي:

• رفع الزيادة من 15% إلى 20% في حالة تدخل الإدارة بواسطة فرض الضريبة بصورة تلقائية؛

• رفع الزيادة في الوعاء من 15% إلى 30% في حالة تصحيح الأساس المفروضة عليه الضريبة مع رفع عقوبة التحصيل من 10% إلى 20% بالنسبة لمحصلي الضريبة المخلين ورفع الزيادة في الوعاء من 15% إلى 20% في حالة تصحيح الأساس المفروضة عليه الضريبة بالنسبة للخاضعين للضريبة الآخرين؛

• تعزيز العقوبات الجنائية في حالة الغش الصريح وتبسيط مساطر تطبيقها.

تعزيز حق الاطلاع

في إطار تعزيز حق الاطلاع، ينص قانون المالية لسنة 2016 على ما يلي:

• إلزام الإدارة بإرسال طلب إلى الأشخاص المعنيين، حسب كيفيات التبليغ المنصوص عليها في المادة 219 من المدونة العامة

ملف

- إلزام اللجنة المحلية لتقدير الضريبة باستدعاء أطراف النزاع في أجل ثلاثين (30) يوما قبل انعقادها، كما هو الشأن بالنسبة للجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة؛
- تقليص أجل البت المخول للجنة المحلية لتقدير الضريبة من 24 شهرا حاليا إلى 12 شهرا؛
- تحديد أجل أربعة أشهر للجنة المحلية لتقدير الضريبة لإبلاغ الأطراف بانصرام الأجل القانوني للبت؛
- تخويل مفتش الضرائب صلاحية تسلم الطعون المقدمة من طرف الخاضعين للضريبة أمام اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة، كما هو جاري به العمل أمام اللجنة المحلية لتقدير الضريبة؛
- إلزام رؤساء اللجان المحلية لتقدير الضريبة واللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة برفع تقرير توضيحي لإدارة الضرائب في حالة عدم اتخاذ قرار داخل الأجل القانونية؛
- ملاءمة مساطر الطعن أمام اللجنة المحلية لتقدير الضريبة واللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة، خاصة في حالة التأخر في تعيين ممثلين جدد أو تعذر ذلك.

إحداث مسطرة خاصة بإيداع الإقرارات التصحيحية

- أحدث قانون المالية لسنة 2016 مسطرة مبسطة تسمح للخاضعين للضريبة بالإيداع التلقائي لإقرارات لتصحيح الأخطاء المادية الملاحظة على الإقرارات الضريبية. و تنص هذه المسطرة على إمكانية:
- دعوة الخاضعين للضريبة بواسطة رسالة تبليغ لإيداع إقرارات تصحيحية داخل أجل 30 يوما عندما تلاحظ الإدارة أن هناك أخطاء مادية في الإقرارات الجبائية المودعة؛
- دعوة الخاضعين للضريبة على الدخل لإيداع إقرارات تصحيحية وفق النظام الواجب تطبيقه عليهم عندما تلاحظ الإدارة أن رقم الأعمال المصرح به من طرف الخاضعين للضريبة على الدخل حسب نظام النتيجة الصافية المبسطة أو الربح الجزافي أو نظام المقاول الذاتي، تجاوز خلال سنتين متتابتين الحدود المنصوص عليها لتطبيق الأنظمة السالفة الذكر.
- إدراج مسطرة جديدة تمكن الإدارة من إخبار الملمزم بالإخلالات التي اكتشفتها خلال عملية تحليل البيانات الواردة في الإقرارات وبناء على المعطيات المتوفرة لديها.

الصافية المبسطة، وكذا المستحقة على أولئك المزاولين لمهن حرة محددة لائحتها بنص تنظيمي.

ابتداء من فاتح يناير 2016، يتم دفع الضريبة على الدخل المتعلقة بالدخول المهنية و/أو الفلاحية المحددة حسب نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، وكذا مبلغ الحد الأدنى للضريبة، بشكل تلقائي لدى قابض إدارة الضرائب التابع له مكان الموطن الضريبي أو مكان المؤسسة الرئيسية للخاضع للضريبة المعني بالأمر.

فيما يخص الضريبة المستحقة على الخاضعين للضريبة المحدد دخلهم المهني حسب نظام الربح الجزافي، فإن تحصيلها يتم عن طريق الجدول.

تعميم إلزامية الإقرار والأداء بطريقة إلكترونية

ابتداء من فاتح يناير 2017، تم التنصيص على تعميم إلزامية الإقرار والأداء بطريقة إلكترونية على جميع المقاولات كيفما كان مبلغ رقم أعمالها باستثناء المقاولات الخاضعة للضريبة على الدخل وفق نظام الربح الجزافي.

تبسيط الطعون أمام اللجان

جاء قانون المالية لسنة 2016 بعدة تدابير لتبسيط الطعون أمام اللجان تتعلق بما يلي:

- تحديد مجال اختصاصات اللجان الضريبية من أجل فرض درجة واحدة للطعن أمام كل لجنة حسب الحالات التالية:
- الطعون أمام اللجان المحلية لتقدير الضريبة بخصوص التصحيحات المتعلقة بالدخول المهنية المحددة حسب نظام الربح الجزافي والدخول والأرباح العقارية والدخول والأرباح الناشئة عن رؤوس الأموال المنقولة وواجبات التسجيل والتبصر، وكذا فحص المحاسبة للخاضعين للضريبة الذين يقل رقم أعمالهم المصرح به عن عشرة (10) ملايين درهم، بالنسبة لكل سنة محاسبية موضوع الفحص؛
- الطعن أمام اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة بخصوص فحص مجموع الوضعية الضريبية للخاضعين للضريبة أيما كان مبلغ رقم الأعمال المصرح به، وكذا فحص المحاسبة للخاضعين للضريبة الذين يساوي أو يفوق رقم أعمالهم المصرح به في حساب الحاصلات و التكاليف، برسم إحدى السنوات المحاسبية موضوع الفحص، عشرة (10) ملايين درهم.

ملف

إضافة إلى ذلك، غير قانون المالية هذا الأجل لاختيار نظام النتيجة الصافية المبسطة بالنسبة للخاضعين للضريبة من قبل فاتح أبريل إلى قبل فاتح ماي.

تدابير توضيح وملاءمة النص الضريبي

ملاءمة سعر الضريبة على القيمة المضافة مع استيراد الذرة والشعير

تخضع حاليا عمليات استيراد الشعير و الذرة للضريبة على القيمة المضافة بثلاثة أسعار مختلفة:

- 0% عندما تكون موجهة لتغذية الإنسان؛
- 10% عندما تكون موجهة للصناعة الغذائية الحيوانية؛
- 20% في جميع الحالات الأخرى.

غير أنه من الناحية العملية، تبين أن هذا التمييز في الأسعار حسب معيار الاستعمال يشكل مصدرا لممارسات تخل بالتنافسية الحرة نظرا لصعوبة تحديد المستهلك النهائي لهذه المواد.

ولتفادي إمكانية الغش الضريبي التي يوفرها تباين الأسعار وذلك بتوجيه هذه المواد لاستعمال مخالف لذلك المصرح به من طرف الخاضع للضريبة، أصبح ابتداء من فاتح يناير 2016، استيراد هذين المنتجين خاضعا للضريبة على القيمة المضافة بسعر واحد هو 10% مهما كان غرض استعمالهما.

توضيح النص المرتبط بالدفوعات المستحقة عن السنة المحاسبية الجارية بالنسبة للشركات المعفاة مؤقتا من الحد الأدنى للضريبة أو المعفاة كليا من الضريبة على الشركات

تكون السنة المحاسبية المرجعية بالنسبة للشركات المعفاة مؤقتا من أداء الحد الأدنى للضريبة وكذا الشركات المعفاة كليا من الضريبة على الشركات هي آخر سنة محاسبية طبقت برسمها الإعفاءات.

و يتم تحديد الدفوعات المستحقة برسم السنة المحاسبية الجارية بناء على الضريبة أو الحد الأدنى للضريبة اللذين كانا سيطبقان في غياب الإعفاءات.

ويعني هذا النص حساب الدفوعات بالسعر الكامل حتى بالنسبة للمقاولات المنتقلة من الإعفاء التام إلى السعر المخفض.

ومن أجل تصحيح هذه الوضعية، أقر قانون المالية لسنة 2016 على أنه ابتداء من فاتح يناير لهذه السنة، يتم تحديد الدفوعات

إعادة تنظيم مدة الفحص في عين المكان بالنسبة للخاضعين للضريبة الذين يقدمون محاسبتهم للإدارة

قلص قانون المالية لسنة 2016 مدة الفحص في عين المكان بالنسبة للخاضعين للضريبة كما يلي:

- من ستة (6) أشهر إلى ثلاثة (3) أشهر بالنسبة للمنشآت التي يعادل أو يقل رقم أعمالها عن خمسين (50) مليون درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة؛
- من اثني عشر (12) شهرا إلى ستة (6) أشهر بالنسبة للمنشآت التي يعادل أو يقل رقم أعمالها خمسين (50) مليون درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

إحداث إبراء من الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل لفائدة الخاضعين للضريبة المتوفرين فقط على دخل مهني محدد حسب نظام الربح الجزافي و الذين يقل أو يساوي مبلغ الضريبة الأصلية المترتب عليهم والمتعلقة بهذا الربح عن خمسة آلاف (5.000,00) درهم.

أعفى قانون المالية لسنة 2016 الخاضعين للضريبة المتوفرين فقط على دخول مهنية محددة حسب نظام الربح الجزافي من الإدلاء بالإقرار السنوي وفق الشروط التالية:

- أن يحدد الربح السنوي للخاضعين للضريبة على أساس الربح الأدنى وأن يكون مبلغ الواجبات الأصلية المترتب عليهم يساوي أو يقل عن 5.000,00 درهم؛
- ألا يكون قد طرأ تغيير على عناصر حساب الربح الجزافي بشكل يرفع الأساس المفروضة عليه الضريبة المعتمد في البداية؛
- لا تتم الاستفادة من هذا الإعفاء إلا أثناء مزاولة النشاط.

بالنسبة للخاضعين للضريبة المسجلين حديثا، فهم لا يستفيدون من هذا الإعفاء إلا بعد مرور السنة الثانية الموالية لسنة بداية النشاط.

تغيير أجل إيداع الإقرار لأصحاب الدخول المهنية المحددة حسب نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة

حدد قانون المالية لسنة 2016 ما قبل فاتح ماي من كل سنة كأجل لإيداع الإقرار بمجموع الدخل بالنسبة للدخول المهنية و/ أو الفلاحية المحددة حسب نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة.

ملف

• الاستفادة من خصم المبالغ المدفوعة لتسديد تكلفة الشراء و مبلغ هامش الكراء المحدد في إطار عقد «إجارة منتهية بالتملك» إلى مؤسسات الائتمان أو الهيئات المعتمدة في حكمها من أجل اقتناء مسكن اجتماعي مخصص لسكانه الرئيسية من أجله المفروضة عليه الضريبة؛

• الأخذ بعين الاعتبار المدة التي شغلها الخاضع للضريبة باعتباره مكتريا للعقار المخصص لسكانه الرئيسية، لاحتساب مدة 6 سنوات الضرورية للاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل برسم الربح المحصل عليه تبعا لتفويت العقار السالف الذكر؛

• الأخذ بعين الاعتبار ثمن التكلفة ومبلغ هامش الكراء في حالة تفويت العقار الذي تم اقتناؤه في إطار العقد السالف الذكر من أجل احتساب الربح العقاري المفروضة عليه الضريبة.

بخصوص الضريبة على القيمة المضافة

بخصوص الضريبة على القيمة المضافة، يدخل اقتناء سكن شخصي عن طريق عقد «الإجارة المنتهية بالتملك» من طرف أشخاص ذاتيين في حكم الاقتناء المنجز عن طريق عقد المرابحة الخاضع للضريبة على القيمة المضافة بسعر 10% .

بخصوص واجبات التسجيل والتمبر

النظام الضريبي الذي نص قانون المالية لسنة 2016 عليه بالنسبة لعقود « الإجارة المنتهية بالتملك » هو نفس النظام المنصوص عليه بالنسبة لعمليات اقتناء العقارات أو الأصل التجاري، مهما كانت طريقة تمويل هذا الاقتناء: بواسطة القرض التقليدي أو عقد المرابحة أو الائتمان الإيجاري العقاري.

ويتجلى هذا النظام الجبائي في تطبيق واجبات التسجيل مرة واحدة على ثمن الاقتناء:

• من طرف الأشخاص الذاتيين عند التمويل عن طريق القرض البنكي؛

• أو من طرف المؤسسات المالية عند اللجوء إلى المرابحة أو القرض أو الائتمان الإيجاري العقاري.

إلغاء المقتضيات المتعلقة بالاستفادة من خصم فوائد القرض من أجل تملك سكن معد للسكنى الرئيسية في إطار الملكية المشاعة

قبل قانون المالية لسنة 2016، وفي حالة اقتناء مساكن في إطار الملكية المشاعة، لا يتم خصم مبلغ فوائد القروض أو مبلغ الربح المعلوم المتفق عليه مسبقا في حدود 10% من مجموع الدخل

المستحقة بالنسبة للشركات التي استنفذت مدة الإعفاء وذلك بتحديد هذه الدفعات عن السنة المحاسبية الجارية استنادا إلى مبلغ الضريبة أو مبلغ الحد الأدنى الذي كان يستحق دفعه في حالة تطبيق الأسعار الجاري بها العمل برسم السنة المحاسبية الجارية.

تكريس تطبيق التخفيض بنسبة 100% على الربائح المحصلة وإعفاء زائد القيمة برسم تفويت القيم المنقولة لبعض الهيئات المستفيدة من الإعفاء الكلي الدائم

أحدث قانون المالية لسنة 2010 تدبيرا يهدف إلى استثناء كافة الأشخاص المستفيدين من الإعفاء الكلي من الضريبة على الشركات من الاستفادة من:

• تخفيض 100% المطبق على الربائح المحصلة؛

• وإعفاء زائد القيمة برسم تفويت القيم المنقولة.

غير أن هذا الاستثناء لا يُطبق على بعض الهيئات المالية التي يتمحور نشاطها الأساسي حول تلقي هذه العائدات المالية (الربائح وزائد القيمة) والتي تم التنصيص على لائحتها في الدورية التفسيرية رقم 718 المتعلقة بالمقتضيات الضريبية لقانون المالية لسنة 2010.

ومن أجل تكريس هذا الإعفاء الدائم الكلي المخول للهيئات المالية السالفة الذكر في نص القانون، تم ابتداء من فاتح يناير 2016 إدراج اللائحة الشاملة المنصوص عليها في الدورية التفسيرية رقم 718 في المدونة العامة للضرائب.

ملاءمة المعاملة الضريبية لعقود «الإجارة المنتهية بالتملك» فيما يتعلق بالضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة وواجبات التسجيل والتمبر

وسع قانون المالية لسنة 2016 المعاملة الضريبية المخصصة لمنتوج «مرابحة» لتشمل «الإجارة المنتهية بالتملك» كما يلي:

بخصوص الضريبة على الدخل

تمتيع تمويل «إجارة منتهية بالتملك» بنفس المعاملة الجبائية المطبقة على تمويل المرابحة في مجال اقتناء العقارات و تمكن الخاضع للضريبة الذي يبرم عقدا في إطار «الإجارة المنتهية بالتملك» بغرض تملك مسكن رئيسي من :

• الاستفادة من خصم مبلغ هامش الكراء المؤدى من طرف الخاضع للضريبة في إطار عقد «إجارة منتهية بالتملك» لفائدة مؤسسات الائتمان أو الهيئات المعتمدة في حكمها في حدود 10% من مجموع دخله المفروضة عليه الضريبة ؛

ملف

إلغاء خصم الحد الأدنى للضريبة المنصوص عليه بخصوص الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل من أجل تكريس مبدأ المساهمة عن طريق الحد الأدنى للضريبة لكي تبقى هذه المساهمة مكسبا نهائيا للخرينة.

حصر النسبة المخفضة 4% بخصوص واجب التسجيل في حدود خمس (5) مرات من المساحة المغطاة على اقتناء الأراضي المرصدة للبناء

في إطار ملاءمة مقتضيات المدونة العامة للضرائب، حصر قانون المالية لسنة 2016 تطبيق النسبة المخفضة 4% في حدود خمس (5) مرات المساحة المغطاة في لأراضي المرصدة للبناء، وذلك على غرار ما هو معمول به بالنسبة:

• للضريبة على الدخل فيما يخص إعفاء تفويت العقارات التي يشغلها مالكوها كسكن رئيسي؛

• ولواجبات التسجيل فيما يتعلق بتطبيق النسبة المخفضة على اقتناء المحلات.

توضيح إعفاء الربائح الموزعة من طرف الشركات القابضة الحرة من الضريبة المحجوزة من المنبع

حدد قانون المالية لسنة 2016 أن الربائح التي توزعها الشركات القابضة الحرة (Holding Offshore) على مساهميها معفاة من الضريبة المحجوزة من المنبع، باعتبار الأرباح¹ المترتبة عن الأنشطة التي تخول الاستفادة من الضريبة الجزافية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

المصدر: المديرية العامة للضرائب

الخاضع للضريبة إلا حسب حصة كل مالك على الشيع في المسكن الرئيسي.

وبالتالي، فإنه في حالة اقتناء أو بناء عقار مخصص للسكنى الرئيسية من طرف شخصين خاضعين للضريبة في إطار الملكية المشاعة في حدود 50% بالنسبة لكل واحد منهما، فإن خصم 10% من مجموع دخلهما لا يتم إلا في حدود 50% من مبلغ فوائد القروض حسب حصة كل منهما في السكن الذي تم اقتناؤه أو بناؤه بهذا الشكل، وإن كان مجموع القرض يقع على عاتق واحد منهما فقط.

وفي نفس الإطار، ومن أجل السماح بالخصم الشامل لهذه الفوائد من طرف الخاضع للضريبة الذي أبرم مجموع القرض من أجل تملك مسكنه الرئيسي، حذف قانون المالية لسنة 2016 المقتضيات المتعلقة بالتملك في إطار الملكية المشاعة.

ملاءمة فرض الضريبة على السلع المنقولة المستعملة

ينص قانون المالية لسنة 2016 على فرض الضريبة على السلع المنقولة المستعملة على إثر تفويت الأصول التجارية كما هو الشأن بالنسبة لفرض الضريبة على البضائع.

إلغاء الموافقة القبلية من طرف الإدارة لتحديد المعامل السنوي للخصم

ألغى قانون المالية لسنة 2016 إلزامية الحصول على الموافقة القبلية للإدارة لتحديد المعامل السنوي في حالة تواجد قطاعات مختلفة للأنشطة، على اعتبار أن الخاضع للضريبة يقوم بتصنيف رقم المعاملات حسب طبيعة الأنشطة التي يمارسها، بدافع من الشفافية المحاسبية و الجبائية و يصرح سنويا بالنسبة المئوية لمعامل الخصم تحت طائلة مسؤوليته.

¹ قبل قانون المالية لسنة 2016، كانت المادة 6 (I-C-1) من المدونة العامة للضرائب تنص على أن الربائح التي توزعها الشركات القابضة الحرة (Holding Offshore) على مساهميها معفاة من الضريبة المحجوزة من المنبع، باعتبار رقم الأعمال المطابق للخدمات المعفاة من الضريبة.

قانون مالية 2016
تقارير

التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2016

بالرغم من الظرفية الدولية والإقليمية المضطربة، يواصل الاقتصاد الوطني انتعاشه بفضل الإصلاحات الماكرو-اقتصادية والهيكلية والقطاعية والاجتماعية، إذ تساهم هذه الإصلاحات في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل و تحسين مؤشرات التنمية البشرية.

يصادف إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2016 ظرفية دولية مضطربة، يتواصل في ظلها انتعاش الاقتصاد العالمي، لكن بوتيرة متباينة حسب المناطق والبلدان، مع استمرار المخاطر المرتبطة بالتقلبات الجيوسياسية، خصوصا تلك التي تعرفها دول جنوب وشرق المتوسط. وعلى الرغم من تحسن آفاق تطور اقتصاد الدول المتقدمة، فإن اقتصاديات البلدان الناشئة والنامية ستعرف بعض التراجع. وستكون لهذه الوضعية الصعبة تأثيرات متفاوتة على الدينامية الحالية للاقتصاد الوطني مع ما يفرضه ذلك من تحديات جديدة أمام تطور نموذج التنمية.

ويهدف هذا التحليل لتسليط الضوء على التقدم المحرز في هذا المنحى وتحديد نقاط الضعف الهيكلية والتي من شأنها التأثير سلبا على النمو السوسيو اقتصادي الحالي. وأما الجزء الثالث من هذا التقرير فيركز على التحولات الهيكلية التي ميزت المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة، وكذا التطرق لمفعول الإصلاحات المتخذة في إطار المالية العمومية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن اعتماد القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، الذي يقوم أساسا على البرمجة المتعددة السنوات وعلى الشفافية والمساءلة، سيمكن من تعزيز المنظومة الميزانية، بما يضمن استدامة المالية العمومية.

المغرب في محيطه الدولي والجهوي

على الصعيد الوطني، يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2016 في سياق وطني واعد، يتسم أساسا بمواصلة جهود استعادة التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية والتي مكنت من تخفيض كل من العجز الميزانياتي وعجز الحساب الجاري لميزان الأداء. كما يندرج هذا المشروع في إطار تفعيل الجهوية الموسعة وتعزيز التحديث والتحول التدريجي والعميق للنسيج الإنتاجي الوطني وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى بهدف تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام يمكن من تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتلك المبنية على النوع الاجتماعي.

ويتطرق التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2016، في جزئه الأول، إلى مسألة التطور الذي يشهده المحيط الدولي والإقليمي، سعيا نحو إبراز أهم الإشكالات والتحديات المطروحة والأكثر راهنية وإلحاحا. ويروم هذا الجزء من التقرير التأكيد على الفرص التي يجب اغتنامها من أجل تعزيز التموقع الإيجابي للاقتصاد الوطني في محيطه الأورو-متوسطي والإفريقي، في إطار رؤية شمولية ومندمجة تعزز الحضور الوزان للمغرب وريادته للتعاون جنوب-جنوب.

سيظل نمو الاقتصاد العالمي حسب التوقعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي، محدودا خلال سنة 2015 مسجلا معدل 3,1% بعدما بلغ 3,4% سنة 2014، في حين يتوقع أن يسجل ارتفاعا طفيفا ليصل إلى حدود 3,6% سنة 2016. هكذا، ومن المنتظر أن يتحسن النمو الاقتصادي للدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي الذي سيصل إلى 2,8% سنة 2016 بعد 2,6% سنة 2015 و2,4% سنة 2014. وهذه المعدلات تظل أقل بكثير مما هو مطلوب للعودة إلى مستويات النمو ما قبل الأزمة.

في حين، لا يزال انتعاش الاقتصاد الأوروبي معتدلا وهشا، حيث من المتوقع أن يسجل نمو الناتج الداخلي الخام لمنطقة الأورو معدل 1,6% سنة 2016 بعد 1,5% سنة 2015 و0,9% سنة 2014، نتيجة للمستويات المنخفضة لأسعار النفط وأسعار الفائدة، وانخفاض سعر صرف الأورو الذي يعزز من القدرة التنافسية للصادرات. وسيشمل هذا الانتعاش الاقتصادي لمنطقة الأورو أهم الدول الأعضاء، خاصة ألمانيا (1,6% سنة 2016 بعد 1,5% سنة 2015)، وفرنسا (1,5% سنة 2016

كما يقدم الجزء الثاني من هذا التقرير تحليلا هيكليا للاقتصاد الوطني من خلال تحليل مستفيض للاستراتيجيات القطاعية، التي تم إطلاقها خلال السنوات الأخيرة، بالنظر إلى ضرورة

تقارير

المغربية خاصة نحو إسبانيا بنحو 8,8 مليار درهم، ثم إيطاليا بحوالي 1,6 مليار درهم ثم فرنسا بمبلغ 1,2 مليار درهم.

كما شهدت بنية الصادرات المغربية تغيرا كبيرا لفائدة الفروع الصناعية الصاعدة، بين سنتي 1998 و2014، حيث ارتفعت حصة الآلات ومعدات النقل من 8,8% سنة 1998 إلى 29,2% سنة 2014، ارتباطا بالارتفاع الملحوظ لصادرات قطاع السيارات. كما تعززت حصة الصناعات الاستخراجية والمنتجات الكيماوية، منتقلة على التوالي من 11,7% و12,6% سنة 1998 إلى 12,8% و16,6% سنة 2014 نتيجة دينامية صادرات الفوسفات ومشتقاته.

وبهذا تعزز خصوصية المغرب على الساحة الدولية من خلال تقوية علاقاته مع الفاعلين الرئيسيين في الاقتصاد العالمي (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة) والبلدان الناشئة أو النامية ذات إمكانيات اقتصادية قوية (تركيا والإمارات العربية المتحدة ودول اتفاقية أكادير...)، وفي الوقت نفسه تعزيز تموقعه في إفريقيا. ومع ذلك، فالاندماج الإقليمي الضروري لتحقيق نقلة نوعية في المجال الاقتصادي في منطقة المتوسط وشمال إفريقيا لا يزال ضعيفا. فالمبادلات التجارية بين دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي تتطور حسب النمط التقليدي الذي يسود العلاقات بين الشمال والجنوب. فقد بلغت حصة جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط من مجموع واردات الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2014، حوالي 9,6% في المتوسط فقط. ولم تتجاوز حصة الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأوروبي 0,7% سنة 2014. ومقارنة مع التجمعات الإقليمية الأخرى، تظل المبادلات التجارية ما بين الدول المغاربية ضعيفة وهامشية حيث انحصر معدل التجارة ما بين دول المغرب العربي، خلال سنة 2014، في حدود 4,3% من إجمالي التجارة الخارجية للمنطقة. وهذا دليل على وجود إمكانيات غير مستغلة للتجارة بين دول المنطقة.

وبالنظر لهذه التطورات، فقد تحسن تموقع الاقتصاد المغربي من حيث الجاذبية والتنافسية كما يبين ذلك ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو المغرب بنسبة 8,6% خلال سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013، وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويظهر التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فرنسا تظل أكبر مستثمر في المغرب بنسبة 32% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية سنة 2014. وعلى المستوى الإفريقي، يعتبر المغرب سادس دولة

بعد 1,2% سنة 2015)، وإيطاليا (1,3% سنة 2016 بعد 0,8% سنة 2015) وإسبانيا التي ستعرف وتيرة نمو قوية نسبيا (2,5% سنة 2016 بعد 3,1% سنة 2015).

ويتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاديات الناشئة والنامية خلال سنة 2015 بتحقيقه لمعدل 4% بعد 4,6% سنة 2014، قبل أن يسجل انتعاشا معتدلا بحوالي 4,5% سنة 2016، وذلك نتيجة تدهور نمو بعض الدول الناشئة الكبرى والدول المصدرة للنفط، خصوصا الصين والبرازيل وروسيا.

ومن المتوقع أن يتعزز النمو الاقتصادي تدريجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليسجل 3,8% سنة 2016 بعد 2,3% سنة 2015 و2,6% سنة 2014، حسب توقعات صندوق النقد الدولي. انخفاض مستويات أسعار النفط سيؤثر سلبا على نمو الدول المنتجة، في حين سيدعم الانتعاش الاقتصادي في البلدان المستوردة (4,1% سنة 2016 بعد 3,9% سنة 2015) كمصر (4,3% سنة 2016 بعد 4,2% سنة 2015) وتونس (3% سنة 2016 بعد 1% سنة 2015). كما يعزى الانتعاش الذي ستعرفه هذه البلدان إلى الانتعاش التدريجي للاقتصاد الأوروبي.

و حسب منظمة التجارة العالمية، واصل نمو حجم مبادلات السلع خلال سنة 2014 منحاه المعتدل، وذلك بنسبة 2,5% التي تماثل المستوى المسجل سنة 2013 بعد نمو بنسبة 2,2% سنة 2012. ويعزى هذا النمو المنخفض لمستوى التجارة إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية وإلى الانتعاش المتباين للاقتصاديات المتقدمة. وقد سجل حجم صادرات السلع أسرع نمو في البلدان النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة، بنسبة 3,1% مقابل 2% على التوالي، في حين تقلص الفارق بين المجموعتين إلى 1,1 نقطة بعد 1,6 نقطة سنة 2013 و2,6 نقطة سنة 2012. ويعزى هذا التباين إلى ارتفاع صادرات آسيا على وجه الخصوص، حيث حققت نمو بنسبة 4,7% مدعومة بارتفاع صادرات الصين بنسبة 6,8%، وأمريكا الشمالية بحوالي 4,2% وكذا الاتحاد الأوروبي بنمو قدره 1,8% والشرق الأوسط بنسبة 1,3%.

وفي خضم هذه الوضعية التي تتميز بالخصوص بتحسين الطلب الأوربي، تزايدت صادرات المغرب بحوالي 8,3% سنة 2014، حسب مكتب الصرف. ويعزى ذلك أساسا لتطور المبادلات مع الاتحاد الأوربي الذي شكل 64% من إجمالي صادرات المغرب خلال نفس السنة. وقد ارتفعت الصادرات

تقرير

ويعد التزايد المتواصل لخدمة قطاع الخدمات من إجمالي القيمة المضافة من أبرز مظاهر التحول التدريجي للاقتصاد المغربي، حيث بلغت هذه الحصة 57,3% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة ما بين 2008 و2014، مسجلا نموا قدره 4% في المتوسط السنوي، وذلك بفضل الإصلاحات الكبرى، خصوصا على مستوى قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والقطاع البنكي، والخدمات المقدمة للشركات ...

ويعتبر الطلب الداخلي الرافعة الرئيسية للنشاط الاقتصادي الوطني، من خلال الاستثمار والاستهلاك النهائي. فقد سجل الاستهلاك النهائي للأسر، والذي يمثل حوالي 59% من الناتج الداخلي الخام، نموا قدره 4,6%، خلال الفترة 2008-2014، مساهما بذلك بنحو 2,7 نقط، في المتوسط، في نمو الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التطور إلى تحسن الدخل الخام المتاح للأسر من حيث القدرة الشرائية بنسبة 4,3%، مستفيدا من الآثار الإيجابية للتدابير المتخذة التي تسعى إلى رفع الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل والرفع من دينامية سوق الشغل بالإضافة إلى التحكم في مستوى الأسعار. ومن جهته، عرف التكوين الخام للرأس المال الثابت تحسنا في حصته المتوسطة من الناتج الداخلي الخام لتصل إلى 31,4%. وقد حقق نموا سنويا قدره 2,8% في المتوسط، كما ارتفعت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الخام لتصل إلى 0,9 نقطة سنويا في المتوسط.

وقد ساهمت الاستراتيجيات القطاعية، التي تم إرساؤها خلال السنوات الأخيرة، في تعزيز دينامية بعض القطاعات الاستراتيجية كالزراعة والصناعة (صناعة السيارات والطيران) والفسفاط ومشتقاته... وتجدد الإشارة إلى أن القطاعات التي كانت مساهمتها إيجابية في الرفع من وتيرة النشاط الاقتصادي الوطني، كتكنولوجيا الإعلام والاتصال وخدمات المالية والبنكية وكذا قطاع العقار، أصبحت، بعد فترة من النمو الملحوظ، تعرف بعض علامات التباطؤ لكن مع بروز آفاق جديدة للنمو سواء من حيث المنتجات أو من حيث الأسواق.

وشهد القطاع الفلاحي تحولا عميقا إثر تنفيذ الإجراءات المهيكلية لمخطط المغرب الأخضر والتي أنتجت دينامية حقيقية للقطاع خاصة من خلال التعزيز المتواصل للاستثمارات الفلاحية. وقد نجح القطاع الفلاحي الوطني أيضا في دعم مناعته تجاه التغيرات المناخية عبر الرفع من

إفريقية من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2014.

وتبقى الآفاق واعدة بالنسبة لاستقطاب استثمارات أجنبية جديدة في المغرب، ارتباطا بتسارع وتيرة الإصلاحات وتحسين مناخ الأعمال، إضافة إلى تنفيذ مختلف الاستراتيجيات والسياسات القطاعية التي مكنت من زيادة الفرص الاستثمارية في كل من القطاعات التقليدية (مثل الفلاحة والصيد البحري والتعدين) والقطاعات الحديثة (صناعة السيارات والطيران والخدمات اللوجستكية والطاقة المتجددة...).

تعزيز النموذج التنموي الوطني : نحو نمو إدماجي ومنتج فرص الشغل ومقصد للفوارق الاجتماعية والمجالية

شهد الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة تسريعا لوتيرة الإصلاحات، أدت إلى تعزيز مكتسباته والرفع من قدرته على مواجهة الأزمات، دون المساس باستقرار التوازنات الأساسية، وذلك بالرغم من التحولات السريعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي في سياق الأزمة المالية والاقتصادية. وقد مكنت الإصلاحات الماكرو-اقتصادية والهيكلية والقطاعية والاجتماعية المعتمدة من تحقيق نمو سريع يتماشى مع الإمكانيات الوطنية بلغ معدله 4,5% في المتوسط ما بين 2000 و2014 بعد 3,2% خلال الفترة 1990-1999. وقد مكنت الاستراتيجيات القطاعية المختلفة، التي أطلقت خلال السنوات الأخيرة، من إحداث تغييرات عميقة تدريجيا على مستوى البنية الاقتصادية وتحديث النسيج الإنتاجي الوطني.

ويرجع هذا الأداء، أساسا، إلى القطاع الفلاحي الذي أصبح أقل ارتباطا بالظروف المناخية، بفضل الجهود المبذولة لتحديث هذا القطاع، مدعوما بمخطط المغرب الأخضر، ونتيجة للتزايد القوي لمساهمة الأنشطة الفلاحية ذات قيمة مضافة عالية على حساب إنتاج الحبوب. كما عرفت القيمة المضافة الفلاحية تزايدا بمعدل سنوي قدره 7,8% ما بين سنتي 2008 و2014، في حين، بلغت حصتها من إجمالي القيمة المضافة 13% في المتوسط.

ومن جهته، يساهم القطاع الثاني بنحو 28,8% من إجمالي القيمة المضافة، حيث عرف نموا بنسبة 2,6% في المتوسط السنوي، معتمدا أساسا على الصناعات التحويلية التي تشكل 17,2% في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة.

تقارير

كما سجل القطاع السياحي معدل نمو بلغ، في المتوسط، أكثر من 5% خلال العشرية الماضية، مساهما بشكل فعال في التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني. وتتواصل الدينامية الاستراتيجية للقطاع السياحي، رغم تقلبات الظرفية، بفضل إنجاز الأوراش الكبرى «لرؤية 2020».

وفيما يخص قطاع الطاقة، يتوخى نموذج التنمية المغربي انتقال ناجح إلى نموذج طاقي نظيف وفعال من خلال الشروع في استغلال المشاريع المهيكلية المتعلقة بالطاقة الشمسية والريحية، موازاة مع تحسين النجاعة الطاقية وابتكار مصادر جديدة للنمو الأخضر.

وبالموازاة مع هذه التحولات القطاعية، أصبح من الضروري انخراط المغرب في مسلسل التنمية البشرية الشاملة مجاليا، يرتكز على نموذج متناسق، موجه في شقيه الوطني والجهوي للولوج إلى الحقوق الأساسية، بالاعتماد على الإمكانيات اللامادية «... كمعيار أساسي خلال صياغة السياسات العمومية، وذلك لتعميم الاستفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم...»¹.

في هذا الصدد، أظهر التقييم المنجز من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، خلال سنة 2015، حول ولوج الجهات للحقوق الأساسية، كما يعرفها نظام الأمم المتحدة، فوارق تم استخلاصها من خلال مؤشر مركب للولوج إلى الحقوق الأساسية (scoring itératif). ويتم من خلال هذا المؤشر إبراز التحولات والديناميات الجهوية التي تلوح في الأفق بهدف استخلاص الدروس وإرساء نموذج لتنمية مجالية متوازنة.

ووفقا لذلك، تتمتع سبع جهات بولوج أفضل إلى الحقوق الأساسية مقارنة بالمعدل الوطني لسنة 2013. ويتعلق الأمر بالعيون-بوجدور-الساقية الحمراء، والرباط-سلا-زمور-زعرير، وكلميم-السمارة، وفاس-بوملح، والشاوية-وردية، والدار البيضاء الكبرى، والجهة الشرقية، فيما تحتل تادلة-أزيلال المرتبة الأخيرة. ويعد هذا الترتيب المتدني نتيجة لولوج متفاوت وفقا لطبيعة الحقوق الأساسية.

مساحات المغروسات ذات القيمة المضافة العالية بنسبة 37%، مما مكن من تعزيز السلاسل الأقل تأثرا بالجفاف على حساب سلسلة الحبوب.

ووعيا من المغرب بأهمية الفرص التي يتيحها تهمين إمكانات قطاع الصيد البحري، فقد أعطى دينامية جديدة لهذا القطاع معتمدا استراتيجية آيوتيس المرتكزة على عدة مشاريع مهيكلية (تغطية حوالي 85% من الأسماك التي يتم تسويقها بفضل إجراءات التدابير المتخذة ومعالجة اختلالات آليات تتبع وتهئية المخزون السمكي والقضاء التام على استخدام الشباك العائمة الجرافة...).

ويواصل المغرب تعزيز مكانته في سلسلة القيمة العالمية للقطاع الصناعي، من خلال ظهور تخصصات صناعية جديدة ذات قيمة مضافة عالية، كما يتضح ذلك من خلال الأداء الجيد لصناعة السيارات والطائرات. ويشهد على ذلك الأداء الجيد للقطاع خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تم إنتاج ما يفوق 227.579 سيارة سنة 2014 مقابل 18.546 سنة 2003. وبذلك أصبح المغرب ثاني منتج للسيارات في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا بحصة بلغت 35% مقابل 5% سنة 2003. ويواصل قطاع صناعة الطيران الوطني تعزيز مكانته في سلسلة القيمة العالمية بتحقيق رقم معاملات للتصدير فاق 7,44 مليار درهم سنة 2014 مقابل 3,6 مليار درهم سنة 2008، أي بمعدل نمو يناهز 12,8% كمتوسط سنوي.

وباعتباره أحد أهم القطاعات المنتجة التي ساهمت بشكل جلي في التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي، حقق قطاع الفوسفات ومشتقاته خلال العقد الأخير تطورا مهما على صعيد جميع المستويات بما فيها الصادرات، والاستثمار. وقد ساهم هذا التطور الملحوظ في تعزيز موقع المغرب في السوق العالمية بحصص تجاوزت 47%، و33% و19% والمتعلقة على التوالي بالحامض الفوسفوري والأسمدة والفوسفات الخام، وذلك تماشيا مع الخيارات الاستراتيجية التي اعتمدها مجموعة المكتب الشريف للفوسفات عبر تنويع مزدوج للمنتجات والأسواق.

¹ مقتطف من الخطاب الملكي بتاريخ 30 يوليوز 2014

تقارير

من ذلك، فإن المغرب مطالب ببذل المزيد من الجهود لمحاربة الأمية خاصة بالعالم القروي ولدى النساء.

ومن جانب آخر، استفاد حوالي 8,78 مليون شخص من تعميم نظام المساعدة الطبية للمعوزين، إلى حدود 10 يوليوز 2015، أي ما يفوق الساكنة المستهدفة. كما تحسن ولوج الساكنة للأدوية بخفض أثمانه 2.000 دواء، مخصصة أساسا للتكفل بالأمراض المزمنة وعلى إضافة 32 دواء جديدا إلى قائمة الأدوية المعروض عنها. كذلك، تم تسجيل انخفاض نسبة وفيات الأمهات بحوالي 50% خلال سنة 2009-2010 مقارنة بسنة 2003-2004 لتصل إلى 112 لكل 100.000 ولادة حية. هذا بالإضافة إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال ليصل إلى 28,8 لكل ألف ولادة حية بالنسبة للأطفال دون السنة خلال سنة 2011 (40 لكل ألف ولادة حية سنة 2003-2004).

وفيما يخص محاربة الفقر، فقد أحرز المغرب تقدما كبيرا حيث تجاوزت معدلات تنفيذ بعض أهداف الألفية للتنمية المستوى المحدد لسنة 2015. وقد انتقل معدل الفقر النسبي من 16,3% سنة 1998 إلى 6,2% في 2011. وفي نفس السياق، انتقل معدل الهشاشة من 22,8% سنة 2001 إلى 13,3% سنة 2011. في حين، انتقل مؤشر التنمية البشرية من 0,54 ما بين 2000 و2010 إلى 0,61 سنة 2013. كما تم القضاء بشكل كلي على معدل الفقر، سنة 2014، لأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم لكل شخص. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل زيادة كبيرة في مستوى الدخل الوطني الخام المتاح للفرد الذي تحسن بحوالي 4,8% في المتوسط السنوي ما بين 2000 و2014، منتقلا من 15.141 درهم سنة 2000 إلى 29.146 درهم خلال سنة 2014.

وتواصل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منذ إعطاء انطلاقتها سنة 2005، محاربة الفقر والهشاشة والاقصاء الاجتماعي، حيث شملت هذه المبادرة، خلال الفترة 2005-2014، أكثر من 9,7 مليون مستفيد بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك من خلال تنفيذ أكثر من 38.341 مشروع و8.294 نشاط للتنمية، منها 7.432 نشاط مدر للدخل، بغلاف مالي إجمالي ناهز 29,1 مليار درهم، ساهمت فيه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بأكثر من 17,2 مليار درهم، وهو ما يمثل رافعة مالية بنسبة 41% ممولة من طرف الشركاء.

كما يتجلى مدى نجاح النموذج التنموي الاقتصادي المغربي في التحسن الملحوظ للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ارتباطا بمعدلات الولوج إلى الشغل والتربية والتكوين المهني والخدمات الصحية... وفي هذا الصدد، تراجع معدل البطالة من 10,8% سنة 2004 إلى 9,9% سنة 2014. لكن، ورغم تفعيل العديد من المبادرات من أجل إنعاش التشغيل، ظل معدل البطالة مرتفعا، خاصة بطالة الشباب حاملي الشهادات.

وفي هذا الإطار، تم إعداد استراتيجية وطنية جديدة ومندمجة للتشغيل تروم مواجهة الضغط المتزايد على سوق الشغل وإحداث مناصب شغل لائقة للجميع من خلال توفير عرض لمناصب الشغل بعدد كاف وبجودة مقبولة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، حيث تم التوقيع على اتفاقيات جديدة لإنعاش التشغيل خلال سنة 2015. يتعلق الأمر ببرنامج «تحفيز» و «اتفاقية تحمل الدولة تكلفة التغطية الاجتماعية» و «الاتفاقية المتعلقة بطرق تحمل الدولة أعباء التأمين الإجباري على المرض»، كما تم إحداث «صندوق التعويض عن فقدان الشغل».

وعلى مستوى التعليم، سجل معدل التمدرس بالتعليم الابتدائي تحسنا ملموسا، حيث بلغ معدل التمدرس 99,1% على الصعيد الوطني و98,5% لدى الإناث خلال السنة الدراسية 2014-2015. كما سجل هذا المعدل تحسنا بالوسط القروي حيث بلغ 98,3% إجمالا و98,4% بالنسبة للفتاة القروية خلال نفس الفترة. وتحسن معدل التمدرس كذلك بالتعليم الإعدادي مسجلا 90,4% على الصعيد الوطني و86,7% لدى الإناث خلال السنة الدراسية 2014-2015 مقابل 60,3% و52,7% على التوالي سنة 2000-2001.

من جهته، سجل معدل التمدرس في التعليم الإعدادي التأهيلي ارتفاعا ملحوظا، ما بين 2000-2001 و2014-2015، منتقلا من 37,2% إلى 70,1% في المجمل، ومن 32,2% إلى 63,4% بالنسبة للإناث خلال نفس الفترة. كما ارتفع عدد المتدربين بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لموسم 2014-2015 بنسبة 16%، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، ليصل مجموع المتدربين لما يقارب 722.000 متدرب.

في نفس السياق، تحسن معدل محو الأمية مرتفعا ب 11 نقطة بين 2004 و2014، منتقلا من 57% إلى 68%. وبالرغم

تقارير

وهكذا، مكنت هذه الإجراءات، من تحسين الوضعية المالية للدولة، حيث انخفض العجز الميزاناتي من 6,8% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 5,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013 ثم إلى 4,6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014، رغم استمرار ظرفية دولية مضطربة.

وسيتواصل هذا المجهود الميزاناتي للدولة في سنة 2016 من خلال تفعيل القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، والذي يعتبر خطوة هامة لتحسين تدبير الميزانية، تماشيا مع مقتضيات الدستور الجديد وتعزيزا للدور الأساسي للقانون في تنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، مع ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية وحسن الأداء.

ويتوقع قانون المالية لسنة 2016 أن يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو يصل إلى 3% ارتباطا، على الخصوص، بانخفاض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 1,8% وتزايد الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 3,5%. وترتكز توقعات النمو الاقتصادي على سعر متوسط للنفط الخام يساوي 61 دولار للبرميل وعلى فرضية سعر صرف الأورو مقابل الدولار في مستوى 1,11 سنة 2016. كما يهدف قانون المالية لسنة 2016 تقليص عجز الميزانية إلى 3,5% من الناتج الداخلي الخام وتسجيل الادخار الوطني الخام نسبة 27,4% من الناتج الداخلي الخام مقابل 28,4% سنة 2015 واستقرار معدل الاستثمار عند 29,7% من الناتج الداخلي الخام مقابل 29,6% سنة 2015. كما يتوقع مواصلة مجهود الاستثمار العمومي بتعبئة 189 مليار درهم بما في ذلك 61 مليار درهم تم تخصيصها لنفقات الاستثمار في الميزانية العامة للدولة.

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

سياسة ميزانية لضمان استدامة المالية العمومية

يتطلب تنفيذ مختلف الاستراتيجيات القطاعية والاجتماعية، التي من شأنها تحقيق تنمية سوسيو اقتصادية للمغرب، تعبئة موارد مالية مهمة، وبالتالي البحث عن هوامش مريحة قصد تمويل برامج التنمية الهادفة لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. وقد شكل إصلاح المالية العمومية، خلال السنوات الأخيرة، إحدى أهم أولويات السلطات العمومية. وفي إطار هذا الإصلاح، ركزت السياسة الميزانية المتبعة على تعبئة هوامش ميزانية للدولة، وذلك عبر تحسين الموارد وترشيد النفقات العمومية.

ويتضح من خلال قراءة لتطور المالية العمومية، أن مجهودات كبيرة قد تم بذلها، منذ سنة 2013، من أجل التحكم في تحملات المقاصة وفي تنفيذ نفقات الاستثمار، في سياق يتسم بضعف مردودية الموارد الجبائية.

وهكذا، فقد همت الإجراءات المتخذة على مستوى الموارد تحسين تحصيل الموارد الجبائية وتعبئة الهبات والموارد المتأتية من المؤسسات العمومية. ومن أجل إرساء سياسة ضريبية أكثر عدالة، ركز الإصلاح الجبائي منذ سنة 2014، على إعادة النظر في نظام الضريبة على القيمة المضافة وتقليص النفقات الضريبية.

أما المجهودات التي بذلت على مستوى النفقات، فتجلت في مواصلة إصلاح منظومة الدعم، عبر حذف الدعم الموجه للبنزين والفيول رقم 2 والفيول الموجه للكهرباء سنة 2014 والغازوال سنة 2015، وكذا ترشيد نفقات التسيير والتحويلات لفائدة المؤسسات العمومية.

قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية : تحسن رقم المعاملات بنسبة 6% لسنة 2016

تماشيا مع البرنامج الحكومي، الذي يروم تحقيق تنمية ترابية مندمجة و متوازنة، عملت المؤسسات والمقاولات العمومية، خلال سنة 2015، على توطيد استثماراتها، وعلى تحسين مراقبة حكامتها.

وهي : الفلاحة والصحة والتعليم والتعمير والبنيات التحتية والطاقة والقطاع المالي.

ونظرا لاعتماد التقسيم الجهوي الجديد، فقد تم، خلال سنة 2015، تقليص عدد الغرف المهنية من 72 غرفة إلى 40 غرفة كما عرفت المحفظة إنشاء الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية.

• 44 مقاوله عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة منها 37 منشأة (أي 84%) تمتلك الدولة أغلبية رأسمالها من أبرزها: المجمع الشريف للفوسفات ومجموعة التهيئة لل عمران والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والقرض الفلاحي للمغرب والوكالة المغربية للطاقة الشمسية والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية وبريد المغرب.

يبرز التوزيع القطاعي للمؤسسات والمقاولات العمومية أهمية القطاع الاجتماعي والتربوي والذي يمثل 30% من المحفظة العمومية، يليه قطاع الإسكان والتعمير والتنمية الترابية بنسبة 21%. كما يساهم قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 12% في حين تشكل الموارد الطبيعية (الماء والطاقة والمعادن) ما نسبته 15%.

كما تمتلك بعض المؤسسات والمقاولات العمومية شركات تابعة لها يبلغ عددها 442 وحدة، منها 236 تمتلك فيها الدولة الأغلبية و 206 شركة تابعة تمتلك فيها الدولة أقلية.

تتميز المحفظة العمومية بحضور قوي على المستويين المحلي والجهوي يتمثل في 172 مؤسسة ومقاوله عمومية (145 مؤسسة عمومية و 9 شركات ذات مساهمة مباشرة للخزينة و 18 شركة ذات مساهمة مباشرة للجماعات الترابية)، مما يعكس مدى أهمية مساهمة المحفظة العمومية في التنمية الترابية ودورها في تعزيز لا مركز ولا مركزية التدبير العمومي.

تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية كونها فاعل رئيسي في الاقتصاد الوطني، بطريقة متميزة في تنفيذ السياسات العمومية وإنجاز المشاريع الهيكلية، وخلق الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار الخاص وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع مصادر النمو وتحسين ظروف عيش المواطنين.

وفي هذا الصدد، تهدف التوجهات الحكومية المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية إلى تعزيز دورها في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تسريع إنجاز برامجها الاستثمارية وكذا تحسين أداءها وجودة الخدمات المقدمة للمرتفقين مع الحرص المستمر على تدعيم حكامتها.

وهكذا تم الشروع في تنفيذ العديد من الأوراش من أجل تعزيز أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين نجاعة تسييرها، خصوصا من خلال إصلاح منظومة حكامه ومراقبة وشفافية المؤسسات والمقاولات العمومية وعلاقتها التعاقدية مع الدولة وإرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية.

منجزات المحفظة العمومية

ستواصل المؤسسات والمقاولات العمومية مساهمتها البناءة في الدينامية الاقتصادية للبلاد خلال سنة 2016، وذلك بانسجام تام مع تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي. ويبرز هذا من خلال تطور المحفظة العمومية وكذا المنحى التصاعدي لأدائها العملي والمالي، مما يدعم التغييرات النوعية التي تطبع نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب.

نظرة عامة عن المحفظة العمومية

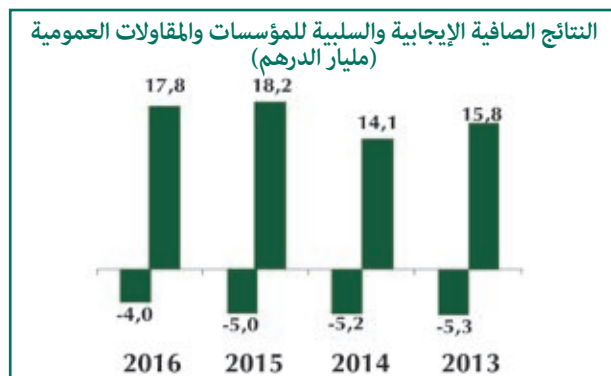
تتكون المحفظة العمومية من :

• 21 مؤسسة عمومية تغطي أساسا سبع مجموعات قطاعية،

تقارير

الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (4,1 مليار درهم). وتمثل القيمة المضافة للمؤسسات والمقاولات العمومية 7,3% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2015 مقابل 7,9% في سنة 2014.

ويتوقع أن تستمر النتائج الصافية في الارتفاع سنة 2016 متأثرة بزيادة طفيفة لأرباح كل من الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والمكتب الوطني للمطارات والصندوق المركزي للضمان. وتظهر احتمالات اختتام النتائج الصافية برسم سنة 2015، أرباحا متزايدة بلغت 18,2 مليار درهم ونتائج سلبية تنحصر في مبلغ 5 مليار درهم. ويرجع ذلك إلى الارتفاع المحتمل لأرباح كل من المجمع الشريف للفوسفات والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء والوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية. وفيما يخص النتائج السلبية فسوف تعرف تحسنا نسبيا سنة 2015، خصوصا تلك المتعلقة بالمكتب الوطني للماء والكهرباء والوكالة المغربية للطاقة الشمسية والشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية.



أما فيما يخص الهيكل المالية، يتوقع أن يبلغ مجموع أصول المؤسسات والمقاولات العمومية 1.231 مليار درهم سنة 2016. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى التحسن في أصول المجمع الشريف للفوسفات والمكتب الوطني للسكك الحديدية والوكالة الوطنية للموانئ والصندوق المغربي للتنمية السياحية وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمكتب الوطني للمطارات.

سيواصل توطيد الأموال الذاتية للمؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنتي 2015 و2016 على غرار ما تم تسجيله خلال السنوات الماضية (452,5 مليار درهم خلال سنة 2014).

وفيما يتعلق بمديونية المؤسسات والمقاولات العمومية فإنها تعرف تطورا موازيا لتطور استثمارات وأصول هذه الهيئات وكذا

الاستثمارات

يقدر حجم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المتوقعة خلال سنة 2016، ما يناهز 108 مليار درهم. ويبين التوزيع القطاعي أن 97% من استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2016 ستكون موجهة لقطاع البنيات التحتية والماء والطاقة والمعادن وكذا القطاعات المالية والسكن والقطاعات الاجتماعية.

المنجزات المالية

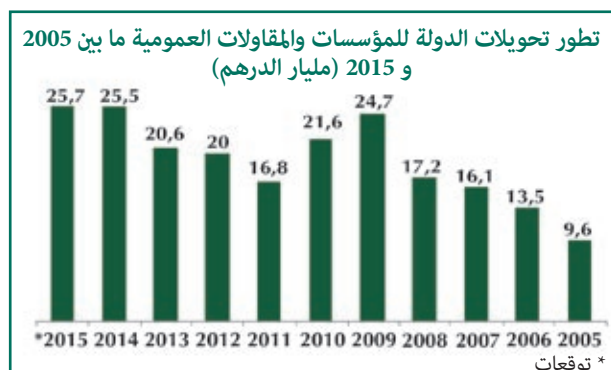
من المتوقع أن يسجل رقم المعاملات خلال سنة 2016 زيادة قدرها 6% مقارنة مع سنة 2015، ليصل إلى 223,8 مليار درهم. ويرجع هذا أساسا إلى تحسن رقم معاملات المجمع الشريف للفوسفات والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء. ويؤكد ارتفاع إنتاج المؤسسات والمقاولات العمومية التوجه الإيجابي الملاحظ لسنتي 2014 و2015. وهكذا، تبين احتمالات الاختتام لسنة 2015، ارتفاع رقم معاملات القطاع بنسبة 7% مقارنة مع سنة 2014 ليلبغ 211,2 مليار درهم. ويعزى هذا الارتفاع إلى استمرار تزايد رقم معاملات المجمع الشريف للفوسفات بسبب تحسن رقم معاملاته الموجه للتصدير والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء ومجموعة التهيئة العمران والمكتب الوطني للمطارات ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

يتوقع أن تبلغ القيمة المضافة للمؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2016 ما قدره 75 مليار درهم بزيادة 5% مقارنة مع احتمالات الاختتام لسنة 2015 (71,4 مليار درهم). وخلال سنة 2015، من المتوقع أن تنتج 5 هيئات ما يناهز 60% من القيمة المضافة للقطاع، ويتعلق الأمر بكل من المجمع الشريف للفوسفات والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وصندوق الإيداع والتدبير والشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية. وقد سجلت القيمة المضافة خلال سنة 2014 استقرارا بحوالي 73 مليار درهم. أنجزت خمس مؤسسات ومقاولات عمومية أكثر من 60% من القيمة المضافة للقطاع خلال هذه السنة وهي المجمع الشريف للفوسفات (20,5 مليار درهم) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (8,4 مليار درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (8,2 مليار درهم) وصندوق الإيداع والتدبير (5,4 مليار درهم) وكذا

تقارير

نهاية شتبر 2015، ما قدره 6.376 مليون درهم أي بنسبة إنجاز تناهز 67% مقابل توقعات قانون المالية قدرها 9.517 مليون درهم.

المؤسسات والمقاولات العمومية فاعل أساسي



السياسة الاقتصادية والاجتماعية

تتميز المؤسسات والمقاولات العمومية بدينامية متزايدة في العديد من القطاعات سواء تعلق الأمر ببرامج تطوير البنيات التحتية أو الاستراتيجية في مجال الطاقة والمعادن والسكن والسياحة، أو بالبرامج الاجتماعية التي تهتم بالأساس التربية والتكوين والصحة وفك العزلة عن العالم القروي.

بالنسبة لمجال البنيات التحتية، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية مدعوة لتعزيز تدخلاتها الرامية لإنجاز البنيات التحتية السكنية مع مواصلة إنجاز الخط فائق السرعة وتحديث وتعزيز قدرة الشبكة السكنية وكذا إنجاز البنيات التحتية للطرق السيارة، مع العلم بأن الشبكة المستغلة حالياً تبلغ 1.511 كلم. ويهم هذا التدخل أيضاً المنشآت الفنية المتعلقة بالموانئ مع إنجاز «ميناء طنجة المتوسط 2» مما سيمنح من رفع القدرة الاستيعابية لهذا الميناء إلى 8 ملايين حاوية، وإنجاز ميناء آسفي وإعطاء انطلاقة أشغال إنجاز ميناء «الناظور غرب المتوسط» وكذا البنيات التحتية للمطارات مع تطوير القدرات الاستيعابية، موازاة مع تطور الحركية والمناطق اللوجستية خاصة منطقة زناتة وذلك من أجل تخفيض التكاليف وتحسين تدفق السلع.

أموالها الذاتية. ومن المُرتقب أن تعرف هذه المديونية ارتفاعاً طفيفاً خلال سنتي 2015 و 2016 مقارنة بسنة 2014 التي سجلت خلالها ديون التمويل، دون احتساب الديون الاجتماعية، ارتفاعاً بنسبة 15,6% مقارنة بسنة 2013 (214,7 مليار درهم سنة 2014 مقابل 185,8 مليار درهم سنة 2013). وتجدر الإشارة إلى أن 80% من هذه الديون تخص ست هيئات وهي المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمجمع الشريف للفوسفاط والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية والوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط والقرض الفلاحي.

العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

تقدر الإمدادات المالية الموجهة للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016 بحوالي 25 مليار درهم. وتهدف تعبئة هذه الإمدادات المالية إلى مواكبة استثمارات هذه المؤسسات خاصة منها المعنية بالمشاريع الإستراتيجية والمهيكلية (برنامج الطرق السيارة، الرفع من إنتاج الطاقة والمعادن، إعادة تأهيل البنيات التحتية....) والبرامج الاجتماعية والتربوية. وبرسم قانون المالية لسنة 2015، فقد بلغت الإنجازات فيما يخص إمدادات الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 17.295 مليون درهم في نهاية شهر غشت 2015 (مقابل 16.078 مليون درهم في نهاية شهر غشت 2014) أي بنسبة إنجاز بلغت 67% من توقعات سنة 2015 البالغة 25.772 مليون درهم.

كما تناهز توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية برسم قانون المالية لسنة 2016 ما قدره 8.330,4 مليون درهم. وقد ارتفع مجموع الموارد المبرمجة بنسبة 4% مقارنة بموارد سنة 2015 وذلك دون احتساب العائدات الاستثنائية المسجلة سنة 2015 (توقعات بمبلغ 1.500 مليون درهم) لعملية إطلاق خدمة الجيل الرابع من الأنترنيت (4G). ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في مساهمة بنك المغرب وشركة استغلال الموانئ، موازاة مع برمجة مساهمات جديدة لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية وهي المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير والصندوق المركزي للضمان وذلك تبعاً للتحسن الذي عرفته نتائجها وكذا خزيتها. وتشكل الأرباح وحصص الأرباح ما يقارب 67% من توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2016. أما فيما يخص قانون المالية لسنة 2015، فقد بلغت الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية، حتى

تقارير

هذه الخدمة على صعيد 47 مدينة إضافية والرفع من قدرة المعالجة بحوالي 147.000 متر مكعب/اليوم إضافية وذلك مع تحسين الوضعية المالية وحكامة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. ومن المرتقب أن يعرف القطاع في غضون الأشهر المقبلة إنشاء هيئة مستقلة لضبط قطاع الكهرباء.

وبالنسبة لرؤية 2020 لقطاع السياحة، تم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الفاعلين العموميين في القطاع للمساهمة في زيادة وتنويع قدرات الإيواء للترويج والتسويق الملائم لتطوير جاذبية المجالات الترابية السياحية مع تحسين جودة الخدمات، واستدامة هذا القطاع وتطوير وتكوين الموارد البشرية الضرورية.

كما تلعب بعض المؤسسات والمقاولات العمومية دورا مهما في تنفيذ البرامج الاجتماعية في قطاعات التربية والتكوين (الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل...)، والصحة (المراكز الاستشفائية الجامعية) والتغطية الصحية وكذا البرامج المستهدفة لتنمية العالم القروي (برنامج الكهرباء القروية الشاملة وبرنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والبرنامج الوطني الثاني للطرق).

وفيما يخص سياسة الدولة في مجال السكن والتنمية الحضرية، تعمل المؤسسات والمقاولات العمومية المكلفة بتنفيذ هذه السياسة على تعزيز تدخلاتها خصوصا في مجال تهيئة العقار وتجهيز الأراضي وتوفير السكن الاجتماعي ومحاربة السكن غير اللائق والتأهيل الحضري. كما تعمل لمعالجة السكن الآيل للسقوط وترميم البنايات القديمة والتوسيع المنتظم للمدن وكذا إحداث أقطاب حضرية ومدن جديدة.

وكذلك الأمر بالنسبة لتدخلات المؤسسات والمقاولات العمومية الرامية إلى بروز أقطاب للتنمية الجهوية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وخصوصا عبر وكالات التنمية الجهوية ومؤسسات ومقاولات عمومية مثل وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق أو مارشيكاميد.

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن مناطق الواحات وشجر الأركان تشكل مساحة واسعة تغطي ما يقارب 40% من التراب الوطني وهي تضم خمس جهات و 16 إقليما وأكثر من 400 جماعة. وقد شرعت الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان في تنفيذ استراتيجية تنمية مناطق الواحات التي تم تقديمها أمام أنظار جلالة الملك بتاريخ 4 أكتوبر 2013، من خلال إرساء منهجية عمل مع مختلف الشركاء على المستويين القطاعي والتراحي، على أساس التشاور والتنسيق والوساطة مع مختلف الشركاء للعمل لصالح ساكنة مجال تدخل الوكالة.

وفيما يتعلق بمخطط المغرب الأخضر، تستمر المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية في العمل من أجل تطوير القطاع. فمنذ انطلاقة مخطط المغرب الأخضر في أبريل 2008، عرفت الفلاحة المغربية، التي أصبحت أنظمتها الإنتاجية أقل عرضة للتقلبات المناخية، معدل نمو سنوي يناهز 7,6% ومضاعفة وتيرة الاستثمار في القطاع 1,7 مرات. ويمكن هذا المخطط من زيادة صادرات الصناعات الغذائية بنسبة 34%، مما سمح للمغرب باحتلال المركز الثالث بمنطقة الشرق الوسط وشمال إفريقيا والمركز الرابع إفريقيا.

وعلى صعيد آخر، يتم تكثيف الجهود الرامية لإنجاح مخطط «أليوتيس» من أجل الحفاظ على الثروات البحرية وتأهيل القطاع وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مع إحداث ثلاثة أقطاب للامتياز (أكادير وطنجة والداخلة) والتي ستمكن من جذب استثمارات تناهز 10,5 مليار درهم. وبهذا الصدد، ستعمل المؤسسات والمقاولات العمومية الناشطة في هذا القطاع على تعزيز تدخلاتها لتطوير البنيات التحتية للصيد وتديريها وفق مقاربة مندمجة وشاملة والمحافظة على جودة المنتوجات البحرية وتدعيم نظام المراقبة وتثمين الموارد بالإضافة إلى تنمية تربية الأحياء البحرية.

وفي مجال المعادن، وبالنظر لدينامية السوق العالمية للفوسفات، ينهج المجمع الشريف للفوسفات استراتيجية تهدف إلى تعزيز دوره الريادي بالاعتماد على ثلاثة دعائم أساسية تجمع بين الاستباق والمرونة ورفع القدرات الإنتاجية للاستجابة لطلب السوق والحفاظ على تنافسية أسعاره من خلال برنامج صناعي هام واستراتيجية إردية تمكن من تطوير منتجات وأنواع جديدة من الأسمدة بعقد شراكات استراتيجية مع فاعلين دوليين كبار.

وفيما يخص الاستراتيجية الطاقية، تكثف الهيئات العمومية المعنية جهودها من أجل تعزيز عرض الطاقة الكهربائية لمواكبة تطور حاجيات البلاد مع الحرص على تنفيذ السياسة الإردية لتنمية الطاقات المتجددة. مع الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية تم تعزيزها في 2015 من خلال إعطاء انطلاقة مشروع مهيكلي يهدف إلى إنجاز محطة للغاز التي سيتم تخصيصها في البداية لإنتاج الكهرباء، لتشمل فيما بعد الأنشطة الصناعية المؤهلة. وفي هذا الإطار، يتواصل تنفيذ عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب للفترة 2013-2017 بالمساهمة في تطوير الاستثمار فيما يخص وسائل الإنتاج والبنيات التحتية بهدف تأمين تزويد البلاد بالكهرباء طبقا لظروف السلامة اللازمة وكذا التدخل الناجح في مجال التطهير السائل عبر تحمل تدبير

تقارير

والمقاولات العمومية وتحسين أسلوب إنجاز الطلبات العمومية وإرساء سياسة تدبير نشيط للمحافظة.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص : رافعة لتنمية الاستثمارات العمومية

سيتضاعف الجهود الاستثماري كمحرك لتنمية مستدامة، بفضل اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

في هذا السياق، يكرس القانون الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص القواعد المتعلقة بالمنافسة والشفافية في إسناد مشاريع للشراكة بين القطاعين العام والخاص والتقييم القبلي للمشاريع وكذا الحوار التنافسي لدعم فرص الحصول على أفضل عرض وأحسن تناسب بين التكلفة والربح لفائدة الشخص العام. كما يتميز هذا القانون باعتماد تقاسم المخاطر بين الشريكين لضمان التوازن الاقتصادي للعقد والتعويض على أساس مستوى الأداء وكذا آليات التتبع والمراقبة خلال مراحل تنفيذ واستغلال المشروع.

إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز المراقبة الداخلية لهذه الهيئات

من المتوقع أن تتوج الجهود المبذولة لتحسين الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2016 بإدراج مشروع القانون المتعلق بالحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية في مسطرة المصادقة، مع العلم أن هذا المشروع تم نشره على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة في يناير 2015 وتمت صياغته النهائية ووضع اللامسات الأخيرة عليه بالتشاور مع القطاعات والهيئات المعنية.

ويتماشى هذا المشروع مع إصلاح القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية، الذي يهدف إلى تحسين مقروئية السياسات العامة وتوجيهها نحو تحقيق نتائج واضحة ومحددة مسبقا مع ضمان شفافية أفضل لميزانياتها وحكومتها. كما يهدف إلى تطوير منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وتوجيهها نحو التحكم في المخاطر وتحسين الأداء والمحافظة على الممتلكات العامة مع إضفاء المهنية على مهن المراقبة وعضوية المجالس التداولية داخل المؤسسات والمقاولات العمومية. وسيتم توطيد هذا الإصلاح موازاة مع تدعيم المكتسبات والممارسات الجيدة الناتجة عن تنفيذ القانون رقم 69-00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المؤسسات

بالإضافة لذلك، تنجز بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، في إطار تفعيل الرؤية الملكية لتثمين العلاقات بين المغرب وشركائه الأفارقة، استثمارات هامة ومشاريع متعددة للتعاون، بحيث تشكل هذه المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلا متميزا للتعاون مع أفريقيا. وهكذا، فإن المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة الشمسية وشركة اتصالات المغرب وشركة تنمية بحيرة «مارشيكاميد» ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وشركة الخطوط الملكية المغربية وكذا مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى تساهم في جعل المغرب قطبا اقتصاديا وماليا موجهها نحو إفريقيا. وهكذا، يتم توجيه تدخلات هذه الهيئات نحو القطاعات الأساسية لاقتصاد الدول الإفريقية الشريكة مثل البنيات التحتية والإسكان والطاقة والمعادن والطاقات المتجددة والسياحة والاتصالات والكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير السائل. كما تتم مواكبة استثمارات هذه المؤسسات والمقاولات العمومية بالتبادل المثمر للكفاءات والمعرفة، خصوصا، من خلال برامج التكوين وتبادل التجارب والخبرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا.

تحسين حكمة وفعالية المؤسسات والمقاولات العمومية

ستشكل سنة 2016 محطة هامة في مسلسل تطور المؤسسات والمقاولات العمومية وذلك بكونها سنة تجسيد إصلاحات بارزة تم وضع الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بأغلبها خلال سنة 2015.

فقد تميزت سنة 2015، على الخصوص، بالصياغة النهائية وإرساء إصلاحات مهيكلة للاقتصاد الوطني. كإصلاح القانون التنظيمي المتعلق بقوانين المالية و وضع الإطار القانوني الجديد المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين مناخ الأعمال، ولا سيما شفافية المقاولات الصغرى والمتوسطة، تم إرساء إطار قانوني خاص بمهنة المحاسب المعتمد.

ويتم إنجاز أورايش إصلاح أخرى بهدف تحسين حكمة المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز نجاعة عملياتها وجودة تدخلاتها وذلك في أفق تحسين مساهمتها في الرفع من تنافسية وإنتاجية النسيج الاقتصادي الوطني وتنمية ترابط المجالات الترابية وجذب الاستثمارات وخفض تكلفة عوامل الإنتاج. ويتعلق الأمر على الخصوص بتدعيم منظومة حكمة وشفافية المؤسسات

تقارير

عبر تسريع المصادقة على مخططات تحسين الحكامة من قبل المجالس التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية ووضع مختلف آليات الحكامة على مستوى مجموعة كبيرة من هذه المؤسسات.

وستمكن هذه الإجراءات من تدعيم المكتسبات المسجلة خلال سنتي 2014 و2015 اللتان عرفتا مصادقة المجالس التداولية لما يقارب 30 مؤسسة ومقولة عمومية على مخططات تحسين الحكامة. وقد سجلت هذه الهيآت كذلك تحسنا ملموسا في ممارسات الحكامة من خلال إرساء اللجان المتخصصة خاصة لجنة التدقيق ولجنة الحكامة. كما عملت العديد من المؤسسات على إغناء مواقعها الإلكترونية بنشر المعلومات المالية وغير المالية. وعملت أيضا، على إرساء آليات تدبير المخاطر بالمصادقة خصوصا على خارطة تدبير المخاطر وتعزيز نزع الطابع المادي على مساطرها.

وفي الأخير ومن أجل ضمان تموقع أفضل للمؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز مساهمتها في دينامية التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، تتواصل الجهود من أجل التعميم التدريجي للعلاقات التعاقدية متعددة السنوات بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

وفي هذا السياق، تخضع عقود البرامج السبعة قيد التنفيذ لتقييم وتتبع دوري، تماشيا مع المقتضيات التعاقدية الخاصة بها. ويتعلق الأمر بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (2014-2017) ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق (2014-2018) ومجموعة بريد المغرب (2013-2017) والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش (2013-2016) والشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية (2011-2016) والمكتب الوطني للسكك الحديدية (2010-2015) والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (2008-2015). وبالإضافة إلى ذلك، وبالتوازي مع أشغال التقييم والتتبع، توجد عدد من مشاريع عقود البرامج في طور الإعداد أو في المراحل النهائية، وتهم على الخصوص الوكالة الوطنية للموانئ والمكتب الوطني للمطارات والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصندوق المغربي للتقاعد وشركة الخطوط الملكية المغربية والشركة الوطنية للطرق السيارة والمكتب الوطني للسكك الحديدية والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة الإنتاج السمعية البصرية (القناة الثانية).

وتجدر الإشارة، إلى أن الرهانات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تميز العقود البرامج المبرمة بين الدولة وكل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وشركة الخطوط الملكية

والمقاولات العمومية وهيئات أخرى وكذا عن تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية. كما يتضمن مشروع القانون مستجدات هامة سواء على مستوى الحكامة أو على مستوى المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية.

وفيما يخص الحكامة، يقترح مشروع القانون توضيح مختلف أدوار الدولة باعتبارها واضحة الاستراتيجيات وحاملة الأسهم ومالكة للأصول، إلى جانب دورها كمواكبة ومراقبة وذلك عن طريق دعم وتوثيق دور الدولة كموجه استراتيجي من خلال تنزيل التوجهات الاستراتيجية على مستوى المؤسسات والمقاولات العمومية على شكل أهداف واضحة وقابلة للقياس باللجوء، على وجه الخصوص، إلى منهجية التعاقد. ويدرج المشروع كذلك القواعد الهادفة إلى إضفاء المهنية والفعالية على الهيئات التداولية عن طريق الحد من عدد أعضائها وتنظيم إجراءات تعيين المنصرفين بالإضافة إلى إشراك الأعضاء المستقلين وتكريس مفهوم المسؤولية وإلزامية الحضور والمشاركة الفعالة. كما يكرس مشروع القانون مسؤولية وتقييم الهيآت التداولية وتعميم اللجان المتخصصة المنبثقة عن الهيآت التداولية والمسؤولية المتزايدة للوزارات الوصية، خاصة فيما يخص تحديد التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية.

وفيما يتعلق بالمراقبة المالية، يطمح مشروع القانون إلى تحسين فعالية المراقبة وإعادة توجيهها نحو تقييم الأداء والوقاية من المخاطر، خاصة، من خلال توضيح أهداف المراقبة (الملاءمة والمصادقية والأداء) ومسؤوليات الفاعلين وإدراج تصنيف جديد للمراقبة (قبلي وبعدي وبعدي إلى جانب المراقبة التعاقدية) والتوسيع الاختياري لمجال المراقبة المالية ليشمل هيئات عمومية أخرى.

كما يسعى مشروع القانون إلى تحسين فعالية المراقبة من خلال وضع تصنيف جديد دينامي يمكن من تحديد صنف المراقبة المخصص لكل فئة من المؤسسات والمقاولات العمومية.

بالإضافة إلى ذلك ومن منظور تدبير التغيير، تم وضع خارطة طريق مفصلة لتنزيل هذا الإصلاح من خلال برمجة مجموعة من الإجراءات ذات المدى المتوسط والبعيد تهدف إلى تعزيز الموارد البشرية وتحسين نظام المعلوماتي لمديرية المنشآت العامة والخصوصية وتطوير التواصل وتأهيل التنظيم.

بالموازاة، سيتم تكتيف مسلسل تنفيذ ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2016،

تقارير

والكهرباء والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات والمكتب الوطني للمطارات.

وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالمراقبة المالية، أعدت وزارة الاقتصاد والمالية قائمتين للوثائق المثبتة لنفقات المؤسسات العمومية الموجهة لمراقبي الدولة والخزنة المكلفين بالأداء والوكلاء المحاسبين بهدف تسريع وتجانس مساطر الالتزام والأداء للمؤسسات العمومية.

ومن جهتها، تواصلت عمليات التدقيقات الخارجية للمؤسسات والمقاولات العمومية المنجزة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية بهدف التحقق من فعالية مسلسل الحكامة وتدبير المخاطر والمراقبة وتحديد الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات والمقاولات العمومية. وتسعى هذه التدقيقات كذلك إلى تقييم نجاعة تدبير الموارد العمومية وقرارات المسيرين وتنظيم المؤسسات العمومية وتحقيق أهدافها مما سيمكن في الأخير من تقييم أداءها.

تم إنجاز خلال سنة 2014، مهام تتبع وتقييم تنفيذ توصيات التدقيقات الخارجية على مستوى المؤسسات العمومية التالية: المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش-تانسيفت-الحوز والوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات والوكالة الوطنية للموانئ والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة-تطوان وجامعة محمد الخامس الرباط. وقد أدى تتبع تفعيل توصيات التدقيقات الخارجية، إلى حث المؤسسات الخاضعة للتدقيق على الشروع في مجموعة من أورش الإصلاح والمشاريع المهيكلة مما كان له أثر إيجابي فيما يتعلق بتحسين الحكامة وتحديث أدوات التسيير.

ومن جهة أخرى، وتفعيلا للمرسوم رقم 2.13.882 بتاريخ 16 دجنبر 2013، القاضي بتحديد أشكال نشر الحسابات السنوية للمؤسسات العمومية طبقا للمادة 20 من القانون رقم 69.00 تم توجيه منشور وزير الاقتصاد والمالية بتاريخ 30 يناير 2014 إلى جميع مسيري المؤسسات العمومية يدعوهم فيه إلى نشر حساباتهم في ظرف سبعة أشهر، على أبعد تقدير، بعد تاريخ اختتام الدورة المحاسبية. وينص كل من المرسوم والمنشور السالفي الذكر على أن المؤسسات العمومية التي تمسك محاسبتها وفق المدونة العامة للتنظيم المحاسباتي ملزمة بالنشر السنوي لحساباتها الاجتماعية والمجمعة في الجريدة الرسمية. وتخص هذه المعلومات الحصيلة وحساب الموارد والتكاليف وكذا جدول أرصدة التسيير حسب النموذج المرسل إلى المؤسسات العمومية المعنية. وفيما يخص المؤسسات العمومية التي لا تتوفر على

المغربية، تعرف تتبعا منتظما كل ثلاثة أشهر بمساعدة مكاتب دراسات خارجية.

تعزيز شفافية المؤسسات والمقاولات العمومية

علاقة مع تحسين مناخ الأعمال الذي يحتل مكانة متميزة في الاستراتيجية الحكومية الهادفة إلى إرساء اقتصاد متماسك قادر على مواجهة تحديات تحسين إنتاجية وتنافسية نظامه الإنتاجي، سيتم خلال سنة 2016 اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتطوير المستمر لأدوات تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية ولتدعيم شفافتها والملاءمة مع المعايير المحاسبية الدولية وتحسين علاقاتها بالأطراف المعنية.

وهكذا، في إطار تفعيل المنظومة الجديدة للصفقات العمومية، التي تركز التناقص في مساطر إنجاز الطلبات العمومية بتوسيع مجال التطبيق ليشمل الجماعات الترابية وبعض المؤسسات العمومية، حدد قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 14-1485 بتاريخ 25 أبريل 2014 لائحة المؤسسات العمومية التي يجب عليها تطبيق نظام الصفقات العمومية، وذلك طبقا للقانون رقم 00-69 وكذا المادة 2 من المرسوم رقم 2-12-349 الصادر بتاريخ 20 مارس 2013 المتعلق بالصفقات العمومية. وبهذا الصدد، فإن 125 مؤسسة عمومية مطالبة بتطبيق المرسوم السالف الذكر لتمرير طلبياتها. أما المؤسسات العمومية الأخرى فإنها قد أعدت أنظمة خاصة بها تتلاءم مع المرسوم الجديد للصفقات العمومية.

وعلى صعيد آخر، تخضع المؤسسات والمقاولات العمومية لتتبع منتظم ومواكبة مستمرة خصوصا فيما يتعلق بأجال أداء الممولين وذلك بهدف تحسين فعالية الصفقات العمومية. في هذا الإطار، وموازة مع السهر على تحسين آجال المصادقة على ميزانية المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا مواكبتها أثناء تنفيذ برامجها الاستثمارية، تعتمد وزارة الاقتصاد والمالية نوعين من التدابير :

- تدابير هيكلية ترمي إلى تفعيل أفضل لمساطر عامة ومنظمة تهم بالخصوص تحسين فعالية المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وترشيد تعبئة الموارد المالية لصالح هذه المؤسسات وتحسيس ومواكبة مسيري هذه الهيئات فيما يتعلق بتحسين آجال الأداء ؛

- تدابير محددة ترمي إلى مواكبة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي سجلت تأخيرا في أداء مستحقاتها وذلك بهدف تسوية وضعيتها، على الخصوص المكتب الوطني للماء

تقارير

تتعلق بوضع مخطط التدبير البيئي والاجتماعي والذي يهدف إلى تحديد مستوى التزام المجموعة بالجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

نحو تفعيل التدبير النشط للمحفظة العمومية

عملت وزارة الاقتصاد والمالية، خلال سنة 2014، على إنجاز دراسة بالتشاور مع أهم المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا القطاعات الوزارية المعنية من أجل تحديد الإجراءات اللازمة لتأطير دور الدولة المساهمة، وبالتالي إرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية. ويرتكز هذا النوع من التدبير على ضرورة تجسيد دور الدولة المساهمة بالإضافة إلى الأدوار الأخرى التي تضطلع بها الدولة والمتعلقة بالمواكبة الاستراتيجية والمراقبة.

وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى ضرورة تحديد سياسة للمساهمة العمومية تؤطر وظيفة الدولة كمساهم بهدف تحديد المبادئ التوجيهية لهذه الوظيفة في إطار ميثاق، وكذا إلى ضرورة تحديد المجموعة الأولى من المؤسسات والمقاولات العمومية التي ستخضع لهذا النوع من التدبير. ولقد تم اختيار المجموعة المقترحة على أساس معايير ستمكن من تقييم أهمية ممارسة هذا التدبير النشط، خاصة الرهانات الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسات والمقاولات العمومية وانتظارات الدولة اتجاه هذه الهيآت وكذا طبيعة نشاطها ومستوى تطورها.

من حيث الالتزامات تجاه محفظتها، ستقوم الدولة المساهمة، من خلال هذا الميثاق المزمع إصداره، بصياغة توجهات استراتيجية واضحة وقابلة للتنفيذ، والمساهمة في تطوير المؤسسات والمقاولات العمومية وتشجيع التفاعلات وإرساء سياسة مسؤولة وواضحة وشفافة لتوزيع الأرباح وكذا احترام استقلالية التسيير والمصلحة الاجتماعية للمؤسسات والمقاولات العمومية. وفي المقابل، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية مطالبة بتطوير نماذج للتنمية المستدامة والحفاظ على تطوير قيمة الممتلكات العمومية والاستجابة لالتزام الشفافية والمساءلة وقيادة المؤسسات والمقاولات العمومية على أساس الأداء وتحسين عملية الإخبار وتطوير المهارات الداخلية.

وفي الأخير، خلصت الدراسة إلى اقتراح مشروع قانون متعلق بوضع تدبير نشيط للمحفظة العمومية التابعة للدولة، يتضمن المبادئ والأساليب الضرورية من أجل تأطير وتنظيم الوظائف الأساسية المتعلقة بالتدبير النشط (فتح الرأسمال وتفويت الحصص الأقلية والاندماج/الانفصال والرفع من الرأسمال...).

المصدر: مديرية المنشآت العامة والخاصة

محاسبة مطابقة للمدونة العامة للتنظيم المحاسباتي، فلقد تم الترخيص لها، بصفة انتقالية وفي انتظار اعتماد هذه المحاسبة، أن تنشر بالجريدة الرسمية، وضعية محاسبية مبسطة.

ومن جهة أخرى، تهتم الإجراءات المتخذة بغرض دعم الشفافية وتحسين مقروئية حسابات المقاولات المغربية، على الخصوص إرساء القانون رقم 12-12 المنظم لمهنة المحاسب المعتمد والمحدث لهيئة مهنية للمحاسبين المعتمدين وكذا الملاءمة مع المعايير المحاسبية الدولية.

وهكذا، يندرج مشروع ملاءمة المدونة العامة للتنظيم المحاسباتي مع المعايير المحاسبية الدولية ضمن الأوراش المهيكلة للمجلس الوطني للمحاسبة للسنوات القادمة. ويمثل ضرورة لا بد منها من أجل مواكبة النظام المحاسباتي الوطني لمسلسل تطور المعايير الدولية، مساهما بذلك في تحسين مناخ الأعمال ببلادنا. وتهتم الأهداف المتوخاة من هذا المشروع بالأساس، الاستجابة لحاجيات الفاعلين بما فيهم المستثمرين الأجانب المهتمين بمعايير محاسبية ذات جودة عالية ومقروئية واضحة مع إمكانية مقارنة الحسابات الاجتماعية والمجمعة للمقاولات.

وفيما يخص المسؤولية الاجتماعية والبيئية والتنمية المستدامة، سجلت العديد من المؤسسات العمومية تقدما ملحوظا. فعلى سبيل المثال، يعمل المجمع الشريف للفوسفات على إدراج الرهانات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على جميع مستويات نشاطه، وذلك علاقة مع مكانته كرائد عالمي. وفي هذا السياق، تعزز الاستثمارات البيئية القدرة التنافسية للمجموعة مما يمكنها، على الخصوص، من توفير المياه والطاقة وإعادة التدوير والقضاء على النفايات بطريقة مسؤولة. كما ينجز المجمع استثمارات هامة في البنيات التحتية الاجتماعية بفضل برامج موجهة إلى الساكنة المعوزة، من أجل تسهيل الولوج إلى التعليم على الخصوص. وعلى صعيد آخر، تنجز الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب عمليات متواصلة تتمثل في إعادة تأهيل المؤسسات المدرسية وبرامج تهيئة المناظر الطبيعية وإنجاز المعابر والجسور على الطرق السيارة لتحسين ظروف السلامة للمستعملين والساكنة المجاورة. وتتم مواكبة هذه التدابير بوضع ميثاق للمسؤولية الاجتماعية للشركة يحدد على الخصوص التزامات تتعلق بترسيخ القواعد الأخلاقية. وقد تم ترويج هذه المجهودات بمنح الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب علامة الاتحاد العام لمقاولات المغرب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولات. كما أعطت مجموعة تهيئة العمران، خلال سنة 2014، الانطلاقة لدراسة

التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي : من أجل تنمية ترايبية مدمجة ومتوازنة

يشكل الاستثمار العمومي الدعامة الأساسية لخلق نموذج اقتصادي واجتماعي متوازن، خاصة في ظل الإصلاحات المؤسساتية كورش تفعيل الجهوية المتقدمة، والآفاق المستقبلية الواعدة التي تفتحتها في هذا المجال. ويندرج إصدار النسخة الأولى لمذكرة التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي، المرافقة لقانون المالية لسنة 2016، في إطار دخول مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية حيز التطبيق. وتروم المذكرة إبراز حصيلة التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي.

الانفتاح الصناعي، بالإضافة إلى برامج التنمية الحضرية المندمجة التي تم إطلاقها بكل من مدن طنجة والرباط ومراكش وسلا وتطوان والدار البيضاء والقنيطرة والحسيمة، وكذا على تقليص الخصائص على مستوى البنيات التحتية الأساسية، من خلال دعم التنمية بالعالم القروي والمناطق الجبلية والجهات البعيدة والمعزولة.

هذا، وتهدف التدابير الموجهة لإعادة تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية، تقليص التفاوتات المرتبطة بالبعد عن بعض المراكز الحضرية الأكثر دينامية، خاصة فيما يتعلق بالولوج للبنيات التحتية والخدمات الأساسية كالطرق والماء الصالح للشرب والكهرباء والتعليم والصحة. في هذا الإطار، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش لسنة 2015، قامت الحكومة بوضع برنامج عمل جديد لتقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي في الفترة 2016-2022 (ينضاف إلى البرامج المعتمدة حاليا كبرنامج التأهيل الترابي)، ويتعلق الأمر باستهداف نحو 20.800 مشروعا يهتم البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية، موزعة حسب القطاعات وفق احتياجات الساكنة المعزولة والمعزولة، وذلك بمبلغ إجمالي يصل إلى 50 مليار درهم دون احتساب مبلغ 5,8 مليار درهم المخصص لتمويل الأنشطة المواكبة كالأنشطة المدرة للدخل والأنشطة السوسيو ثقافية والرياضية.

الوقع الاقتصادي والاجتماعي للاستثمارات العمومية على مستوى الجهات

ساهمت أربع جهات من أصل 16 جهة (حسب التقسيم الجهوي القديم) بنصيب أوفر في خلق الثروة الوطنية، إذ انتقلت مساهمتها من 47,4% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة

الاستثمار العمومي كخيار استراتيجي وإرادي للدولة

أولت الحكومة أهمية خاصة لتسريع وتيرة إنجاز الاستثمارات العمومية خلال السنوات الأخيرة، مع حرصها على ضمان توزيع جهوي عادل يتوخى تحقيق تنمية مدمجة ومتوازنة لجميع جهات المملكة. فعلى سبيل المثال، تحسنت نسبة إنجاز الاستثمارات العمومية برسم الميزانية العامة بشكل ملحوظ ما بين سنتي 2011 و2014 حيث انتقلت من 64,6% إلى 68,59%. كما تم تسجيل نفس المنحى بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تنجز جزءا مهما من الاستثمارات العمومية، حيث انتقلت نسبة إنجازها من 60% سنة 2011 إلى 64% سنة 2013. في المقابل، انعكس تحسن مستوى تنفيذ الاستثمار العمومي على الصعيد الوطني على حصيلة تنفيذه على المستوى الجهوي، حيث انتقل متوسط معدل الإنجاز برسم الميزانية العامة حسب الجهات من 45% سنة 2011 إلى 48,3% سنة 2013 أي بزيادة في حدود 3,3 نقطة.

الاستثمار العمومي في خدمة تنمية ترايبية مدمجة ومتوازنة

تبنت الحكومة مقاربة جديدة من أجل تأمين توزيع جهوي متكافئ للاستثمارات العمومية بشكل يحقق تنمية جهوية متوازنة ومنسجمة. وتبني هذه المقاربة على تسريع إنجاز الأوراش الهيكلية للبنيات التحتية، خاصة في مجالات الطرق والطرق السيارة والموانئ والمطارات والسكك الحديدية، والعمل على انبثاق أقطاب اقتصادية جهوية وأقطاب حضرية مدمجة، جذابة و تنافسية، كالأقطاب الفلاحية لمخطط المغرب الأخضر، والمحطات الصناعية المندمجة (P2I) المحدثثة في إطار مخطط

تقارير

تفعيل ورش الجهوية المتقدمة من خلال إحداث صندوق التضامن بين الجهات والتأهيل الاجتماعي برسم قانون المالية لسنة 2016. كما سيتم تخصيص مبلغ 4 ملايين درهم للجهات، تتوزع بين مخصصات مالية من الميزانية العامة (تقدر ب 2 ملايين درهم) وكذا مداخيل (تقدر بحوالي 2 ملايين درهم) ناتجة عن الرفع من حصة كل من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل (إذ انتقلت من 1% إلى 2%) وحصة الرسم على عقود التأمين (20% عوض 13% سابقا) لفائدة الجهات.

التوزيع الجهوي لأهم الاستثمارات العمومية المبرمجة حسب الجهات

يروم المحور الأخير للمذكرة المخصصة للتوزيع الجهوي للاستثمار إغناء التحليل عبر تقديم التوزيع الجهوي لأهم الاستثمارات العمومية المبرمجة حسب الجهات (12 جهة حسب التقسيم الجهوي الجديد) برسم قانون المالية لسنة 2016، وذلك برسم الميزانية العامة وميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية، حيث يصل المبلغ الإجمالي لهذه الاستثمارات نحو 189 مليار درهم.

المصدر: مديرية الميزانية

2001-2003 إلى 45,5% برسم الفترة 2011-2013. في حين عرفت الجهات المتبقية دينامية أكبر بمعدلات نمو سنوية أعلى من المتوسط الوطني، مما يوضح المجهودات المبذولة من طرف الدولة لضمان توزيع متوازن للاستثمار العمومي على مستوى الجهات.

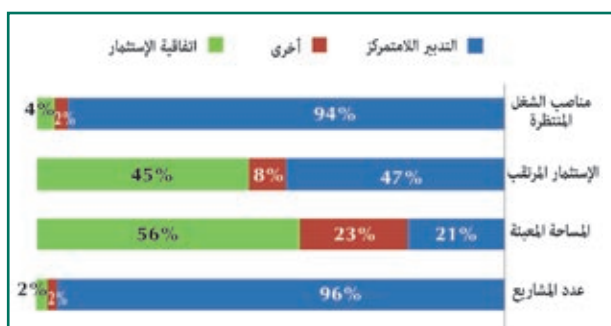
وعلى المستوى الاجتماعي، تمكنت 7 جهات من أصل 16 جهة خلال سنة 2013 من تحقيق نسبة ولوج الساكنة للحقوق الأساسية تفوق المعدل الوطني، وذلك بفضل تحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية (كالتعليم والصحة والسكن) وخدمات الرفاهية الاجتماعية. هذا، وتميزت الأقاليم الجنوبية بتحقيق أفضل النتائج على المستوى الوطني فيما يتعلق بالإنجازات الاجتماعية، خاصة على مستوى التأطير والتجهيز المدرسي الابتدائي العمومي.

آفاق الإصلاحات البنوية والمؤسسية لخلق تدبير فعال ومتوازن للاستثمارات العمومية على المستوى الجهات

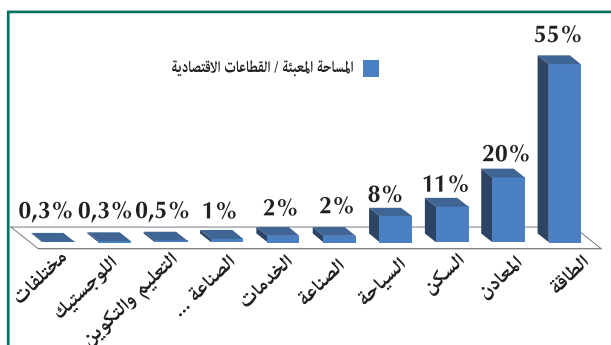
طبقا لمقتضيات الدستور والقوانين التنظيمية الجديدة للجهات والجماعات الترابية، سوف تتركز مجهودات الحكومة على مواصلة

العقار العمومي المعبأ للاستثمار

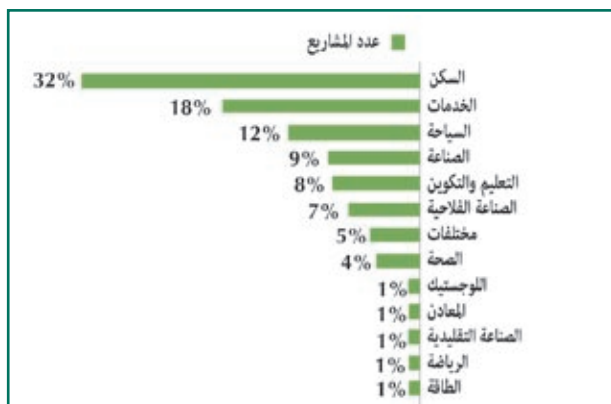
يقدم التقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار، الذي يرافق لأول مرة قانون المالية لسنة 2016، حصيلة تعبئة الرصيد العقاري للدولة خلال سنة 2014 و الأأسدس الأول من سنة 2015 من أجل إنجاز مشاريع استثمارية و خلق مناصب للشغل.



2.935 هكتارا تمت تعبئتها من أجل دعم السياسة الحكومية في مجال الطاقات المتجددة، و 1.057 هكتارا لفائدة قطاع المعادن و 608 هكتارا لفائدة قطاع السكن ومحاربة السكن الغير اللائق.



استقطب قطاع السكن 32% من المشاريع المرمجة برسم سنة 2014.



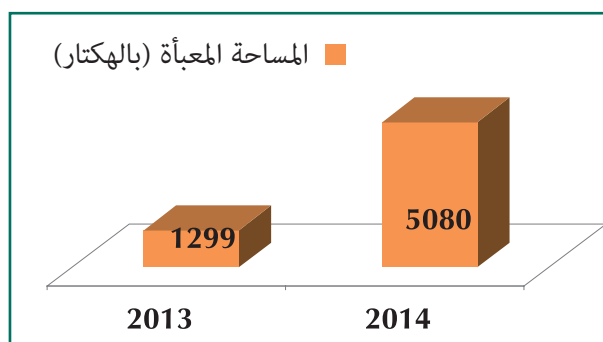
شكل الملك الخاص للدولة أداة استراتيجية في خدمة التنمية السوسيو-اقتصادية للبلاد فخلال العشرية الأخيرة، تمت تعبئة جزء هام من الرصيد العقاري للدولة لأجل مواكبة أورش تأهيل البنيات التحتية الأساسية (طنجة-المتوسط، المدن الجديدة ...) ومشاريع التنمية الكبرى (مخطط إقلاع، المخطط الأزرق، ...).

تعبئة الرصيد العقاري للدولة برسم سنة 2014

تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار

تمت، برسم سنة 2014، تعبئة (خارج مخطط المغرب الأخضر) 5.080 هكتارا من أجل إنجاز 194 مشروعا بقيمة استثمارية إجمالية تناهز 21 مليار درهم، مع خلق 23.846 منصب شغل.

سجلت المساحة المعبئة مقارنة مع سنة 2013، ارتفاعا بنسبة 291%، مع تسجيل ارتفاع في عدد المشاريع المرتقبة بنسبة 40%.



96% من المشاريع الاستثمارية تمت المصادقة عليها في إطار التدبير اللامركز للاستثمار بقيمة إجمالية تقدر ب 9.930 مليون درهم مع خلق 22.376 منصب شغل.

تقارير

وقد تمت تعبئة 3880 هكتارا من أجل إنجاز 5 مشاريع بمبلغ استثماري إجمالي يقدر بـ 3.035 مليون درهم .

تعبئة العقار لدعم مخطط المغرب الأخضر

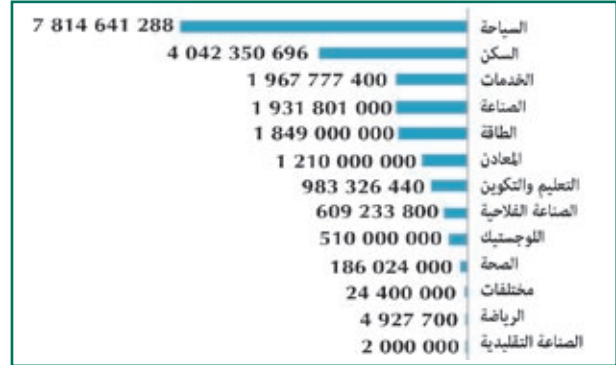
في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ومن أجل مواكبة تنمية القطاع الفلاحي، قامت الدولة منذ 2004 بتعبئة أراضي فلاحية من ملكها الخاص.

وقد تم حتى الآن تعبئة أكثر من 99.000 هكتارا لدعم 600 مشروعا بمبلغ استثماري إجمالي يقدر بحوالي 19 مليار درهم مع خلق قرابة 47.515 منصب شغل.

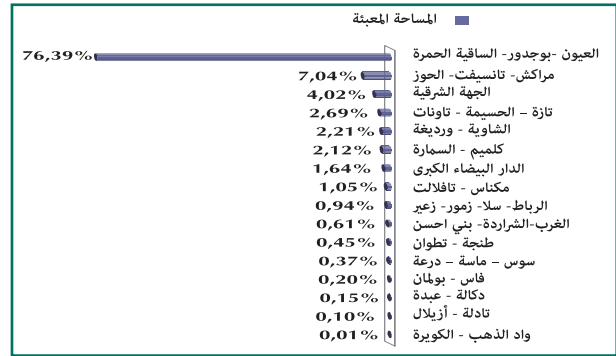
وبرسم سنة 2014، تم كراء 6.061 هكتارا قصد إنجاز 71 مشروعا بمبلغ استثماري يقدر بـ 1.652 مليون هكتارا.

تحتضن جهتا مكناس تافيلالت ومراكش الحوز على التوالي على 21% و 17% من المشاريع المبرمجة.

يستقطب القطاع السياحي نسبة 37% من مجموع الاستثمارات بمبلغ يناهز 7.814 مليون درهم.



واستفادت جهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء من 76% من المساحة الإجمالية المعبئة خلال سنة 2014.



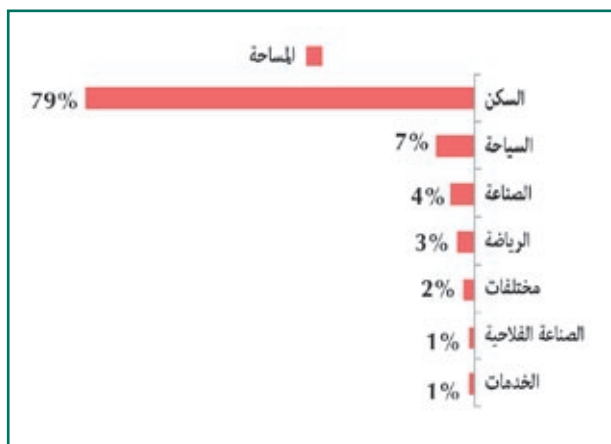
الجهة	عدد المشاريع	المساحة (هـ آر س)	المبلغ الاستثماري	مناصب الشغل
الشاوية - ورديفة	4	160 هـ آر 82س	28 539 456	89
دكالة - عبدة	1	10 هـ آر 57س	4 405 100	8
فاس - بولمان	1	65 هـ آر 27س	1 357 988,8	10
الغرب-الشراردة- بني احسن	7	922 هـ آر 54س	393 640 897	716
الدار البيضاء الكبرى	2	34 هـ آر 19س	66 783 000	87
مراكش- تانسيفت- الحوز	12	222 هـ آر 42س	87 109 093	232
مكناس - تافيلالت	15	2760 هـ آر 34س	479 714 998	1 978
الجهة الشرقية	8	619 هـ آر 22س	257 287 626	1 172
الرباط- سلا- زمور- زعير	6	281 هـ آر 81س	81 093 582	184
سوس - ماسة - درعة	3	45 هـ آر 80س	43 312 809	69
تادلة - أزيلال	5	709 هـ آر 44س	190 061 920	129
طنجة - تطوان	4	37 هـ آر 78س	14 959 486	48
تازة - الحسيمة - تاونات	3	192 هـ آر 04س	4 183 880	21
المجموع	71	6060 هـ آر 86 س	1 652 449 836	4 743

تقارير

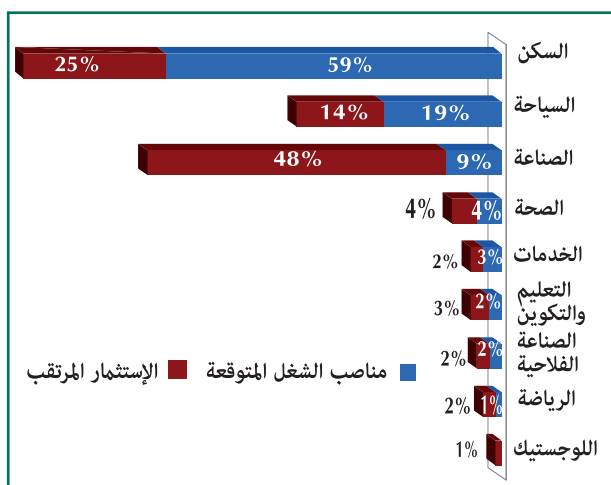
• 66% من المشاريع المبرمجة خلال الأسس الأول لسنة 2015
متركزة على مستوى قطاع السياحة والسكن والخدمات:



• 79% من المساحة المعبأة متركزة على مستوى قطاع السكن:



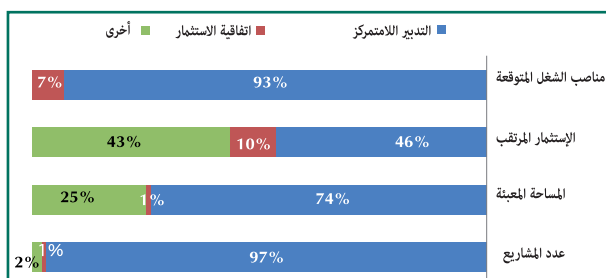
• 59% من الاستثمار مخصصة لقطاع السكن و48% من
مناصب الشغل سيتم خلقها في قطاع الصناعة:



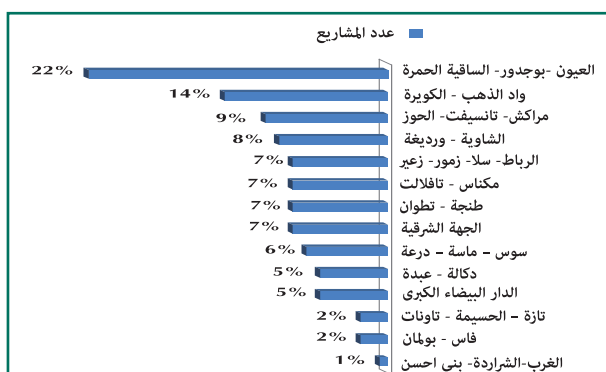
تعبئة الملك الخاص للدولة برسم الأسس الأول 2015 تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار

خلال الأسس الأول من سنة 2015، تمت تعبئة ما يناهز
614 هكتارا (خارج مخطط المغرب الأخضر) لفائدة مختلف
القطاعات من أجل إنجاز 88 مشروعا لخلق استثمار يقدر بـ
5.315 مليون درهم مع خلق 11.486 منصب شغل.

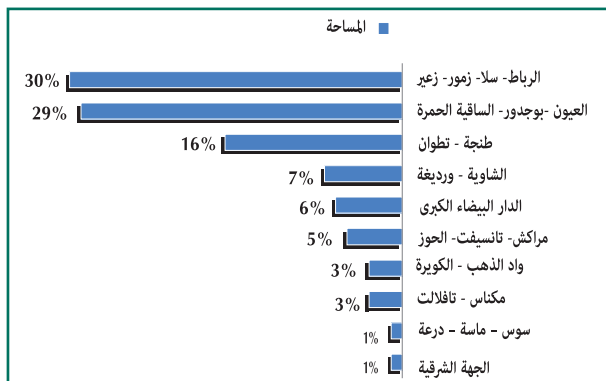
• 97% من المشاريع تمت الموافقة عليها في إطار التدبير اللامركز،
باستثمار مرتقب يقدر بـ 2.460 مليون درهم و10.686 منصب
شغل:



• 53% من المشاريع المرتقبة متركزة على مستوى أربع جهات
العيون- بوجدور- الساقية الحمراء وواد الذهب - الكويرة
ومراكش- تانسيفت- الحوز والشاوية-ورديفة:



• 59% من المساحة المعبأة متركزة على مستوى جهتي الرباط-
سلا- زمور- زعير والعيون- بوجدور- الساقية الحمراء:



تعبئة العقار لدعم مخطط المغرب الأخضر

برسم الأسدس الأول من سنة 2015، تم كراء 2.495 هكتارا في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل إنجاز مشاريع استثمارية بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 601 مليون درهم والذي سيمنح من خلق 1.194 منصب شغل. من خلال التوزيع الجهوي للمشاريع تتمركز 25% من المشاريع في جهة مكناس- تافيلالت (14 مشروعا)، بمساحة 705 هكتارا (أي ما يعادل 28% من المجموع).

الجهة	عدد المشاريع	المساحة (هـ آر س)	المبلغ الاستثماري	مناصب الشغل
الشاوية - ورديفة	4	257 هـ 28 آر 21 س	63.119.970	110
دكالة - عبدة	6	117 هـ 90 آر 50 س	22.128.208	84
فاس - بولمان	4	223 هـ 70 آر 33 س	29.622.162	154
الغرب-الشراردة- بني احسن	9	335 هـ 85 آر 66 س	176.275.620	136
الدار البيضاء الكبرى	1	12 هـ 17 آر 97 س	3.000.000	37
مراكش - تانسيفت- الحوز	1	164 هـ 30 آر 00 س	26.075.060	21
مكناس - تافيلالت	14	705 آر 13 آر 25 س	121.783.731	254
الجهة الشرقية	6	284 هـ 57 آر 67 س	72.737.703	203
الرباط - سلا- زمور- زعير	4	68 هـ 06 آر 00 س	14.068.630	14
سوس - ماسة - درعة	1	14 هـ 92 آر 80 س	7.547.500	12
تادلة - أزيلال	4	253 هـ 63 لآر 11 س	38.114.000	103
طنجة - تطوان	1	41 هـ 57 آر 14 س	16.294.926	51
تازة - الحسيمة - تاونات	1	15 هـ 43 آر 00 س	10.763.790	15
المجموع	56	2494 هـ 55 آر 64 س	601.513.300	1 194

المصدر: مديرية أملاك الدولة

النفقات الجبائية لسنة 2015: جهد متواصل في اتجاه التقليل

لتقدير كلفة النفقات الجبائية خلال سنة 2015، تم جرد 399 تدبيرا استثنائيا، و حذف، خلال هذه السنة، 13 تدبيرا على إثر إلغائها أو في إطار إعادة تعريف النظام المرجعي، بمبلغ 4.887 مليون درهم، وإضافة 10 تدابير جديدة. أما عدد التدابير التي تم تقييمها لأول مرة فقد بلغ 9 تدابير بمبلغ تقييم قدر ب 1.647 مليون درهم.

الناتج الداخلي الخام فقد بلغت 3,2% سنة 2015 مقابل 3,7% سنة 2014.

وهكذا انتقل عدد التدابير التي تم إحصاؤها من 402 تدبيرا سنة 2014 إلى 399 تدبيرا سنة 2015، منها 300 تدبيرا كانت موضوع تقييم سنتي 2014 و 2015.

وتشكل حصة التدابير التي تم تقييمها في مجموع التدابير التي تم إحصاؤها 75,2% سنة 2015 مقابل 74,6% سنة 2014. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة كانت في حدود 30,3% سنة 2005.

يقدر الانخفاض الذي عرفته النفقات الجبائية برسم سنة 2015 مقارنة مع سنة 2014، بنسبة 6,7%، و ذلك ناتج أساسا عن حذف التدبير المتعلق بالتخفيض من الضريبة على الشركات بالنسبة للمقاولات الصغرى و المتوسطة والتي تقوم بالرفع من رأسمالها. وقد بلغت قيمة هذا التدبير 2.579 مليون درهم.

ويقدر مبلغ النفقات الجبائية التي وقع تقييمها سنة 2015 ب 32.088 مليون درهم عوض 34.407 مليون درهم سنة 2014. وتمثل حصة النفقات الجبائية 15,5% من مجموع الموارد الضريبية سنة 2015 مقابل 17,4% سنة 2014. أما حصتها في

تقييم التدابير الاستثنائية

بيان	2012	2013	2014	2015	نسبة التغيير 15/14
عدد التدابير التي تم إحصاؤها	402	412	402	399	-0,7%
عدد التدابير التي تم تقييمها	284	302	300	300	0,0%
المبلغ بملايين الدرهم	36 238	33 284	34 407	32 088	-6,7%

تقييم النفقات الجبائية بالنسبة لكل ضريبة

بملايين الدرهم

الضريبة	تقييم 2014		تقييم 2015		نسبة التغيير 15/14
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة	
الضريبة على القيمة المضافة	15 006	43,6%	14 632	45,6%	-2,5%
الضريبة على الشركات	8 196	23,8%	5 698	17,8%	-30,5%
الضريبة على الدخل	3 404	9,9%	3 448	10,7%	1,3%
واجبات التسجيل و التبر	5 499	16%	5 909	18,4%	7,5%
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	1 313	3,8%	1 360	4,2%	3,5%
الرسوم الجمركية	988	2,9%	1 041	3,2%	5,3%
المجموع	34 407	100%	32 088	100%	-6,7%

درهم سنة 2015، أي بمعدل 86,5% من مجموع النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة.

و بالنسبة للضريبة على الشركات فقد بلغت النفقات الجبائية المرتبطة بها 5.698 مليون درهم سنة 2015، مسجلة نسبة انخفاض قدرها 30,5% مقارنة مع سنة 2014. وقد استفادت المقاولات من غالبية هذه النفقات و ذلك بنسبة 91,5%.

انتقل مبلغ النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة، و التي تمثل الحصة الكبرى للنفقات الجبائية (45,6% سنة 2015 مقابل 43,6% سنة 2014)، من 15.006 مليون درهم سنة 2014 إلى 14.632 مليون درهم سنة 2015.

و إذا ما استثنينا من هذا المبلغ النفقات الجبائية المرتبطة بتخفيض الأسعار، فإن مبلغ التقدير يرتفع إلى 12.650 مليون

تقارير

وقد بلغت النفقات الجبائية المرتبطة بواجبات التسجيل والتبر، 5.909 مليون درهم، أي بنسبة 18,4% من مجموع النفقات، وتهم بالأساس النشاطات العقارية بنسبة 44,8%.

أما النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على الدخل، فقد بلغت 3.448 مليون درهم، و همت على وجه الخصوص الأسر بنسبة 62,1% .

بملايين الدرهم

المستفيدون الرئيسيون

2015				2014			المستفيدون
الحصة	المبلغ	الحصة	العدد	الحصة	المبلغ	العدد	
57,8%	18 553	44,1%	176	59,9%	20 599	177	المقاومات
8%	2 563	4,3%	17	8%	2 765	18	من بينها : - المنعشون العقاريون
7,5%	2 407	2,8%	11	7,3%	2 503	13	- المصدرون
27,8%	8 921	26,1%	104	27,5%	9 462	106	الأسر
13,8%	4 428	14%	56	11,8%	4 060	56	المرافق العامة
0,6%	186	15,8%	63	0,8%	287	63	آخرون
100%	32 088	100%	399	100%	34 407	402	المجموع

خلال سنة 2015 استفادت المقاومات بنسبة 44,1% من التدابير الجبائية التي تم إحصاؤها، فيما استفادت الأسر من 26,1% منها، مسجلة انخفاضا قدره على التوالي 0,6% و 1,9% بالمقارنة مع سنة 2014.

بملايين الدرهم

القطاعات الرئيسية

2015				2014			القطاعات
الحصة	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	المبلغ	تدابير تم تقييمها	تدابير تم إحصاؤها	
22,1%	7 093	35	43	7 427	37	44	النشاطات العقارية
10,6%	3 400	21	25	3 428	19	26	الفلاحة، الصيد البحري
10,4%	3 352	14	18	3 115	14	18	الاحتياط الاجتماعي
9%	2 882	10	17	2 691	9	17	المرافق العامة
7,9%	2 520	23	30	5 049	24	29	امتيازات مشتركة لكافة القطاعات
7,6%	2 436	12	12	2 682	13	13	الصناعات الغذائية
7,5%	2 407	8	11	2 503	9	13	التصدير
6,3%	2 014	36	47	1 360	33	45	الوساطة المالية
4,8%	1 534	39	52	1 560	39	52	الصحة و العمل الاجتماعي
4,2%	1 336	15	22	1 307	15	21	قطاع النقل
2,7%	870	3	3	937	4	4	الكهرباء و الغاز
2%	641	20	27	606	19	27	المناطق
1,4%	459	4	4	435	4	4	صناعة السيارات والصناعات الكيماوية
0,5%	173	4	4	167	4	4	السياحة
0,5%	165	4	4	180	4	4	النشر، الطباعة
2,5%	805	52	80	960	53	81	قطاعات أخرى
100%	32 088	300	399	34 407	300	402	المجموع

تقارير

• 316 مليون درهم بالنسبة لعمليات النقل الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة بسعر 14%؛

• 725 مليون درهم بالنسبة للرسوم الداخلية على الاستهلاك.

في حين بلغت النفقات الجبائية المخولة لقطاع الطاقة 870 مليون درهم سنة 2015، أي بنسبة 2,7% من مجموع النفقات. وتعود هذه النفقات إلى الضريبة على القيمة المضافة (236 مليون درهم) و إلى الرسوم الداخلية على الإستهلاك (634 مليون درهم).

أما النفقات الجبائية المرتبطة بالأنظمة الضريبية التفضيلية التي تستفيد منها بعض المناطق، فقد بلغت 641 مليون درهم سنة 2015، ويهم مبلغ النفقات المتعلقة بمنطقة طنجة 50 مليون درهم برسوم الضريبة على الشركات و 54 مليون درهم برسوم الضريبة على الدخل.

واستفاد القطاع السياحي من النفقات الجبائية بمبلغ 173 مليون درهم سنة 2015. وهذه النفقات ناتجة بالأساس عن تطبيق معدل 17,5% بالنسبة للمنشآت الفندقية فيما يخص جزء الأساس المفروضة عليه الضريبة المطابق لرقم أعمالها الذي تم تحقيقه بعملات أجنبية 47 مليون درهم.

المصدر: المديرية العامة للضرائب



تعتبر النشاطات العقارية الأكثر استفادة من التدابير الاستثنائية وذلك ب 43 تدبيراً، بلغ ما تم تقييمه منها 35 تدبيراً بمبلغ 7.093 مليون درهم سنة 2015. وتمثل هذه النشاطات 22,1% من النفقات الجبائية التي تم تقييمها سنة 2015.

أما النفقات الجبائية المرتبطة بالإعفاء من جميع الضرائب والرسوم لفائدة برامج السكن الاجتماعي الجاري تنفيذها، التي تمثل حصتها 54,9% من مجموع النفقات المرتبطة بالنشاطات العقارية، فقد بلغت 3.895 مليون درهم، منها 3.062 مليون درهم تتعلق بالضريبة على القيمة المضافة و 504 مليون درهم تتعلق بالضريبة على الشركات و 328 مليون درهم تتعلق برسوم التسجيل و مليون درهم تتعلق بالضريبة على الدخل.

وبلغت التدابير الإضافية المخولة للمقاولات المصدرة ما مجموعه 2.407 مليون درهم من النفقات الجبائية سنة 2015، همت 88,9% منها الضريبة على الشركات.

أما قطاع النقل، فقد استفاد من 22 تدبيراً استثنائياً، 15 من هذه التدابير تم تقييمها بمبلغ 1.336 مليون درهم سنة 2015 منها:

المبادرات والالتزامات حول النوع الاجتماعي والتنمية

انخرط المغرب في جميع الالتزامات الدولية الهادفة لتعزيز الولوج المتساوي والمنصف للحقوق بين الجنسين. ويقدم التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي لسنة 2016 مقارنة جديدة لتعميم المساواة بين الجنسين في المشاركة والحقوق والفرص و جعل المرأة في صلب سياسات التنمية.

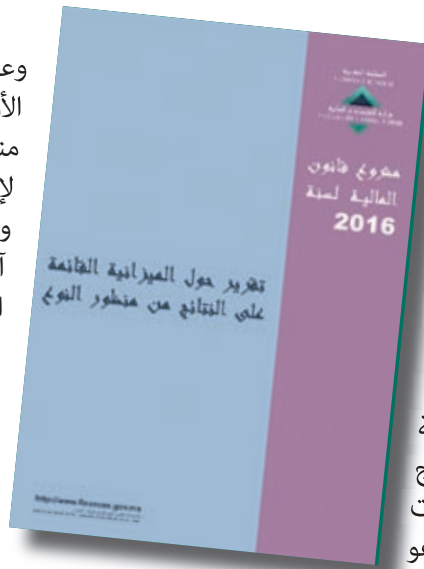
وعلى ضوء هذه التطورات، تم تخصيص الجزء الأول من تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع لسنة 2016 لرصد الجهود المبذولة لإثراء الترسنة القانونية والتشريعية والتنظيمية والمؤسسية، انسجاما مع التزامات المغرب تجاه آليات الأمم المتحدة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، خاصة من منظور مبدأ المساواة بين الجنسين المتضمن في دستور البلاد.

ويسلط الجزء الثاني من هذه النسخة الضوء على الوضعية الراهنة والتحديات التي يجب مواجهتها والسبل الكفيلة بتحسين البرمجة والتخطيط لضمان التمتع الفعلي للنساء والرجال بالأجيال الثلاثة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وقد أعطت هذه النسخة من التقرير اهتماما خاصا بمسلسل تفعيل القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية الهادف للتكريس العملي لمتطلبات النجاعة والمساءلة وجعل السياسات العمومية أكثر اهتماما بقضايا القرب والإدماج والإنصاف والمساواة خاصة بين الجنسين.

نحو ملاءمة الإطار التشريعي و المؤسساتي الوطني مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

تماشيا مع التزاماته الدولية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والعهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري وبرنامج عمل بيكين ومعاهدة حقوق الطفل والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وبروتوكولها الاختياري...) وبناء كذلك على مقتضيات الدستور المغربي لسنة 2011، يواصل المغرب بذل المزيد من الجهود بهدف الانضمام والتصديق على باقي الآليات الدولية لحقوق الإنسان وكذا ملاءمة تشريعاته الوطنية مع هذه الآليات.



تعتبر ميزانية النوع الاجتماعي من منظور حقوق الإنسان، آلية عملية لتدبير الشأن العمومي من أجل تحقيق المساواة والاحترام الفعلي لحقوق الإنسان. وترتكز منهجيتها على تقديم ما تم إنجازه في مجال حقوق الإنسان في إطار تفعيل السياسات العمومية. وتجمع بين مقاربتين: الأولى مرتبطة بعد النوع الاجتماعي والثانية بحقوق الإنسان. وترتكز المقاربة الأولى على البحث عن الفعالية والنجاعة المثلى للسياسات العمومية لتحقيق نتائج أكثر تنسيقا واستهدافا، بالنظر إلى الحاجيات المتباينة لمختلف شرائح الساكنة. كما تدعو المقاربة الثانية إلى إعادة بلورة منطوق وأهداف المخططات والسياسات العمومية في اتجاه احترام أكبر للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

وتظهر أهمية ميزانية النوع الاجتماعي في الخطاب الملكي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، المنعقد شهر نونبر 2014 بمراكش:

«...وفي هذا الصدد، ننوه باختيار منتدى مراكش لموضوع المساواة والمناصفة، كأحد المحاور الرئيسة المطروحة للنقاش. وإننا على يقين بأن النقاش وتبادل الرؤى فيما بينكم، خلال هذا الملتقى، سيشكل إسهاما نوعيا وهاما في المسار التقييمي الجاري حاليا على الصعيد الدولي. إن المغرب يعتبر هذه المسألة من المحاور الرئيسية لسياساته العمومية، لاسيما من خلال اعتماد ميزانيات تأخذ بعين الاعتبار البعد الخاص بالنوع. وهي نفس المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة كآلية رائدة. كما أننا نعرف أن أماننا الكثير مما ينبغي القيام به...».

وقد شكلت هذه الرسالة الملكية خارطة طريق واضحة وتوجيهها مهما لمواكبة مختلف أورش الإصلاح ببلادنا، سواء المشاريع التي هي في طور الإنجاز أو المشاريع المستقبلية.

تقارير

قضايا مهمة تخص أساسا حقوق النساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرين.

وبالنسبة للمجهودات المبذولة من طرف مختلف القطاعات الوزارية لأجل ضمان تمتع النساء والرجال بحقوقهم المدنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية و البيئية، تجدر الإشارة إلى أنه تم تحقيق إنجازات ملموسة في هذا الصدد، غير أنه لا تزال هناك تحديات يجب تجاوزها.

الولوج المتساوي والمنصف للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية: أهم المنجزات وفرص التقدم

الحقوق المدنية والسياسية

فيما يخص الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية، ومن أجل ترسيخ قاعدة وطنية مشتركة ومنسقة لأجراً تعزيز المساواة بين الجنسين، تم تفعيل الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة منذ 06 يونيو 2013 والتي تهدف إلى بلوغ 26 هدفاً من خلال 132 إجراء، وتجمع بين 32 قطاعاً وزارياً. وتنحو هذه الإجراءات نحو إدماج المساواة بين الجنسين في السياسات العمومية وبرامج التنمية لأجل تفعيل العدالة الاجتماعية. وقد انخرطت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، كمنسقة لهذه الخطة، إضافة إلى القطاعات الوزارية المعنية، في مشاريع مهمة تتعلق بحماية وتعزيز حقوق المرأة.

وهكذا، همت الإجراءات المتخذة خلال سنتي 2014 و2015 على وجه الخصوص، الترابط المؤسسي ونشر ثقافة المساواة، حيث تم إحداث جائزة التفوق «تميز» للمرأة المغربية بهدف تشجيع الإسهامات المتميزة والمبتكرة للنساء المغربيات في مجال تكريس مبادئ العدالة والمساواة. وفي نفس السياق، تساهم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مساهمة فعالة في تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين من خلال برامج مختلفة، منها ما هو متعلق بتكوين المرشحات وتحديث نظام التكوين.

كما واصلت وزارة الاتصال جهودها الهادفة لتعزيز صورة المرأة في المجال السمعي البصري، من خلال الحرص على أن تتضمن دفاتر التحملات للقطب العمومي إجراءات تحسن من صورة المرأة في وسائل الإعلام. وقد تكللت هذه الجهود بتبني مجلس النواب بالإجماع في يوليو 2015، لمشروع قانون رقم 14-96 المعدل والمكمل للقانون 03-77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري. ويتضمن هذا المشروع أحكاماً لأي إشهار ينتهك حقوق المرأة أو يحمل رسالة من شأنها نشر صور نمطية سلبية. كما تم أيضاً تنصيب أعضاء المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام.

وفي هذا الصدد، تمت المصادقة على مجموعة من قوانين سنة 2015، كالقانون رقم 125/12 المتعلق بالموافقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمصادقة على قانون رقم 126/12 المتعلق بالبروتوكول الاختياري للعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية والقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

كما تم وضع عدة مشاريع قوانين بغرض المصادقة عليها، كمشروع للقانون رقم 14-78 بشأن إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ومشروع القانون بشأن إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفل...

وقد رافق الإثراء المستمر للترسانة القانونية الوطنية بنصوص تهم تعزيز حماية حقوق المواطنين والمواطنات، مواصلة الجهود المبذولة من قبل الهيئات التي تم إحداثها أو تعزيز صلاحياتها في الدستور، لضمان الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطنين وعلى كرامتهم، وذلك وفقاً للمرجعيات الدولية.

وفي هذا الصدد، قامت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، في إطار مهامها، بالعديد من الأنشطة ما بين سنتي 2014 و2015، وذلك عبر مواكبة القطاعات الوزارية في تملك الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتنسيق علاقات المغرب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويتعلق الأمر على الخصوص بإعداد وتقديم مجموعة تقارير (التقرير الوطني المرحلي بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل خلال سنة 2014، التقرير النهائي الخاص بتنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، التقرير الدوري الرابع بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الدوري السادس بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

كما ساهمت المندوبية في دعم قدرات القطاعات الوزارية في مجال إدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية من خلال تنظيم دورات تكوينية حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان وكذا الالتزامات الدولية للمغرب فيما يخص احترام حقوق المرأة، وذلك بالتنسيق مع الوكالات المتخصصة والفاعلين الجهويين.

وبالموازاة مع ذلك، يشرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان على عدة مشاريع تهدف إلى ترسيخ دولة الحقوق والتفاعل على المستوى الدولي، حيث ساهم في تنظيم أشغال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش من 27 إلى 30 نونبر 2014 بمشاركة حوالي 7.000 شخص من 95 بلداً. وقد اهتم هذا المنتدى المنظم تحت الرعاية السامية لجلالة الملك، بمناقشة

تقارير

لكل قطاع. كما يجب أن يشمل كل برنامج أهداف محددة ومؤشرات مرقمة لأجل معاينة النتائج مع اعتماد مقاربة النوع.

وحتى يتسنى للقطاعات الوزارية أن تكون عند موعد مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، وفي إطار التفعيل التدريجي لهذا القانون، تم تحديد الدفعة الثالثة لتطبيق مقتضيات القانون الجديد لقانون المالية سنة 2016. وتهم هذه الدفعة سبعة قطاعات وزارية جديدة، ويتعلق الأمر بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، والوزارة المنتدبة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء، ووزارة السكنى و سياسة المدينة، ووزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وقطاع الصيد البحري.

وفي هذا الصدد، شرعت وزارة الاقتصاد والمالية من خلال مركز التميز لميزانية النوع الاجتماعي في عدة إجراءات لتعزيز تبني ميزانية النوع الاجتماعي من طرف الفاعلين الوطنيين (خاصة القطاعات الوزارية المنخرطة في تنفيذ مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية)، وتبادل المعارف والخبرة وتطوير البحث في مجال تمويل المساواة بين الجنسين.

وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار، تواصل شبكة التشاور الوزارية من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية تنفيذ الإجراءات المدرجة في خطة عملها. وهكذا، واكبت الشبكة خلال سنة 2015 إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع استراتيجية مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

وبرغم الجهود المبذولة لتعزيز مكانة المرأة في الوظيفة العمومية، يبقى تمثيل المرأة في المناصب العليا للمسؤولية ضعيفا مقارنة بالرجال، حيث لم يتجاوز هذا المعدل 16,4% خلال سنة 2014.

وبهدف دعم مشاركة النساء في تدبير الشأن المحلي، تم اتخاذ العديد من التدابير القانونية والمؤسسية. ويتعلق الأمر بالقانون التنظيمي رقم 11-28 المتعلق بمجلس المستشارين¹، وكذا القانون التنظيمي رقم 15-34 المعدل والمتمم للقانون التنظيمي² 11-59.

وبفضل هذه الجهود، مثلت ترشيحات النساء 21,94% من مجموع الترشيحات في الانتخابات الجماعية و38,64% بالنسبة للانتخابات الجهوية، بتاريخ 4 شتنبر 2015.

بالنسبة لمكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، صادق المجلس الوزاري على مشروع القانون رقم 14-79 المتعلق بإنشاء هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز. كما شهدت سنة 2015 تفعيل وتعيين أعضاء المرصد الوطني للعنف ضد المرأة.

بالإضافة إلى ذلك، تم وضع نظام معلوماتي متكامل حول العنف ضد المرأة من خلال التوقيع، في أكتوبر سنة 2014، على بروتوكول تبادل المعطيات الإلكترونية حول العنف ضد المرأة بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وشركائها (وزارة العدل والحريات، ووزارة الصحة والإدارة العامة للأمن الوطني والدرك الملكي).

ومن حيث التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، واصلت وزارة العدل والحريات مجهوداتها في هذا المجال. فعلى المستوى الجنائي، تم إرسال خطابات دورية إلى المحاكم لتوفير التكفل اللازم لهذه الفئة الهشة. وقد قامت الوزارة بالإشراف على مراجعة القانون 41-10 المتعلق بصندوق دعم الأسرة، من خلال وضع حلول فعالة لإشكالية التأخير المسجل على مستوى تنفيذ الأحكام القانونية التي تنظم النفقة. وقد همت التعديلات الرئيسية المحاور المتعلقة بتوسيع دائرة المستفيدين، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالحصول على هذه المخصصات المالية. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المستفيدين من صندوق دعم الأسرة خلال سنة 2015 بلغ حوالي 1.468 امرأة (أي ما يعادل 14,403 مليون درهم بتاريخ 6 يونيو 2015)، ليصل العدد الإجمالي للمستفيدين منذ تفعيل الصندوق إلى 6.369 مطلقا، أي ما يعادل 57,3 مليون درهم من النفقات المتراكمة.

وبالنسبة إلى مأسسة دمج بعد النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة للقطاعات الوزارية، شكلت مصادقة المجلس الدستوري خلال ماي 2015 على القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، بعد مراعاة ملاحظات هذا المجلس، نتيجة رئيسية للجهود المبذولة وللالتزام بتعميم تنفيذ وتبني ميزانية النوع الاجتماعي بالمغرب. وهكذا، من خلال اعتماده لقانون تنظيمي جديد لقانون المالية، يقوم بشكل صريح على مأسسة مراعاة بعد النوع الاجتماعي في عمليات البرمجة والتتبع والتقييم للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، كسب المغرب اعترافا بكونه بلدا رائدا على صعيد تطبيق ميزانية النوع الاجتماعي.

وفي هذا الصدد، ينص القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية على أن كل قطاع وزاري أو مؤسسة عمومية مطالب باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي ابتداء من مرحلة وضع الإستراتيجية، مع مراعاة نتائج التشخيص الذي يعكس التفاوتات من منظور النوع بالنسبة

¹ والذي يقضي بأن يكون الترشح للانتخابات بالتناوب بين الرجال والنساء.

² المتعلق بانتخاب أعضاء الجماعات الترابية الذي ينص على مسطرة جديدة للترشح وذلك عبر اعتماد لائحة واحدة مكونة من قسمين، الأول مفتوح لكلا الجنسين على قدم المساواة والثاني مخصص للنساء.

تقارير

الحقوق الاجتماعية

وفيما يخص الولوج للخدمات الصحية، تم إحراز تقدم كبير في مجال الصحة الإنجابية، وصحة الأم والطفل. وهكذا، عرف المؤشر المركب للخصوبة انخفاضا متواصلا منذ 1980 ليبلغ 2,21 طفل لكل امرأة خلال سنة 2014 (2,01 بالوسط الحضري و 2,55 بالوسط القروي). كما عرف معدل وفيات الأمهات انخفاضا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة (تراجع بنسبة 50,7% مقارنة مع سنة 2004)، ليبلغ 112 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية خلال 2009-2010. ولا تزال هناك فوارق مهمة بين الوسط الحضري والقروي (تم تسجيل معدل وفيات الأمهات يبلغ 148 لكل 100.000 ولادة حية في المجال القروي مقابل 73 بالوسط الحضري). كما واصلت وفيات الرضع والأطفال منحاهما التراجعي لتبلغ على التوالي 28,8 و 30,5 وفاة لكل 1000 ولادة حية سنة 2011، أي بانخفاض بنسبة 28% و 35% مقارنة مع سنة 2004.

علاوة على ذلك، وفي سياق توسيع عدد المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض، تم اعتماد القانون 116-12 المتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض للطلاب من طرف مجلس النواب بتاريخ 22 يوليوز 2015. وقد بلغ عدد المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض 8 ملايين شخصا خلال سنة 2013، منها 5,1 مليون بالقطاع الخاص و 2,9 مليون بالقطاع العام. أما بالنسبة لنظام المساعدة الطبية لفائدة المعوزين، فقد مكنت مواصلة جهود تعميمه من بلوغ ما يقارب 8,78 مليون مستفيدا عند يوليوز 2015 وهو أكثر من الرقم المستهدف مبدئيا.

ومن حيث الحصول على سكن لائق، تواصلت الجهود المبذولة لضمان عرض ملائم وفي متناول جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين ظروف عيش المواطنين وتقليص عجز السكن. وهكذا، انتقلت نسبة الأسر التي تقطن ببيوت مغربية عصرية من 62,5% سنة 2004 إلى 65,9% سنة 2014. وفي إطار برنامج «مدن بدون صفائح»، بلغت نسبة المستفيدين من ملكية السكن 92,5%. وهذا المعدل بلغ 91,3% لدى الأسر التي يربحها رجل و 93,2% لدى الأسر التي تربحها امرأة. وتجدر الإشارة أن 80,9% من السجلات العقارية (أرض أو شقة) تبقى في ملكية الرجال مقابل 16,3% في ملكية النساء و 2,2% فقط تشمل أسماء كلا الشريكين (الرجل والمرأة).

ومن حيث الحصول على الماء الصالح للشرب، مكنت الجهود المبذولة لتعبئة الموارد المائية من ارتفاع نسبة الأسر المستفيدة من الربط بشبكة الماء الصالح للشرب، منتقلة من 57,5% سنة 2004 إلى 72,9% سنة 2014³. فضلا عن ذلك، مكن برنامج

من أجل ضمان الولوج المتكافئ للمواطنات والمواطنين للحقوق الاجتماعية كالتعليم والصحة والسكن والبنيات التحتية الأساسية (الماء، الكهرباء، الطرق والطرق السيارة، الربط بشبكة التطهير...) تم اطلاق عدة مشاريع. وقد تم تحقيق إنجازات ملموسة في هذا الصدد، غير أنه لا تزال هناك تحديات يجب تجاوزها.

على مستوى التعليم، ترجمت المجهودات المبذولة لصالح تحسين ولوج الفتيات للتعليم بارتفاع ملموس لمؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الابتدائي، حيث انتقل من 0,84 خلال 2000-2001 إلى 0,90 (90 فتاة ممدسة مقابل 100 فتى ممدرس) خلال 2014-2015، أي بزيادة 6 نقط مئوية. وانتقل هذا المؤشر بالعالم القروي من 0,76 إلى 0,89 (89 فتاة ممدسة مقابل 100 فتى ممدرس)، أي بزيادة 13 نقطة مئوية. وخلال نفس الفترة، ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي الإعدادي العمومي من 0,75 ليصل إلى 0,81، أي بزيادة 6 نقط مئوية. وبالمناطق القروية، انتقل هذا المؤشر من 0,42 إلى 0,64، مسجلا بذلك ارتفاعا مهما بحوالي 22 نقطة مئوية. ومن جهته، انتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي التأهيلي العمومي على الصعيد الوطني من 0,85 خلال 2000-2001 إلى 0,92 خلال 2014-2015، أي بارتفاع حوالي 7 نقط مئوية. وبالوسط القروي انتقل هذا المؤشر من 0,48 إلى 0,68، مسجلا ارتفاعا بحوالي 20 نقطة مئوية ما بين 2000-2001 و 2014-2015.

وبالرغم من الجهود المبذولة، تبقى نسبة الهدر المدرسي في التعليم الابتدائي مرتفعة لدى الفتيات حيث بلغت 4% خلال الموسم الدراسي 2014-2015. وارتفعت نسبة الهدر المدرسي بالتعليم الثانوي الإعدادي، منتقلة من 7,6% بالنسبة للفتيات خلال 2012-2013 إلى 10,4% خلال 2014-2015.

أما بالنسبة للحق في التعلم، فقد تبنى المغرب، منذ سنة 2014، خارطة طريق لمحو الأمية خلال الفترة ما بين 2014 و 2020. ووفقا لهذه الاستراتيجية، تم وضع برامج متنوعة حسب خصائص الفئات المستهدفة. وعلى الرغم من هذا التقدم الاستراتيجي، تظل النساء أكثر عرضة للأمية، بمعدل بلغ 41,9% خلال سنة 2014 مقابل 22,1% بالنسبة للرجال.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي، تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين، حيث بلغت تمثيلية الطالبات في مجموع عدد الطلبة حوالي 48,4%. وتتجاوز هذه النسبة 50% في بعض شعب التعليم العالي.

³ المصدر : النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان 2014 (المنذوية السامية للتخطيط)

تقارير

وفي إطار برنامج التشغيل الذاتي «مقاولتي»، تمت مصاحبة 1.408 مرشحا سنة 2014 منهم 22% من النساء. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2015، تمت مصاحبة 754 مرشح منهم 21% من النساء.

و بلغ عدد المستفيدين من التعويض عن فقدان الشغل خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 2015 حوالي 2.289، وتمثل النساء 37% من مجموع المستفيدين.

ورغم النتائج المشجعة على مستوى برامج دعم التشغيل، يظهر تطور نسبة التكافؤ في الشغل بين الرجال والنساء أن الرجال يفوقون النساء بثلاث مرات على مستوى الحصول على مناصب الشغل. ويظهر المعدل الوطني للنشاط تفاوتاً واضحاً بين الجنسين (72,4% لدى الرجال و25,2% لدى النساء خلال سنة 2014) مما يعكس ضعف مشاركة المرأة في سوق الشغل. وتلاحظ نفس النتيجة على مستوى معدل البطالة، الذي سجل على المستوى الوطني 9,9% سنة 2014 (9,7% لدى الرجال و10,4% لدى النساء). وفي هذا السياق، تم اتخاذ عدة إجراءات في مجال تعزيز المساواة في الولوج المتكافئ للعمل وفرص الشغل والحماية الاجتماعية.

ومن حيث الحصول على عمل لائق، وفي إطار مهمة المراقبة، يسهر مفتشو الشغل على التنفيذ الفعال للأحكام القانونية المتعلقة بحقوق المرأة في أماكن العمل. فخلال سنة 2014، أجرى مفتشو الشغل 12.833 زيارة⁴ إلى وحدات الإنتاج المختلفة لضمان الامتثال لمدونة الشغل. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية، بشراكة مع منظمة العمل الدولية مشروع «عمل الشباب» مبرمج على مدى خمس سنوات (2012-2016) في ثلاثة مناطق ريادية⁵ من أجل الرفع من شغل الشباب والشبان في المغرب.

وركزت الإجراءات المتخذة لتعزيز ولوج المرأة إلى عوامل الإنتاج والشغل أيضاً على الدعم التقني والتكوين والتأطير وتقوية القدرات الإنتاجية للمرأة القروية، من خلال مخطط المغرب الأخضر. وهكذا، مكنت الإجراءات المتخذة في إطار هذه الخطة، ما بين سنتي 2011 و 2015، من إطلاق 47 مشروع في إطار الدعامة الثانية «Pilier II» استفاد منها 7.806 شخص في مختلف مناطق المملكة، وشكلت النساء نسبة 47% من إجمالي المستفيدين. كما تم تقديم الدعم إلى 1.779 تعاونة نسائية تم إنشاؤها في إطار مخطط المغرب الأخضر والتي تشمل 32.126 عضواً.

توفير الماء الصالح للشرب لفائدة سكان القرى، من ارتفاع معدل الولوج إلى مياه الشرب في المناطق القروية إلى 94,5% مع نهاية سنة 2014 مقابل 14% فقط سنة 1994، ومن المتوقع أن يبلغ حوالي 95% متم سنة 2015.

و بالنسبة للبرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي، فقد مكن من تزويد 38.893 قرية بالشبكة الكهربائية، متم شهر يوليوز 2015 (ما يعادل 2.079.722 منزل)، استفاد منه نحو 12,4 مليون نسمة، ورفع معدل الكهرباء القروية إلى 99,09%.

كما أحرز تقدم كبير في إطار البرنامج الوطني للطرق القروية، والذي يتوقع أن تختتم مرحلته الثانية في أواخر سنة 2015. ويبلغ طول الطرق القروية التي أنجزت في إطار هذا البرنامج 14.756 كلم مع نهاية يونيو 2015. و بلغت نسبة ولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية ما يقرب من 80% نهاية يونيو 2015 مقابل 54% سنة 2005.

و من حيث تنفيذ مشاريع التنمية التي تهدف إلى تحسين ظروف عيش الساكنة مع مراعات النوع الاجتماعي، مكنت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من تنفيذ أكثر من 38.341 مشروعا و 8.294 نشاطا تنمويا باستثمار بلغ أكثر من 29 مليار درهم، استفاد منها حوالي 9,7 مليون شخص، من بينهم أكثر من 4,1 مليون امرأة.

الحقوق الاقتصادية

وقد تطلب تعزيز الولوج العادل للنساء والرجال إلى حقوقهم الاقتصادية، اعتماد عدة تدابير من قبل السلطات العمومية، بشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتوفير البيئة الملائمة لعمل النساء وولوجهن عالم المقاولات.

وهكذا، يشير إنجاز البرامج الرئيسية المعتمدة لدعم الشغل إلى أن برنامج «إدماج» قد مكن من دمج 63.143 شخص في سوق الشغل سنة 2014، تمثل النساء منها 53%. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2015، بلغ مجموع المدمجين في سوق الشغل 30.740 شخص منها 46% من النساء.

وعلى مستوى برنامج «تأهيل»، تم تسجيل ما يقرب من 18.400 باحث عن العمل سنة 2014، منهم 30% من النساء، كما تم تسجيل 5.591 باحث عن العمل خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2015، منهم 47% من النساء.

⁴ خلال هذه الزيارات، تم احصاء 297.886 امرأة، منهن 652 بين سن 15 و 18 و 7.511 امرأة في منصب مسؤولية و 620 امرأة مندوبة الأجراء و 111 امرأة تمثل النقابات.

⁵ يعلق الأمر بجهة سوس-ماسة-درعة والجهة الشرقية ومحور الدار البيضاء-القنيطرة.

تقارير

من 3.650 امرأة عاملة في مهن السجاد القروي والتطريز والخياطة. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء 839 تعاونية نسوية في قطاع الصناعة التقليدية مع نهاية سنة 2014 (41,5% من العدد الإجمالي للتعاونيات).

وبالنسبة لولوج النساء للتعاونيات، تجدر الإشارة إلى العدد المتزايد من النساء اللواتي ينخرطن في التعاونيات للتمكن من الولوج لأنشطة مدرة للدخل. فقد عرف عدد التعاونيات النسوية قفزة نوعية خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقل من 738 تعاونية سنة 2008 إلى 2.021 تعاونية سنة 2014، أي ما يعادل 14,6% من مجموع التعاونيات، تضم 34.877 منخرطة. وتنشط خصوصا في الفلاحة (12.662 منخرطة) والصناعة التقليدية (12.582 منخرطة) وتتمين شجر الأركان (6.860 منخرطة).

وتشير التحليلات التي أجريت في إطار هذه النسخة من التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، بتطابق مع مبادئ تحليل النوع الاجتماعي للسياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان، أن بلادنا انخرطت في طريق التقدم والتأسيس التدريجي لمعالم متقدمة قادرة على تعزيز رفاهية النساء والرجال على قدم المساواة دون تمييز في الحقوق. فالإنجازات التشريعية والقانونية والمؤسسية المحققة على صعيد تعزيز المساواة تتحسن باستمرار من خلال اعتماد الآليات الفعالة، كالقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، التي تسمح بمرمجة وتخطيط إدماج البعد الاجتماعي. ومع ذلك، فإن التطبيق الناجح والموسع للقانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، وخاصة الجانب المتعلق بإدماج النوع الاجتماعي في مؤشرات أداء الوزارات والمؤسسات العمومية، لازال يواجه بعض المشاكل المرتبطة بتوفر وانتظام المعطيات الخاصة بالنوع الاجتماعي. وفي هذا الصدد، أصبح من الضروري وضع أنظمة معلومات خاصة بالنوع الاجتماعي.

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

وقد اعتمدت أيضا عدة إجراءات لفائدة المرأة القروية في إطار مخطط المغرب الأخضر بشراكة مع العديد من المنظمات بما في ذلك برنامج «مؤسسة تحدي الألفية» و المفوضية الأوروبية للتكوين والفلاحة.

وتحتل المساواة بين الجنسين مكانة مركزية في سياسة الصيد البحري، حيث قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري بتعاون مع وكالة الشراكة من أجل التقدم وفي إطار برنامج «مؤسسة تحدي الألفية» المغرب، بالإشراف على مشروعين لبناء وتجهيز وحدتين لتقييم المنتجات البحرية. وفي إطار برامج تطوير قطاع الصيد البحري التقليدي، وقعت الوزارة اتفاقية للشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية من أجل تعزيز الأنشطة المدرة للدخل من أجل تحسين ظروف عيش وعمل الصيادين (الرجال والنساء) وأسراهم.

وإدراكا منها لدور المقاولات النسوية كركيزة أساسية وضرورية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة، وضعت السلطات العمومية بشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني مجموعة من الإجراءات الخاصة تتعلق على وجه الخصوص بتفعيل صندوق الضمان «إليك» التابع للصندوق المركزي للضمان الذي مكن، منذ دخوله حيز التنفيذ في مارس 2013 وإلى غاية شتنبر 2015، من تعبئة 81,5 مليون درهم من القروض لتمويل إنشاء 236 مقاولة جديدة أنشأت من طرف امرأة واحدة أو أكثر والتي ساهمت في خلق ما يقرب من 762 منصب شغل مباشر.

وتعتبر المقاولات النسوية أيضا مكونا استراتيجيا أفقيا للاستراتيجية الوطنية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2010-2020). وهكذا، ولتقديم الدعم للحرفيات وتحسين ظروف عملهن وعيشهن، فضلا عن الجوانب المرتبطة بجودة العمل، تم خلق «دار الصانعة» في العالم القروي نهاية سنة 2014، تتشكل

إنجازات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

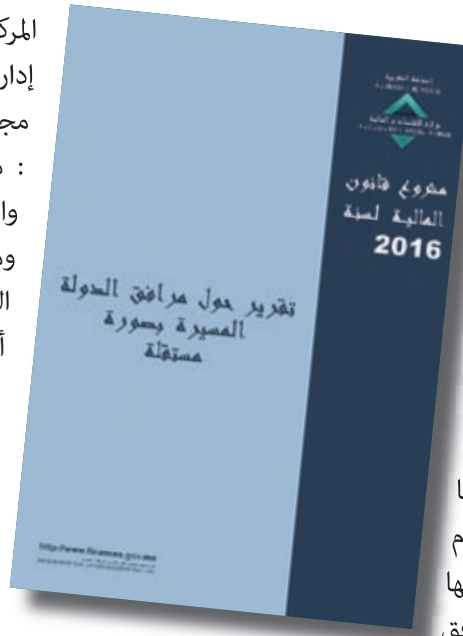
خلال سنة 2014، سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (SEGMA) وبالبالغ عددها 205 مرفقا، نسبة إنجاز للموارد في حدود 91,6% ونسبة تنفيذ للنفقات بلغت حوالي 47,4%.

المركزية لتدبير وتخزين العتاد»، تحت إشراف إدارة الدفاع الوطني. وتتوزع هذه المرافق على 8 مجالات، حسب الوظائف الكبرى للدولة وهي : مجال الصحة (90 مرفقا) ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر (55 مرفقا) ومجال النقل والماء والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى (16 مرفقا) ومجال أنشطة اقتصادية أخرى (19 مرفقا) ومجال السلطات العمومية (9 مرافق) ومجال الأنشطة الترفيهية (7 مرافق) ومجال أنشطة اجتماعية أخرى (5 مرافق)، ثم مجال الفلاحة والغابات والصيد البحري (4 مرافق).

هكذا، يوضح توزيع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب مجالات تدخلها هيمنة المرافق ذات الطابع الاجتماعي والتي تمثل 73% من مجموع المرافق أي ما يعادل 150 مرفقا، خاصة تلك العاملة في مجال الصحة (90 مرفقا) ومجال التكوين (55 مرفقا).

وقد بلغت موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 6.908,76 مليون درهم سنة 2014، مقابل توقعات في حدود 7.542,79 مليون درهم، وهو ما يمثل نسبة إنجاز تقدر ب 91,6%، تمثل 2.105,9 مليون درهم منها موارد ذاتية بمعدل تحصيل بلغ 69,7%، و945,52 مليون درهم بمثابة إعانات من الدولة لبعض المرافق (خاصة تلك العاملة في مجالات الصحة والتعليم والتكوين المهني بمعدل 88% من مجموع الإعانات)، وتمثل 3.857,37 مليون درهم فوائض ميزانيات الاستغلال والاستثمار للسنة المالية الفارطة، أي سنة 2013.

أما على مستوى النفقات، فقد سجلت حوالي 2.856,60 مليون درهم مقارنة بتوقعات في حدود 6.021,14 مليون درهم سنة 2014، أي ما يمثل نسبة إنجاز في حدود 47,4%. وقد بلغت نفقات الاستغلال حوالي 1.917,99 مليون درهم بمعدل إنجاز في حدود 57,8%، ونفقات الاستثمار 938,61 مليون درهم وهو ما يمثل نسبة إنجاز تقدر بحوالي 34,7%.



يندرج التقرير السنوي حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، المرافق لقانون مالية 2016، في إطار تفعيل المقتضيات الجديدة للقانون التنظيمي لقانون المالية، والهادفة إلى عقلنة إحداث واستعمال مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك من خلال مجموعة من التدابير أهمها : حذف المرافق التي لا تمثل مواردها الذاتية، ابتداء من السنة المالية الثالثة الموالية لإحداثها، نسبة 30% على الأقل من إجمالي الموارد المأذون بها برسم قانون المالية للسنة المذكورة، وعدم السماح بإدراج نفقات الموظفين في ميزانياتها وكذا منع دفع مبالغ من ميزانية هذه المرافق لفائدة أي حساب خصوصي للخزينة أو أي مرفق آخر من مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

هكذا، ابتداء من يناير 2019، وبعد مرور ثلاث سنوات من دخول مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية حيز التنفيذ، سوف تتم مراجعة مدى احترام شروط أهلية المرافق الجديدة المحدثة خلال سنة 2016.

ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أنشطة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، سواء على مستوى الإنجازات أو على مستوى التوقعات والآفاق، وكذا إبراز أدائها فيما يتعلق بتحصيل الموارد الذاتية وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

هذا، وقد تم تخصيص الجزء الأول من هذا التقرير للمقارنة بين الإنجازات المالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنتي 2013 و2014، خاصة فيما يتعلق بتحصيل الموارد الذاتية ووتيرة تنفيذ النفقات، مع التركيز على مساهمتها حسب مجالات التدخل.

وينبغي التذكير في هذا الصدد بأن عدد هذه المرافق قد بلغ 205 مرفقا سنة 2015 بعد إحداث مرفق جديد يسمى «المؤسسة

تقارير

تحسن الخدمات المقدمة للمرتفقين، من خلال رصد تطور مؤشرات قياس النتائج التي تكون في معظمها مؤشرات تتعلق بالإنتاج أو الأنشطة.

فعلى سبيل المثال، سجلت المرافق العاملة في مجال الصحة أداء مهما برسم سنة 2014، وذلك من خلال الرفع من عدد الوافدين على المستشفيات بنسبة 11% وزيادة عدد الفحوصات الخارجية المتخصصة بمعدل 21,2% مقارنة مع سنة 2012، وتوسيع الإصلاح الاستشفائي عن طريق إشراك ثلاثة مستشفيات جديدة (وهي العرائش وتطوان وطانطان)، وكذا بلوغ نسبة 99% كمعدل تغطية نظام «الراميد» لإجمالي الفئات المستهدفة، مع تسجيل أقل من 15 يوما كمتوسط مدة تسليم البطائق.

كما نجحت المرافق العاملة في مجال النقل والماء والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى في إنجاز مجموعة من العمليات برسم سنة 2014، ويتعلق الأمر أساسا بالتهيئة الثقيلة لـ 300 كلم من الطرق عبر تخصيص 26.180 يوم عمل للصيانة المتواصلة، وإرساء نظام معلوماتي لمراقبة وتتبع نشاط النقل الجوي بالمغرب، وإنشاء مصلحة لتتبع السلع الخطيرة بشراكة مع سلطات الموانئ المغربية، وكذا تحسين خدمات الأرصاد الجوية في المجال الفلاحي والبحري والبيئي عبر إنجاز 51 عملية في إطار برنامج «الغيث» للاستمطار الاصطناعي واقتناء رادارين بحرين واستغلال 20 محطة أوتوماتكية ثابتة لقياس جودة الهواء.

المصدر: مديرية الميزانية

في حين، سجل متوسط معدل تغطية المداخل الذاتية للنفقات حوالي 73,72%، حققت بموجبها المرافق العاملة في مجال النقل والماء والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى نسبة 28,1%، والمرافق العاملة في مجال الصحة نحو 27,3%. وقد عرفت هذه النسبة تراجعاً بحوالي 8,13% مقارنة مع سنة 2013 التي سجلت 81,85%، تم رصده بالخصوص لدى مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال النقل والماء والبنيات التحتية الاقتصادية الأخرى ومجال السلطات العمومية والخدمات العامة ومجال التعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر، وذلك بنسب انخفاض قدرت على التوالي بـ 35,5% و 12,7% و 11,8%.

هذا، وتجدر الإشارة إلى كون مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة العاملة في مجال الفلاحة والصيد والغابات، وتلك العاملة في مجال الأنشطة الترفيهية قد سجلت أداء مهما على مستوى إنجاز المداخل الذاتية، وذلك بنسبة تحصيل بلغت على التوالي 281,2% و 115,6%. كما حققت المرافق العاملة في مجالات الصحة والأنشطة الترفيهية أعلى نسب تنفيذ النفقات بلغت على التوالي 64,2% و 58,8%.

و يتناول الجزء الثاني من هذا التقرير الإنجازات العينية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة خلال سنة 2014 ومستوى تقدم تنفيذ برامج عملها برسم سنة 2015، وكذا برامج عملها المتوقعة برسم قانون المالية لسنة 2016، وذلك بغية الوقوف على مدى

الحسابات الخصوصية للخزينة: تعزيز شفافية تدبير المالية العمومية

تواصل مجهود تقليص عدد الحسابات الخصوصية، منتقلا من 156 سنة 2001 إلى 76 سنة 2015، مما يؤشر على الفعالية التي تطبع تدبير المالية العمومية في بلادنا. وتمثل هذه الحسابات رافعة استراتيجية لتقييم نجاعة المالية العمومية.

سنة 2014، أي بانخفاض يقدر بـ 86,23 مليون درهم.

ويتبين من خلال تحليل تطور جاري القروض والتسيقات، حسب فئة المستفيدين، أن المؤسسات البنكية قد استفادت خلال سنة 2014 من 66,63% من جاري هذه القروض، تليها شركة التمويل «جيدة» (12,50%) والشركة المغربية لتأمين الصادرات (9,38%) ثم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - فرع الماء - (6,47%).

حسابات الانخراط في الهيئات الدولية

وصل مجموع المبالغ المدفوعة برسم مشاركة المغرب في الهيئات الدولية إلى 20,74 مليون درهم خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2015 و349,45 مليون درهم سنة 2014، مقابل 192,99 مليون درهم سنة 2013 و168,60 مليون درهم سنة 2012. أما بالنسبة للاعتمادات المبرمجة في إطار قانون المالية لسنة 2015 ومشروع قانون المالية لسنة 2016، فتبلغ، على التوالي، 546,69 مليون درهم و1.097,15 مليون درهم.

حسابات العمليات النقدية

سجلت هذه الحسابات، من خلال الحساب المسمى «فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية»، برسم سنة 2014، موارد ونفقات وصلت، على التوالي، إلى 1.016,378 مليون درهم و1.102,929 مليون درهم.

حسابات النفقات من المخصصات

بلغت توقعات موارد حسابات النفقات من المخصصات وسقف تحملاتها ما قدره 31.035,845 مليون درهم برسم الفترة 2014-2012، أي 16,78% و18,25% من موارد وتحملات هذه الحسابات الخصوصية للخزينة.



في إطار تعزيز الشفافية فيما يتعلق بتدبير المالية العمومية، يرمي التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2016، إلى إبراز أهمية الدور الذي تمثله تلك الحسابات خاصة الحسابات المرصدة لأموال خصوصية كرافعة استراتيجية لتقييم نجاعة المالية العمومية. ويتطرق هذا التقرير إلى تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة، الذي تراجع بأكثر من النصف بين 2001 و2015. ويمكن إدراج هذا الانخفاض الملحوظ في إطار التوجه الرامي إلى عقلنة ونجاعة تدبير هذه الحسابات. كما يقدم هذا التقرير تحليلا لبنيات موارد ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة، حسب طبيعتها، برسم سنة 2014، بالمقارنة مع سنتي 2012 و2013.

الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

بلغ مجموع الموارد المنجزة من طرف الحسابات المرصدة لأموال خصوصية سنة 2014، ما قدره 147.409 مليون درهم مقابل 122.840 مليون درهم سنة 2013 و109.771 مليون درهم سنة 2012، أي بزيادة سنوية متوسطة تصل إلى 16% برسم الفترة 2014-2012.

في حين وصل مجموع النفقات المنجزة من طرف هذه الحسابات إلى 53.111 مليون درهم سنة 2014 مقابل 42.587 مليون درهم سنة 2013 و41.873 مليون درهم سنة 2012، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 12,62% كمعدل سنوي برسم الفترة المذكورة.

حسابات القروض والتسيقات

انتقل الجاري الإجمالي لحسابات القروض والتسيقات من 557,02 مليون درهم سنة 2012 إلى 470,79 مليون درهم

تقارير

- مجال التنمية المحلية : 23.609,7 مليون درهم، أي 44,2%؛
- مجال التنمية البشرية والاجتماعية : 10.457,3 مليون درهم، أي 19,6% ؛
- مجال الإنعاش الاقتصادي والمالي : 6.466,2 مليون درهم، أي 12,2% ؛
- تعزيز البنيات التحتية : 4.865,2 مليون درهم، أي 9,2%؛
- مجال التنمية الفلاحية والصيد البحري : 4.803,7 مليون درهم، أي 9% ؛
- مجالات أخرى : 2.908,9 مليون درهم، أي 5,5%.

المصدر: مديرية الميزانية

وهكذا، تبين المنجزات الأساسية للحسابات المرصدة لأمر خصوصية أهمية الجهود المبذولة من طرف الدولة لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وإنعاش الاستثمار العمومي وكذا لتحقيق التأهيل الترابي المستدام.

كما تجدر الإشارة إلى أن النفقات المنجزة في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2014، قد بلغت 71.646,3 مليون درهم، بما في ذلك 53.111 مليون درهم التي تمثل حصة الحسابات المرصدة لأمر خصوصية، أي 74,13% من المجموع. وتتوزع مجموع النفقات المنجزة من طرف الحسابات المرصدة لأمر خصوصية، حسب الأنشطة، برسم سنة 2014، كما يلي :

التقرير حول الموارد البشرية: ارتفاع في أعداد و نفقات الموظفين

يقدم التقرير المتعلق بالموارد البشرية مجموعة من المعطيات عن الوظيفة العمومية بالمغرب و عن التطورات المرتقبة من حيث الأعداد و النفقات. وقد عرف عدد موظفي الدولة المدنيين برسم الفترة ما بين 2007 و 2015 نموا سنويا متوسطا ب 1.37% ليصل إلى 585.503 موظفا. كما عرفت نفقات الموظفين، في نفس الفترة، ارتفاعا متوسطا ب 6% لتصل سنة 2015 إلى 105,5 مليار درهم.

وقد تم إحداث 169.471 منصبا ماليا خلال هذه الفترة، منها أكثر من 83% خصصت للقطاعات الاجتماعية والأمنية، و 54% من المناصب المالية تم إحداثها خلال الأربع سنوات الأخيرة. وبلغت نسبة توظيف أعوان التنفيذ خلال سنة 2015، 32% (18% عام 2007)، في حين تقلصت نسبة ولوج الموظفين إلى الإدارة المرتبين بين السلم 7 و 9 ب 31 نقطة، من 46% سنة 2007 إلى 15% في 2015 في حين استفادت الدرجات المرتبة في السلم 10 فما فوق من أكثر من 52% من المناصب المالية التي تم إحداثها.

وعرف عدد الموظفين المحالين على التقاعد خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا حيث يرتقب أن تصل هذه الأعداد في نهاية سنة 2015 إلى ما يقرب 14.632¹ متقاعدا مقابل 13.338 سنة 2014، وهو ما يشكل زيادة بلغت نسبتها حوالي 10%. هذه الإحالات على التقاعد سجلت سنة 2007 ما يناهز 4.676، وسيظل هذا المنحى التصاعدي لعدد المحالين على التقاعد على هذا النحو خلال السنوات المقبلة.

ويتوفر 8% من أعداد موظفي الدولة المدنيين على أقدمية تقل عن 5 سنوات (الجدد)، في حين أكثر من 29% لديها أقل من 10

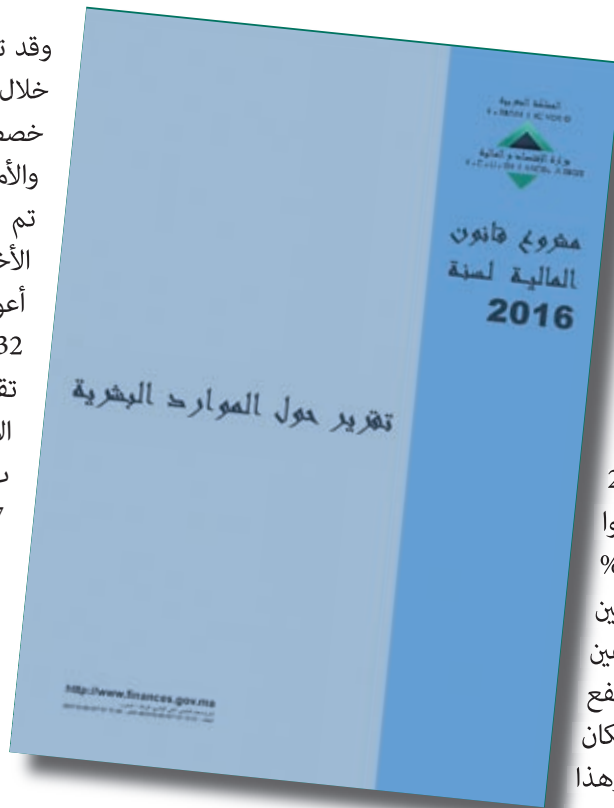
يتوفر المغرب حاليا على وظيفة عمومية يصل عدد موظفيها المدنيين إلى ما يقارب 585.503 موظفا. وتخضع الوظيفة العمومية لمقتضيات القانون العام للوظيفة العمومية (ظهير 1.58.008 بتاريخ 24 فبراير 1958) كما يخضع موظفو الدولة ل 36 نظاما أساسيا.

أعداد موظفي الدولة

خلال الفترة ما بين 2007 و 2015 سجلت أعداد الموظفين المدنيين نموا متوسطا سنويا بلغت نسبته 1,37% و نموا إجماليا ناهز 11,51%. في حين استقرت نسبة تغطية عدد الموظفين المدنيين/عدد السكان في 1,70%، وارتفع عدد الموظفين المدنيين/عدد السكان النشيطين من 4,71% إلى 5,02% وهذا راجع بالأساس إلى المجهودات التي تبذلها الدولة في مجال تأهيل وتقوية الإدارة العمومية.

ويتمركز 86% من أعداد موظفي الدولة بالأساس على مستوى أربع قطاعات وزارية (التربية الوطنية، التعليم العالي، الداخلية، الصحة).

و برسم سنة 2015، يمثل أعوان التنفيذ المرتبين في سلم الأجور 6 نسبة 32% من مجموع المناصب المحدثة، مقابل 18% سنة 2007 أي بزيادة 14 نقطة؛



¹ لا يتضمن هذا العدد القطاعات المستثناة من إجراء حذف المناصب المالية بعد التقاعد

تقارير

العوامل المؤثرة في ارتفاع حجم كتلة الأجور

مستويات الأجور برسم سنة 2015

على إثر المراجعات المتتالية لأجور الموظفين و الرفع من الحد الأدنى للأجور بالوظيفة العمومية، انتقل الحد الأدنى الشهري للأجور من 1.586 درهم سنة 2007 إلى 3.000 درهم سنة 2014، كما بلغ المتوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية، برسم سنة 2015، 7.381 درهم عوض 5.333 درهم سنة 2007، بزيادة إجمالية ناهزت 38%، أي ما يمثل 3,1 أضعاف الناتج الداخلي الإجمالي الفردي مقابل 1,4 في تونس و 1,6 في تركيا و 1 في فرنسا و 1,2 في اسبانيا.

و يتقاضى حوالي 9,23% من موظفي الدولة المدنيين أجرة شهرية صافية تتراوح ما بين 3.000 درهم (الحد الأدنى للأجور) و 4.000 درهم، كما يستفيد حوالي 39% من مجموع الموظفين من أجرة تقل عن 6.000 درهم وحوالي 54% يستفيدون من أجرة شهرية صافية تتراوح ما بين 6.000 درهم و 14.000 درهم. وأخيرا، 2,36% من موظفي الدولة المدنيين يتقاضون أجورا صافية شهرية تتجاوز 20.000 درهم.

الترقيات العادية حتى متم يوليوز 2015

تمثل مجموع المستحقات المالية الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بالترقي في الدرجة والرتبة وتسوية الوضعيات المرتبطة بها خلال السبع أشهر الأولى من سنة 2015، حوالي 2,7% من كتلة الأجور.

إحداث المناصب المالية الجديدة

بلغ مجموع المناصب المالية المحدثة خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2015 حوالي 169.471 منصبا بغلاف مالي إجمالي ناهز 17,56 مليار درهم، أي بمعدل سنوي يمثل 2,25% من كتلة الأجور.

توقعات كتلة الأجور برسم سنة 2016

من المتوقع أن يتجاوز حجم كتلة الأجور برسم سنة 2016 ما مجموعه 106,8 مليار درهم أي بزيادة 1,22% مقارنة مع سنة 2015 و ذلك استنادا إلى وثيرة تنفيذ نفقات الموظفين لسنة 2015 بالإضافة إلى الكلفة المالية السنوية المرتقبة والمتعلقة بالترقي في الدرجة و الرتبة وكذا حجم المناصب المالية المزمع إحداثها و أخذ بعين الاعتبار أعداد الموظفين الذين تمت إحالتهم على التقاعد.

المصدر: مديرية الميزانية

سنوات من الأقدمية، و 50% لديهم أقدمية تتراوح ما بين 10 و 30 عاما و 21% لديها أكثر من 30 سنة من الخدمة الفعلية.

وعرفت نسبة العنصر النسوي بالوظيفة العمومية تحسنا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع من 35,11% سنة 2014 إلى 36,8% من أعداد موظفي الدولة برسم سنة 2015.

و تشكل نسبة المتزوجين 69% من مجموع الموظفين المدنيين في حين تستقر نسبة العزاب في 31%؛

نفقات الموظفين

خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2015، ارتفعت نفقات موظفي الدولة بنسبة 58,13%، لتبلغ حوالي 105,5 مليار درهم برسم سنة 2015، مقابل 66,7 مليار درهم سنة 2007 أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 6%.

المؤشرات المرتبطة بكتلة الأجور

- حصة كتلة الأجور من الناتج الداخلي الخام: 10,64% متم سنة 2015.
- نسبة كتلة الأجور في الميزانية العامة: 33% سنة 2015.
- نسبة كتلة الأجور في ميزانية التسيير: 53,6%.
- نسبة كتلة الأجور من الموارد العادية برسم سنة 2015: 52,7% من مجموع الموارد العادية، في حين بلغت حصتها من العائدات الضريبية 57,1%.

ويتضح من خلال الأجور التي صرفت لموظفي الدولة برسم سنة 2014، أن ست قطاعات وزارية استفادت من النصيب الأوفر من الاعتمادات المرصودة (75%)، منها 55% تم رصدها لفائدة وزارتي التربية الوطنية والداخلية.

كما يتبين من خلال توزيع كتلة الأجور المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين حتى متم شهر يوليوز 2015 أن الموظفين المرتبين في سلم الأجور من 6 إلى 9 يمثلون 36,3% من مجموع الموظفين، ويستفيدون من أكثر من 31,4% من كتلة الأجور. أما الموظفون المرتبون في سلم الأجور 10 و 11 فيمثلون 52,8% من عدد الموظفين و يستفيدون من 44% من كتلة الأجور. كما تمثل الفئة المرتبة خارج السلم 10,9% من مجموع الموظفين، حيث يستفيدون من 25% من نفقات الموظفين.

التقرير حول المقاصة : حصيلة إيجابية

سنتين بعد اعتماده، أظهر تقييم إصلاح نظام المقاصة حصيلة إيجابية بالنسبة للدولة كما للمستهلكين، حيث مكن من خفض تحملات المقاصة بين 2012 و 2015 بحوالي 70%، مساهما بذلك في تنفيس المالية العمومية وتوجيه الهوامش المالية المتاحة نحو المجهود الاجتماعي.

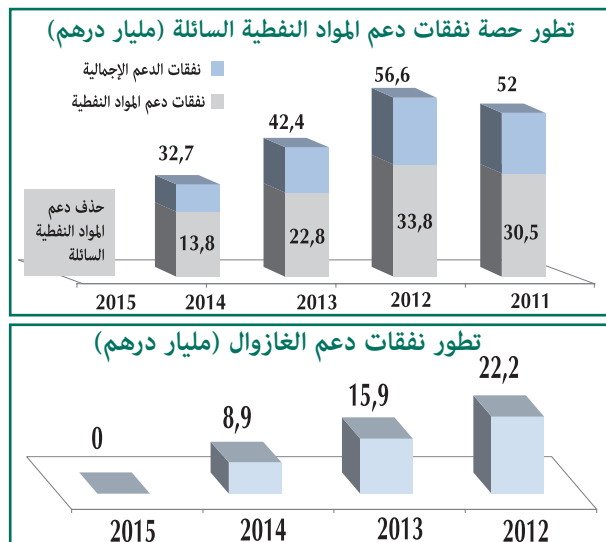
تجاوزت هامة للاعتمادات المرصودة لها و التي أدت إلى فتح اعتمادات إضافية بلغت 14 مليار درهم و 18 مليار درهم و 10 مليار درهم بالنسبة للسنوات 2008 و 2011 و 2012 على التوالي.

تصفية متأخرات المقاصة

مكن نظام المقايضة من توفير هوامش هامة كان من شأنها تصفية المتأخرات المتراكمة خلال السنوات الماضية، و التي بلغت 22 مليار درهم إلى متم سنة 2012. و لهذا الغرض، فقد خصص قانون المالية للسنوات 2013 و 2014 و 2015 اعتمادات بلغت 10 مليار و 6,65 مليار و 7,5 مليار درهم على التوالي لتصفية هذه المتأخرات بصفة تدريجية، حيث تمت تصفيته نهائيا خلال شهر فبراير 2015، مع إغلاق حساب «تعديل أسعار المواد النفطية السائلة».

تقليص نفقات المقاصة

نتيجة مقايضة أسعار المحروقات، ثم حذف الدعم الموجه لها بصفة نهائية، حيث بلغت حوالي 33,8 مليار درهم برسم سنة 2012.



شكلت سنة 2015 محطة أساسية في مسلسل إصلاح نظام المقاصة، إذ شهدت مجموعة من التدابير الهامة التي مكن من رفع الدعم عن الغاز و بصفة نهائية، وحذف إيرادات المعادلة التي خففت من تكلفة أسعار الوقود، وتطبيق نظام المصادقة على الأسعار خلال الفترة الممتدة من يناير إلى نونبر 2015، و أخيرا تحرير أسعار المحروقات السائلة بصفة نهائية ابتداء من فاتح دجنبر 2015.

و قد تم تطبيق نظام المصادقة على الأسعار بين شهري يناير و نونبر كمرحلة تمهيدية لتحريرها النهائي، حيث ظلت الدولة تحدد خلال هذه الفترة الأسعار القصوى للمحروقات، مع منح الشركات كامل الحرية لتسويق منتوجاتها بأسعار أقل من السقف المحدد في إطار تنافسي.

وإذا كان نظام المقايضة قد مكن الدولة من توفير هوامش مهمة يتم استغلالها في المجال الاجتماعي، فإنه بالنسبة للمستهلكين، قد مكنهم من الاستفادة من انخفاض الأسعار العالمية التي تمثلت في انخفاض أثمان المحروقات على مستوى محطات الوقود، حيث صارت هذه الأثمان أقل من التي كانت مسجلة قبل المقايضة بالنسبة لبعض المواد.

تقييم إصلاح دعم المواد النفطية السائلة بين 2012 و 2015

التحكم في نفقات المقاصة

مكن المجهودات المبذولة منذ سنة 2012 من تقليص النفقات المسجلة خلال سنة 2012 ب 4,3 مليار درهم، و تجنب تجاوز الاعتمادات المفتوحة للمقاصة برسم السنوات 2013 و 2014 و المتوقعة لسنة 2015. وقد سجلت هذه النفقات بالماضي

تقارير

المواد الغذائية

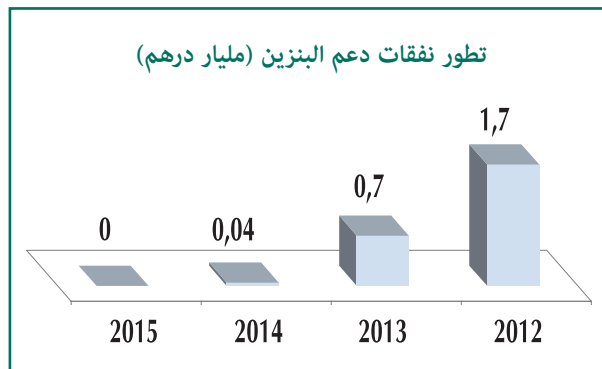
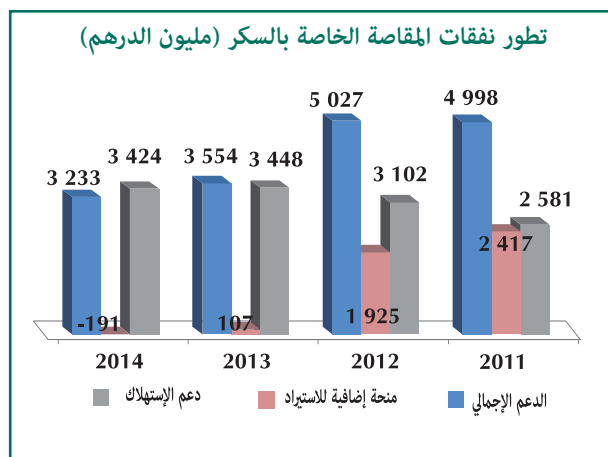
مادة السكر

مكنت المجهودات المبذولة من طرف الدولة في قطاع السكر، عن طريق رفع سعر الشمندر و قصب السكر وتعزيز الحوافز المالية لصندوق التنمية الفلاحية، من خلال منح الدعم عند غرس قصب السكر و عقد البرنامج مع المهنيين برسم الفترة 2013-2020 من رفع الانتاج المحلي من السكر المكرر الذي انتقل من 250 كيلوطن سنة 2012 إلى 510 كيلوطن سنة 2015. و هكذا انتقلت نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني من السكر من 20% سنة 2012 إلى 29% سنة 2013 و 42% سنة 2015.

و قد تراجعت تكلفة دعم مادة السكر من 5 مليار درهم سنتي 2011 و 2012 إلى 3,2 مليار درهم سنة 2014. و يعزى هذا الانخفاض إلى تراجع سعر السكر الخام في السوق الدولية وبالتالي تراجع المبالغ الخاصة بملفات الدعم عن استيراد هذه المادة.

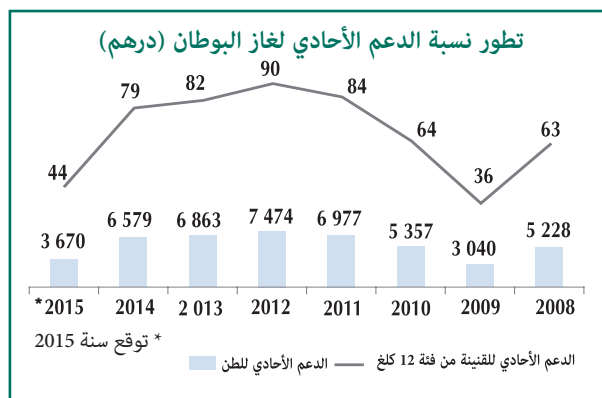
و نظرا إلى انخفاض السعر العالمي من 660 درهم للطن إلى 355 درهم للطن بين سنتي 2011 و 2015، انتقل الدعم الإضافي المتعلق بتسوية استيراد السكر الخام من 2,4 مليار الدرهم لصالح المستورد إلى 200 مليون درهم لصالح صندوق المقاصة. و يمثل هذا الدعم الجزء المتغير من نفقات المقاصة الخاصة بالسكر لارتباطه بتقلبات سعر هذه المادة في السوق الدولية، خاصة في سياق وطني يعتمد على الواردات لتلبية الطلب المحلي من السكر المكرر.

أما بالنسبة للدعم الجزافي الممنوح للسكر المكرر عند الاستهلاك، فيشكل الجزء الثابت من نفقات المقاصة الخاصة بالسكر بما يناهز 3,4 مليار درهم خلال سنتي 2013 و 2014.

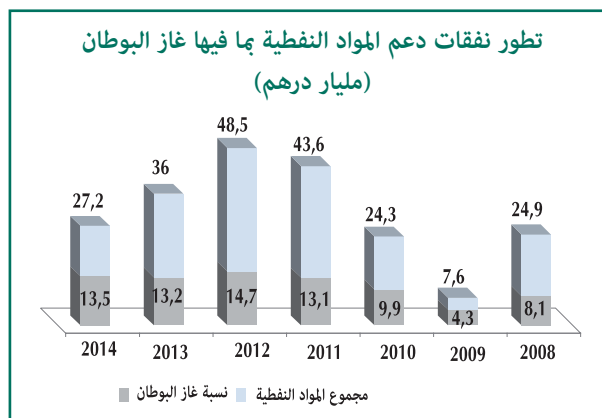


تطور نفقات دعم غاز البوتان

انحصرت نفقات دعم المواد النفطية على غاز البوتان ابتداء من شهر يناير 2015. و نظرا لانخفاض الأسعار العالمية للمحروقات، انتقلت تكلفة دعم هذه المادة من 90 إلى 44 درهم للقينتنة من فئة 12 كلغ بين سنتي 2012 و 2015.



تراوحت نفقات دعم غاز البوتان بين 10 و 15 مليار درهم خلال الخمس سنوات الأخيرة، حسب تطور سعر هذه المادة في السوق العالمية و كذا الاستهلاك الوطني الذي يعرف تطورا سنويا مستمرا.



تقارير

بالنسبة لنفقات دعم مادة الدقيق، فقد انتقلت من 3,4 مليار درهم سنة 2011 إلى 2,2 مليار درهم سنة 2014.

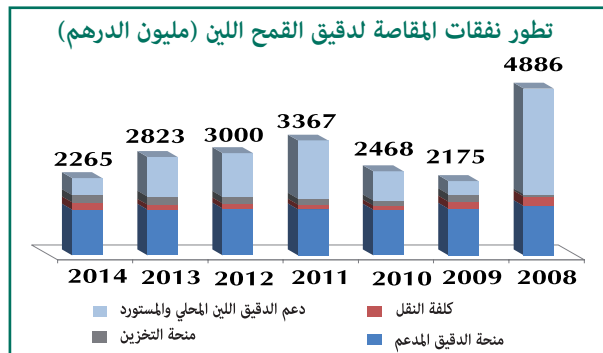
مشروع قانون المالية لسنة 2016

اقتصر إصلاح المقاصة في المرحلة الأولى على المواد البترولية السائلة، حيث تستمر الدولة في دعم غاز البوتان و السكر والدقيق الوطني للقمح اللين. و لهذا الغرض، خصص مشروع قانون المالية لسنة 2016 غلاف مالي يقدر ب 15,550 مليار درهم برسم نفقات المقاصة من أجل دعم هذه المواد و للتدابير المواكبة التي تهم قطاع النقل و المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في إطار عقدة البرنامج الموقع مع هذه المؤسسة.

المصدر: مديرية الميزانية

مادة دقيق القمح اللين

سجل الإنتاج الوطني للحبوب بالنسبة للموسم الفلاحي 2014-2015 مستوى قياسي ب 110 مليون قنطار منها 55 مليون قنطار من القمح اللين، حيث يعتبر أحسن إنتاج سجل خلال العشر سنوات الأخيرة.



النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة : آلية لتفعيل السياسات الاجتماعية و الاقتصادية

وصلت الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة لسنة 2015، ما قدره 52.624 مليون درهم، بتراجع 15,16% مقارنة بسنة 2014، في حين بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة ما قدره 17.884 مليون درهم، بارتفاع قدر ب 3,08% مقارنة بسنة 2014. أما في 2016، فيبلغ حجم الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانيتي التسيير والاستثمار للتكاليف المشتركة، على التوالي، 38.182 مليون درهم و 20.868 مليون درهم.

عند متم السنة المذكورة، نسبة إنجاز بلغت حوالي 96,47%.

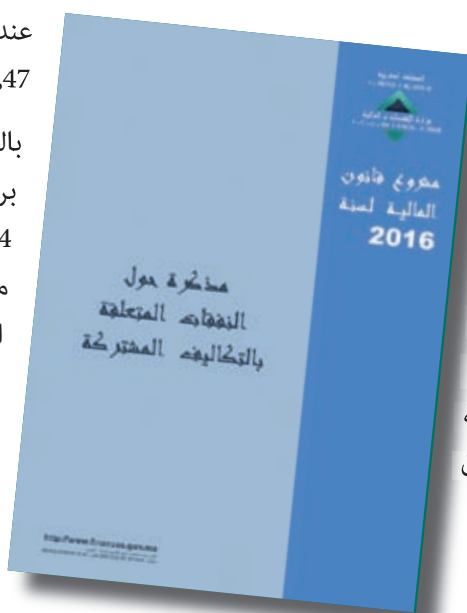
بالنسبة لسنة 2015، بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة ما قدره 52.624 مليون درهم، أي بتراجع يبلغ 9.404 مليون درهم أو 15,16% مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة برسم سنة 2014.

ويعزى هذا التراجع الكبير بالأساس إلى انخفاض التوقعات المرتبطة بتكاليف المقاصة نظرا لاعتماد نظام المقايسة الجزئية لأسعار بعض المواد البترولية.

وقد بلغت الاعتمادات الملتمزم بها برسم ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة إلى غاية 15 شتنبر 2015، ما قدره 31.129,183 مليون درهم، مع احتساب مبلغ 483,068 مليون درهم الذي تم اقتطاعه من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، أي بنسبة إنجاز تقدر بحوالي 58%.

ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة : أداة لدعم تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلية

تُخص اعتمادات فصل الاستثمار بميزانية التكاليف المشتركة أساسا لتغطية النفقات المتعلقة بتمويل بعض المشاريع المهيكلية، ولدعم تفعيل عدة استراتيجيات قطاعية، ولإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية وتصفية ديونها، وكذا تحويلات مختلفة.



ترمي المذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة لسنة 2016 إلى تعزيز شفافية المالية العمومية عبر تسليط الضوء على دور ميزانية هذه التكاليف كأداة لمساندة ودعم السياسات الاجتماعية وكذا لتفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلية. وفي نفس السياق، تقدم هذه المذكرة توقعات الميزانية المذكورة لسنة 2016 وذلك على ضوء مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية.

ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة : أداة لمساندة ودعم السياسات الاجتماعية

تُخص اعتمادات فصل التسيير لميزانية التكاليف المشتركة، بالأساس، لتغطية تكاليف ذات طابع اجتماعي، خصوصا تلك المتعلقة بنفقات المقاصة ومساهمة الدولة في أنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي وكذا الإعانات والإرادات والمعاشات المختلفة.

وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة بهذا الفصل برسم سنة 2014، ما قدره 62.028,000 مليون درهم. وقد تم رفع هذه الاعتمادات، أثناء السنة، بمبلغ 1.078,700 مليون درهم بواسطة اقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية.

وبذلك، وصلت الاعتمادات المفتوحة الإجمالية بالفصل المذكور برسم سنة 2014، إلى 63.106,700 مليون درهم. وقد سجلت

تقارير

توقعات ميزانية التكاليف المشتركة لسنة 2016 على ضوء مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية

يبلغ حجم الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانيتي التسيير والاستثمار للتكاليف المشتركة لسنة 2016، على التوالي، 38.182 مليون درهم و20.868 مليون درهم.

وقد سجلت الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة تراجعاً بـ 14.442 مليون درهم، أي بنسبة 27,44% مقارنة مع سنة 2015. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض التوقعات المرتبطة بتكاليف المقاصة نظراً لحذف الدعم الموجه لبعض المواد البترولية.

وفيما يخص الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة، فقد سجلت زيادة قدرها 2.984 مليون درهم، أو ما يناهز 17% بالمقارنة مع سنة 2015.

المصدر: مديرية الميزانية

وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم الفصل الإستثمار لسنة 2014، ما قدره 17.349 مليون درهم. ووصلت الاعتمادات الملتزم بها برسم نفس الفصل عند متم السنة، إلى 16.632,552 مليون درهم بما فيها 1.035,859 مليون درهم عن طريق مبالغ المساعدة، حيث سجلت نسبة إنجاز تقدر بحوالي 95,87%.

وفيما يتعلق بسنة 2015، تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة ما قدره 17.884 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعاً يقدر بـ 535 مليون درهم أو 3,08% مقارنة بالسنة المالية 2014.

وبلغت الاعتمادات الملتزم بها في إطار الميزانية المذكورة، إلى حدود 15 شتنبر 2015، ما يناهز 11.731,404 مليون درهم، يشكل مبلغ 712 مليون درهم منها مبالغ المساعدة، حيث وصلت نسبة الإنجاز إلى حوالي 66%.

التقرير السنوي للدين: التدبير النشط للدين و الخزينة العمومية

يتطرق التقرير السنوي حول المديونية، الذي ينجز من طرف مديرية الخزينة و المالية الخارجية، إلى السياق الوطني و المناخ الدولي اللذان تم فيهما تمويل الخزينة، و يسعى إلى تحليل محفظة الدين من حيث الحجم و الخدمة و من حيث البنية حسب الأدوات و سعر الفائدة و العملات و كذا تقييم مؤشرات التكلفة و المخاطر المرتبطة بها. كما يتضمن التقرير تقييما لحصيلة التدبير النشط للدين الداخلي و الخارجي إضافة إلى التدبير النشط للخزينة العمومية.

تمويل الخزينة

قبل الخزينة خلال سنة 2014 17,7 مليار درهم مقابل 0,23 مليار درهم سنة 2013، منها 11 مليار درهم تمت تعبئتها من السوق المالية الدولية بتاريخ 13 يونيو 2014. وقد مولت هذه الموارد دعم برامج الإصلاحات الهيكلية و القطاعية بمبلغ 6,5 مليار درهم و بعض المشاريع المدرجة في الموازنة العامة للدولة بمبلغ 922 مليون درهم. أما الباقي، فهو يتكون من إيرادات الاقتراض في السوق المالية الدولية التي ساعدت في تمويل عجز الميزانية.

يبلغ الحجم الإجمالي المعبأ من طرف الخزينة خلال سنة 2014 127,9 مليار درهم منها مبلغ 110,2 مليار درهم عبي في السوق الداخلية (86,2%) شمل مبلغ 31,3 مليار درهم على شكل إصدارات تمت في إطار عمليات تبادل سندات الخزينة، و مبلغ 17,7 مليار درهم عبي من مصادر خارجية.

بلغ حجم إصدارات الخزينة في سوق سندات الخزينة حوالي 110,2 مليار درهم خلال سنة 2014 مقابل 175,2 مليار درهم سنة 2013 مسجلا بذلك انخفاضا قدره 37%. وعلى عكس السنة الماضية، فقد تركزت إصدارات الخزينة خلال سنة 2014 على الآجال المتوسطة و الطويلة بنسبة 74% مقابل 23% سنة 2013.

فيما يخص أسعار الفائدة المقبولة من طرف الخزينة فقد سجلت انخفاضا بحوالي 139,6 نقطة أساس في المتوسط مقارنة مع 2013 وذلك بالنسبة لجميع الآجال باستثناء أمد 30 سنة.

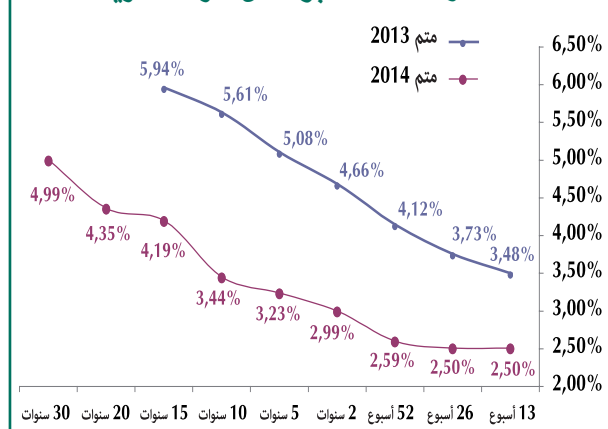
خصائص الإصدار المنجز في السوق المالية الدولية سنة 2014

التصنيف الائتماني (فيتش / راتينغ / ستاندار اند بورز)	(BBB-, BBB-)
المبلغ	1 مليار يورو
سعر الفائدة	3,5%
نسبة العائد	3,702%
الأمد	10 سنوات
تاريخ الإصدار	يونيو 2014
تاريخ الأداء	19 يونيو 2014
هامش المخاطر / Mid swap	215 نقطة أساس
البنك المواكبة	ناتيكسيس / كومبرزنك / بي إن بي باريا

تطور حجم الدين حجم دين الخزينة

بلغ حجم دين الخزينة 586,6 مليار درهم في متم سنة 2014، بزيادة قدرها 32,3 مليار درهم أو 5,8% مقارنة بسنة 2013 (554,3 مليار درهم). ورغم هذا الارتفاع المسجل في حجم الدين،

أسعار الفائدة المقبولة من طرف الخزينة



تقارير

بنية الدين حسب العملات

يهيمن الدين المصدر بالدرهم على محفظة دين الخزينة بحصة تناهز 75,6% سنة 2014 و يتكون من الدين الداخلي. و قد سجلت هذه الحصة انخفاضا ب 6,0% مقارنة مع سنة 2013، في حين تعززت حصة اليورو ب 10,9% نتيجة الإصدار السندي في السوق المالية الدولية بقيمة مليار يورو سنة 2014.

فيما يتعلق بالدين الخارجي للخزينة، بلغت حصة اليورو 78,8% خلال 2014 مقابل 77,2% سنة 2013، في حين ظلت حصة الدولار الأمريكي والعملات المرتبطة به مستقرة في حدود 14,5% مقابل 14,2% السنة الماضية. بالنسبة للعملات الأخرى (الين الياباني والدينار الكويتي...)، فقد أصبحت تشكل 6,8% في متم سنة 2014 مقابل 8,6% في متم سنة 2013.

خدمة دين الخزينة

بلغت تحملات دين الخزينة من أصل الدين والفوائد والعمولات 133 مليار درهم سنة 2014، بانخفاض قدره 18,7 مليار درهم او 12,3% مقارنة مع سنة 2013 (151,6 مليار درهم). ويعزى هذا التطور إلى انخفاض أصل الدين بقيمة 21,1 مليار درهم مقابل ارتفاع الفوائد بقيمة 2,4 مليار درهم.

مؤشرات التكلفة

التكلفة المتوسطة لدين الخزينة

بلغت التكلفة المتوسطة لدين الخزينة 4,29% سنة 2014 مسجلة بذلك انخفاضا بحوالي 7 نقاط أساس مقارنة مع المستوى المسجل سنة 2013 (4,36%). ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع التكلفة المتوسطة للدين الخارجي ب 44 نقطة أساس لتستقر في حدود 2,9% مقابل 3,3% سنة 2013 وذلك نتيجة لانخفاض سعر الفائدة المتغير باليورو بمعدل 10 نقاط أساس خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

سعر الفائدة المتوسط المرجح عند الإصدار في سوق المزايدات

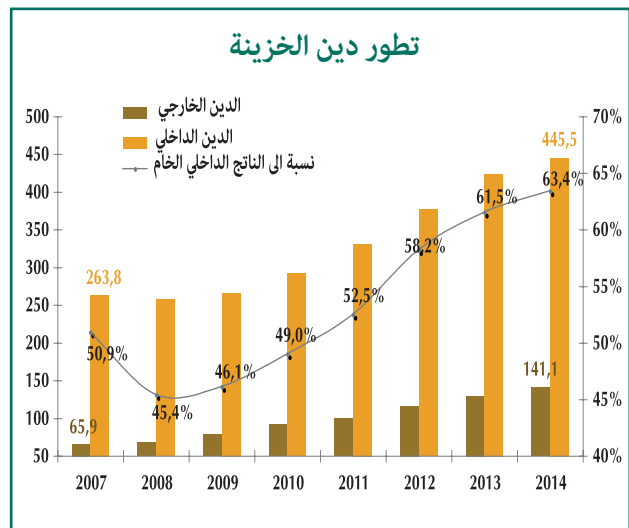
بلغ سعر الفائدة المتوسط المرجح عند الإصدار في سوق المزايدات 4,27% سنة 2014 مسجلا بذلك انخفاضا قدره 27 نقطة أساس مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2013 (4,54%). ويرجع

فإنه يعد الأدنى منذ خمس سنوات حيث بلغت نسبة النمو 10% في المتوسط السنوي في الفترة الممتدة بين 2009 و 2013.

وتتكون محفظة دين الخزينة في أغليتها من الدين الداخلي بحجم بلغ 445,5 مليار درهم (75,9%) مقابل 141,1 مليار درهم (24,1%) بالنسبة للدين الخارجي.

نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، بلغ حجم دين الخزينة 63,4% سنة 2014 مقابل 61,5% سنة 2013 بزيادة 1,9 نقطة. ورغم ذلك، يبقى هذا الارتفاع هو الأدنى المسجل خلال الخمس السنوات الأخيرة حيث قارب 3,8 نقطة من الناتج الداخلي الخام كمتوسط سنوي بين 2009 و 2013.

وتتوزع هذه النسبة بين 24,8% برسم الدين الداخلي و 15,3% برسم الدين الخارجي في متم سنة 2014 مقابل 47,1% و 4,4% على التوالي في متم سنة 2013.



بنية الدين حسب سعر الفائدة

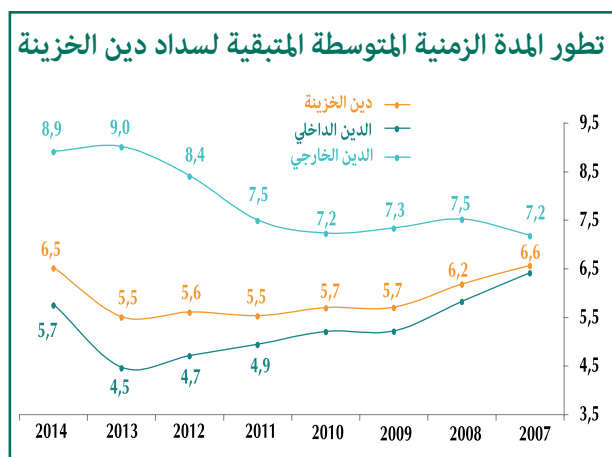
مثل حجم الدين ذو سعر الفائدة الثابت، نسبة 91,5% من إجمالي دين الخزينة في متم سنة 2014، أي تقريبا نفس النسبة المسجلة سنتي 2012 و 2013. وهذا راجع أساساً لكون الدين الداخلي الذي تهيمن حصته على دين الخزينة يتم إصداره بأسعار فائدة ثابتة. فيما يتعلق بالدين الخارجي للخزينة، فإن حصة 64,9% من هذا الدين مرتبطة بأسعار فائدة ثابتة و 35,1% بأسعار فائدة متغيرة.

تقارير

المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين

بلغت المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد دين الخزينة 6 سنوات و6 أشهر مسجلة بذلك ارتفاعا قدره سنة واحدة مقارنة مع السنة الماضية. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي التي بلغت 5 سنوات و9 أشهر مسجلة بذلك ارتفاعا قدره سنة واحدة و4 أشهر مقارنة مع سنة 2013، وذلك نتيجة أهمية إصدارات الخزينة للسندات ذات الأمد 5 سنوات وأكثر والتي بلغت حصتها 63% من الحجم الإجمالي للإصدارات.

أما بالنسبة للدين الخارجي للخزينة، ونظرا لطبيعة القروض المبرمة مع الدائنين الثنائيين والمتعددي الأطراف (توزيع سداد أصل الدين على فترة السداد)، فقد بلغت المدة الزمنية المتوسطة المتبقية للسداد، في متم سنة 2014، 8 سنوات وتسعة أشهر أي بانخفاض يقارب شهر واحد مقارنة مع سنة 2013.



التدبير النشط للدين الداخلي

شهدت سنة 2014 إنجاز عدد قياسي من عمليات التدبير النشط للدين الداخلي ناهز 19 عملية بمبلغ إجمالي يقدر ب 32 مليار درهم.

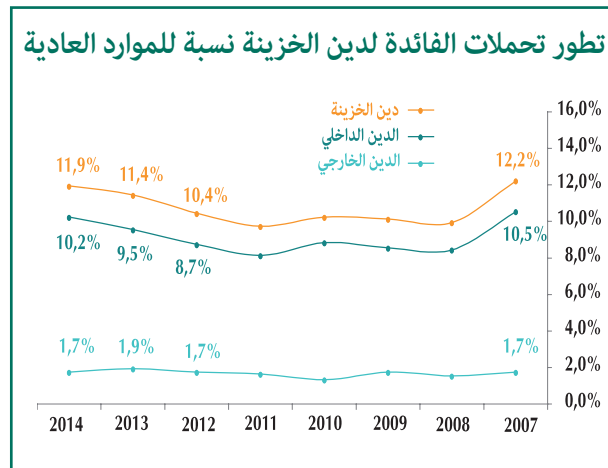
ويعزى لجوء مديرية الخزينة والمالية الخارجية بشكل مكثف لهذه العمليات إلى الطلب الكبير على سندات الخزينة من قبل المستثمرين وخاصة السندات ذات الأجل المتوسطة والطويلة وذلك في سياق تحسن ظروف تمويل الخزينة.

وقد مكنت هذه العمليات من تحقيق هدفين أساسيين، فبالإضافة إلى التقليل من خطر إعادة التمويل، ساهمت هذه

هذا الانخفاض أساساً إلى التدني المهم في أسعار الفائدة المقبولة سنة 2014 بالنسبة لجميع الآجال (ماعدا أمد 30 سنة) مقارنة بالأسعار المسجلة سنة 2013، والذي قلل جزئياً من أثره ارتفاع تلك الأسعار بسبب تركز إصدارات الخزينة، خلال سنة 2014، على الآجال المتوسطة والطويلة خلافا للسنة الماضية التي اتسمت بتمركز تلك الإصدارات على الآجال القصيرة.

تحميلات الفائدة لدين الخزينة نسبة للموارد العادية

بلغ مؤشر تحميلات الفائدة لدين الخزينة نسبة للموارد العادية، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة للجماعات المحلية، حوالي 11,9% سنة 2014 مقابل 11,4% سنة 2013، مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 0,4%. ويعزى ذلك إلى ارتفاع تحميلات فوائد الدين الداخلي سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 (+12%) نتيجة لارتفاع حجم سندات الخزينة المصدرة سنة 2013 بتدفق صافي بلغ 56,3 مليار درهم.



حصة الدين ذو المدى القصير

بلغت حصة الدين ذو المدى القصير في محفظة دين الخزينة 15,8% سنة 2014 مقابل 16,8% سنة 2013، وحسب نوعية الدين، فقد انتقلت حصة الدين ذو المدى القصير في محفظة الدين الداخلي من 20% إلى 19% بمتم سنة 2014 لتركز إصدارات الخزينة أساسا على السندات المتوسطة و الطويلة الآجال خلال سنة 2014، أما فيما يخص الدين الخارجي، فقد استقرت حصة سداد أصل الدين ذو أجل أقل من سنة في حدود 6,2% من مجموع حجم هذا الدين.

تقارير

بنية الدين حسب الدائنين

يحتل الدائنون متعدّدو الأطراف المرتبة الأولى في بنية الدين الخارجي العمومي بحجم دين بلغ 126,4 مليار درهم أي ما يعادل 45,4% من الدين الخارجي العمومي. يليهم الدائنون الثنائيون بمبلغ 81,9 مليار درهم أو 29,5% من مجموع الدين الخارجي العمومي ثم الدائنين الخواص (السوق المالية الدولية و الأبنك التجارية) بمبلغ 69,8 مليار درهم، أي 25,1% من مجموع الدين الخارجي العمومي.

بنية الدين حسب المقترضين

وحسب المقترضين، بلغت نسبة الدين الخارجي للـخزينة 50,7% من مجموع الدين الخارجي العمومي، متبوعا بالـمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (13,6%)، المكتب الشريف للفوسفات (10,2%)، شركة الطرق السيارة (8,3%)، المكتب الوطني للسكك الحديدية (3,9%) وصندوق التمويل الطرقي (2,4%).

السحوبات على القروض الخارجية

بلغت السحوبات التي تمت تعبئتها من طرف القطاع العام خلال سنة 2014 (الدين الخارجي للـخزينة والدين الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية) 52,7 مليار درهم، مقابل 41,2 مليار درهم سنة 2013 أي بزيادة قدرها 11,5 مليار درهم 27,9%. وقد بلغت السحوبات المعبأة من طرف الخزينة، سنة 2014، مبلغ 17,7 مليار درهم، في حين، بلغت السحوبات التي تمت تعبئتها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية ما يقارب 35 مليار درهم، منها 15 مليار درهم تمت تعبئتها من السوق المالية الدولية.

خدمة الدين الخارجي العمومي

بلغت تحملات الدين الخارجي العمومي من أصل الدين وفوائد وعمولات سنة 2014 ما مقداره 22,6 مليار درهم مقابل 21,8 مليار درهم سنة 2013 مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفا بـ 737 مليون درهم. وقد عرف مؤشر خدمة الدين الخارجي العمومي بالنسبة للمداخيل الجارية لميزان المدفوعات بعض الانخفاض حيث سجل 5,7% سنة 2014 مقابل 5,8% سنة 2013.

العمليات في تمديد المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي.

هم التدبير النشط للدين الداخلي على الخصوص عمليات تبادل سندات الخزينة بمبلغ يقدر بـ 30,9 مليار درهم، في حين يقدر المبلغ الإجمالي لعمليات إعادة شراء سندات الخزينة بـ 1,1 مليار درهم. وقد بلغ العدد الإجمالي لهذه العمليات 19 عملية، موزعة بين 14 عملية تبادل سندات الخزينة و 5 عمليات إعادة شراء السندات.

التدبير النشط للدين الخارجي

تميزت سنة 2014 بمواصلة سياسة التدبير النشط للمديونية الخارجية الهادفة إلى التخفيف من عبء المديونية على الاقتصاد الوطني والحد من تأثيرات المخاطر المالية المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف ونسب الفائدة وكذا إعادة التمويل. وقد قامت مديرية الخزينة والمالية الخارجية، خلال سنة 2014، بمعالجة حوالي 103,4 مليون درهم في إطار اتفاقيات تحويل الدين إلى استثمارات عمومية موقعة مع كل من اسبانيا وإيطاليا ليصل المبلغ الإجمالي للديون التي تمت معالجتها في هذا الإطار إلى ما يزيد عن 72,5 مليار درهم.

تطور الدين الخارجي العمومي

حجم الدين الخارجي العمومي

بلغ حجم الدين الخارجي العمومي، في متم سنة 2014، حوالي 278,1 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 43 مليار درهم أو 18,5% مقارنة مع المستوى المسجل في متم سنة 2013 مواصلا بذلك المنحى التصاعدي المسجل منذ 2007.

ويعزى هذا التطور بشكل رئيسي إلى الارتفاع المسجل في حجم الدين الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات المحلية بـ 31% ليبلغ 137 مليار درهم في متم سنة 2014 مقابل 104,9 مليار درهم السنة الفارطة وذلك نتيجة البرامج الاستثمارية المهمة التي تنجزها هذه المؤسسات والمقاولات العمومية.

ونسبة إلى الناتج الداخلي الخام، بلغ الدين الخارجي العمومي 30,1% سنة 2014 مقابل 26% سنة 2013 أي بزيادة قدرها 4,1 نقطة مئوية.

أما بخصوص التوزيع حسب نوع العمليات، فقد بلغ الحجم الجاري لعمليات التوظيف عن طريق الاستحفاظ حوالي 12,7 مليار درهم مقابل 3,5 مليار درهم فقط سنة 2013. أما بالنسبة لعمليات التوظيف في السوق القائمة بين البنوك فقد بلغ حجمها الجاري حوالي 0,8 مليار درهم مقابل 1,0 مليار درهم سنة 2013.

الفوائد المحصل عليها من عمليات التدبير النشط للخبزينة العمومية

بفضل التدبير النشط للخبزينة العمومية (توظيف فائض الخبزينة ومداخيل الحساب الجاري للخبزينة)، تمكنت مديرية الخبزينة والمالية الخارجية من تحصيل صافي عائدات استثنائية تقدر بـ 363,9 مليون درهم خلال سنة 2014 منها 305 مليون درهم على شكل فوائد عمليات التوظيف و 58,9 مليون درهم على شكل فوائد مؤدات من طرف بنك المغرب على رصيد الحساب الجاري للخبزينة.

المصدر: مديرية الخبزينة و المالية الخارجية

التدبير النشط للخبزينة العمومية

العمليات المنجزة خلال سنة 2014

نظرا للتحسن المهم الذي عرفه رصيد الحساب الجاري للخبزينة خلال سنة 2014، لجأت مديرية الخبزينة والمالية الخارجية بشكل مكثف لعمليات التوظيف وذلك عبر إنجاز 492 عملية، أي بمعدل عمليتين في اليوم. أما فيما يخص التوزيع حسب نوع العمليات، فقد بلغت عمليات الاستحفاظ 382 عملية (78% من مجموع العمليات)، في حين بلغت عمليات التوظيف في السوق القائمة بين البنوك 110 عملية.

تضاعف الحجم الإجمالي الموظف من طرف مديرية الخبزينة والمالية الخارجية في السوق النقدية خلال سنة 2014 حيث بلغ حوالي 1 173 مليار درهم مقابل 539,3 مليار درهم خلال سنة 2013. في حين، بلغ الحجم الجاري لهذه العمليات 13,02 مليار درهم مقابل 3,7 مليار درهم سنة 2013.

قانون مالية 2016

المناقشة في البرلمان

قانون المالية 2016 : أهم التعديلات

ساهمت التعديلات المصادق عليها من طرف غرفتي البرلمان و التي تم إدراجها بمشروع قانون المالية في إغناء مقتضيات هذا المشروع و تجويد صياغة أحكامه، كما أنها عكست مدى التفاعل الإيجابي للحكومة مع ممثلي الأمة.



هذا، و قد صادقت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب على مشروع قانون المالية لسنة 2016 بالأغلبية، حيث صوت لفائدة المشروع، 21 نائبا، مقابل معارضة 4 نواب، فيما امتنع 5 أعضاء عن التصويت. وخلال الجلسة العامة، صوت لفائدة المشروع 170 نائبا، وعارضه 52 نائبا، فيما امتنع 31 نائبا عن التصويت.

و هكذا، عرف مشروع قانون المالية، علاوة على التدابير الواردة في الصيغة الأصلية، إدراج التعديلات المقبولة إما مباشرة من طرف الحكومة أو عن طريق التصويت عليها بأغلبية الأعضاء الحاضرين. وتهم أبرز التعديلات التي طرأت، في هذه المرحلة، على النص الأصلي الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة والمدونة العامة للضرائب و مقتضيات مختلفة.

الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة

حذف المادتين 4 و 5 من مشروع قانون المالية 2016 المتعلقةين باستئناف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على الزبدة و على بعض المنتجات النفطية؛

تعديل المادة 6 من مشروع قانون المالية 2016 في الشق المتعلقة بالضرائب الداخلية على الاستهلاك المفروضة على التبغ، حيث تم الرفع من المقدار العيني المطبق على التبغ الرهيف المقطع والمعد لتلفيف السجائر إلى 750 درهم لكل 1000 غرام عوض

عرفت مرحلة مناقشة مشروع قانون المالية 2016 بالبرلمان، التصويت على ما مجموعه 465 تعديلا مقترحا من طرف الحكومة و الأغلبية و باقي الفرق البرلمانية، حظي منها 70 تعديلا بالموافقة، مقابل دراسة 326 تعديلا خلال مناقشة ميزانية السنة المالية 2015 قبل منها 46 تعديلا.

التعديلات المصادق عليها من طرف مجلس النواب في إطار القراءة الأولى

في إطار دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2016 من طرف أعضاء لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، تم اقتراح مجموعة من التعديلات بلغ عددها 241 تعديلا، مقابل 132 تعديلا خلال السنة الماضية، منها 41 تعديلا يتعلق بالمدونة العامة للجمارك و 137 تعديلا يهم المدونة العامة للضرائب و 63 تعديلا يكتسى طابعا عاما.

و قد توجت أشغال اللجنة، بمصادقة أعضاءها على إدراج 51 تعديلا بمشروع قانون المالية الذي تمت إحالته على الغرفة الثانية بالبرلمان، منها 9 تعديلات ذات طابع جمركي و 21 تعديلا ضريبيا و 21 تعديلا يكتسى طابعا عاما.

وقد توزعت نتائج التصويت على مقترحات التعديلات التي تم تدارسها داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب على النحو التالي :

المجموع	التعديلات المقبولة	التعديلات المرفوضة	التعديلات المسحوبة	الحكومة
14	-	-	-	الحكومة
43	20	-	23	فرق و مجموعة الأغلبية
82	4	41	37	الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية
51	7	19	25	فريق الأصالة والمعاصرة والإتحاد الدستوري
51	6	29	16	الفريق الإشتراكي
241	51	89	101	المجموع

المناقشة في البرلمان

في الحصول على المعلومة التي لها علاقة مع تحديد أسس الضريبة و المبلغ المستحق؛

• تقليص مدة تبليغ نتائج المراقبة الجبائية للمقاولة من 6 أشهر إلى 3 أشهر؛

• إدراج مسطرة تمكن الإدارة من إخبار الملزم بالإخلالات التي اكتشفتها خلال عملية تحليل البيانات الواردة في الإقرارات وبناء على المعطيات المتوفرة لديها. و تدرج هذه المسطرة أيضا في إطار مقارنة جديدة لتقوية أجواء الثقة بين الإدارة والملزم ترمي إلى منح فرصة لهذا الأخير قصد القيام بتصحيح إقراره في حالة ما إذا اعتبر بمحض أرائته أن الإخلالات التي رصدتها الإدارة تستند على أساس و الاستفادة بالتالي، من إلغاء الزيادة و الذعيرة المطبقة جراء الإقرار التصحيحي؛

• تقليص الأجل المخصص للإدارة للإجابة على مطالبات الملزمين المتعلقة بالمنازعات من ستة (6) أشهر إلى ثلاثة (3) أشهر بهدف تسريع مسطرة المنازعات الإدارية؛

• تحديد مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن الشخصي لكل وحدة سكنية حسب الجدول أسفله مع الأخذ بعين الاعتبار التمييز بين الوحدات السكنية الفردية والوحدات السكنية الفردية المنجزة في إطار البناءات المشتركة.

السعر بالدرهم لكل متر مربع	المساحة المغطاة بالمتر المربع
معفاة	أقل أو تساوي 300
60	من 301 إلى 400
100	من 401 إلى 500
150	ما فوق 500

مقتضيات مختلفة

• الإعفاء من أداء أي واجبات أو ضرائب أو رسوم على نقل، بدون عوض وبنفس القيمة، الممتلكات والمنقولات الموجودة في ملكية الجهات السابقة إلى ملكية الجهات الجديدة، وكذا

380 درهم لكل 1000 غرام، أي أن نسبة الضريبة المفروضة على هذا النوع انتقلت من 39% كما جاء بها المشروع إلى 63.3%.

المدونة العامة للضرائب

• إضافة سقف شهري لخصم النفقات المحررة فاتورة في شأنها ولم يتم تسديدها بشيك مسطر وغير قابل للتظهير أو كمبيالات أو بطريقة مغناطيسية للأداء أو تحويل بنكي أو وسيلة إلكترونية أو مقاصة، وذلك في حدود 100 000 درهم عن كل شهر وعن كل مورد، فيما يتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة برسم الدخول المهنية والضريبة على القيمة المضافة؛

• إعفاء القطارات و التجهيزات السككية الموجهة لنقل المسافرين و البضائع من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد؛

• فتح إمكانية استيفاء الموثقين لإجراء تسجيل العقود وأداء الواجبات بناء على الإقرار و الأداء بطريقة إلكترونية؛

• تحسين صياغة المادة 146 المتعلقة بأوراق إثبات عمليات شراء السلع والخدمات التي يقوم بها الخاضع للضريبة لدى بائع خاضع للرسم المهني و ذلك بالاعتصار على التنصيص على أن تكون هذه العمليات «منجزة فعليا ومثبتة بفاتورة قانونية لها قوة الإثبات محررة في إسم المعني بالأمر» وبحذف عبارة «تثبت صدقية هذه العمليات أو أي ورقة أخرى» لتفادي الصعوبات العملية و الاختلاف في تأويل النص؛

• التنصيص على أن تحصيل واجبات التسجيل في حالة الإقرار و الأداء بطريقة إلكترونية يتم دون إصدار أوامر بالتحصيل، لكون النقص في التحصيل أو الأخطاء والإغفالات الكلية أو الجزئية المثبتة في تصفية واجبات التسجيل، يمكن تداركها وفق أحكام المدونة العامة للضرائب؛

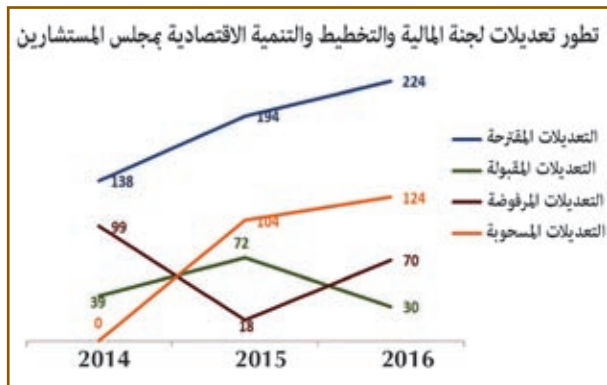
• تحسين صياغة المادة 186 بحذف كلمة «التدليسية» على اعتبار أنها غير مشار إليها في المادة 192؛

• حذف الجزاءات الجنائية على المخالفات الضريبية و الرجوع إلى النص الأصلي؛

• توضيح حق الإدارة في الحصول على جميع المعلومات التي من شأنها أن تفيدها في ربط ومراقبة الضرائب و الواجبات و الرسوم المستحقة على الغير و ذلك بإضافة عبارة «بصرف النظر عن جميع الأحكام المخالفة للتنصيص صراحة على أن أي أحكام مخالفة تبقى عديمة الأثر فيما يخص حق الإدارة

المناقشة في البرلمان

المجموع	التعديلات المسحوبة	التعديلات المرفوضة	التعديلات المقبولة	
5	-	-	5	الحكومة
23	16	-	7	فرق الأغلبية
33	26	9	-	الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية
43	18	16	9	فريق الأصالة والمعاصرة
38	25	8	5	فريق الإتحاد العام لمقاومات المغرب
46	20	26	1	الفريق الإشتراكي
9	3	5	2	فريق الإتحاد المغربي للشغل
7	4	3	-	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
20	12	7	1	مجموعة العمل التقدمي
224	124	70	30	المجموع



وقد صادق أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين على مشروع قانون المالية لسنة 2016 كما تم تعديله من طرفها، حيث صوت لفائدة المشروع 9 مستشارين وعارضه 7 مستشارين، في حين امتنع 4 مستشارين عن التصويت.

و خلال الجلسة العامة، تم أيضا التصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.15 لسنة المالية 2016 بعد تعديل المواد 1 و 3 و 7 و 9 و 11 المكررة و 38 و 54 منه، و رفض المادة 8 بالتصويت بعد تعديلها، و حذف المادة 23؛ وقد صوت لفائدة المشروع المعدل، 44 مستشارا، وعارضه 18 مستشارا، فيما امتنع 22 مستشارا عن التصويت.

نقل، بدون عوض وبنفس القيمة، البنايات والمنقولات التابعة لمجالس العمالات والأقاليم بين هذه المجالس ومصالح الإدارة الترابية التابعة لوزارة الداخلية، وكذا نقل، بدون عوض وبكامل حقوق ملكيتها، الممتلكات والمنقولات والقيم الموجودة في ملكية الغرف المهنية السابقة إلى ملكية الغرف الحالية؛

• تغيير سعر الرسم الخاص المفروض على الرمال كما يلي :

- 30 درهما للمتر المكعب على رمال الكتبان الساحلية ورمال الجرف ورمال الوديان؛

- 15 درهما للمتر المكعب على رمال التفتيت.

• حذف التنصيص على المادتين 22 و 27 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية في الجانبين الدائن والمدين للحسابات المرصدة لأموال خصوصية؛

• تحويل 28 منصبا ماليا إضافيا من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر لفائدة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تخصص لتسوية الوضعية الإدارية للأساتذة القارين والموظفين العاملين حاليا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في إطار إعادة تنظيم جامعة القرويين، وتحويل 530 منصبا ماليا من مختلف القطاعات الوزارية لفائدة وزارة التعليم العالي و البحث العلمي وتكوين الأطر من أجل سد الخصاص الذي تعرفه المؤسسات الجامعية من الأساتذة الباحثين و كذلك تحسين عرض التكوين.

التعديلات المصادق عليها من طرف مجلس المستشارين

في إطار مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2016 بلجنة المالية والتخطيط و التنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، تقدمت الحكومة و باقي الفرق والمجموعات الممثلة في اللجنة بما مجموعه 224 تعديلا، منها 36 تعديلا يهتم بالمقتضيات الجمركية و 150 تعديلا يتعلق بالمقتضيات الضريبية و 38 تعديلا يهتم الأحكام المختلفة.

و على إثر مناقشة التعديلات المقترحة بهذه اللجنة، تمت المصادقة على 30 تعديلا وإدراجها بمشروع قانون المالية قبل إحالته على مجلس النواب في إطار القراءة الثانية.

و قد توزعت نتائج التصويت على مقترحات التعديلات التي تم تدارسها داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين كالتالي :

المناقشة في البرلمان

لواجبات التسجيل المطبقة على «الإيجارات الحكرية» المتعلقة بالأراضي التابعة لأملاك الدولة، على غرار المشاريع الاستثمارية في القطاعين الصناعي و الفلاحي المنجزة على هذه الأراضي؛

11. الاستغناء عن إجراءات إيداع نظير العقود من طرف بعض المهنيين في حالة استيفاء إجراء تسجيل العقود العرفية وأداء الواجبات المستحقة بطريقة إلكترونية؛

12. تمكين ممارسي المهام التوثيقية من تحرير عقود انتقال ملكية العقارات بالموازاة مع مطالبة المتعاقدين بالإدلاء بشهادة مسلمة من مصالح التحصيل تثبت أداء حصص الضرائب والرسوم المثلث بها العقار؛

13. وجوب بيان رقم التعريف الموحد للمقاول على الفاتورات عوض النص المقترح الذي يلزم فقط المقاولات التي تتوفر على هذا الرقم؛

14. ملاءمة المسطرة السريعة مع المسطرة العادية لتصحيح الضرائب، و ذلك تبعا لتقليص الأجل المخصص للإدارة لتبليغ نتائج المراقبة الجبائية للمقاول من 6 أشهر إلى 3 أشهر؛

15. عدم تطبيق الزيادة وكذا الذعيرة المنصوص عليها في المادة 208 في الحالات التي يقوم فيها الخاضع للضريبة بإيداع الإقرار التصحيحي؛

16. خصم نفقات تدرس الأطفال في سلكي التعليم الأساسي والثانوي في حدود سقف 500 درهم شهريا للطفل؛

17. الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم لخدمات الإطعام التي تقدمها المقاولات مباشرة لفائدة أجراءها ومستخدميها في حدود ثمن للوجبة لا يتعدى 50 درهما؛

18. الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم للخدمات المقدمة من طرف دور السينما؛

19. تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بسعر 30% على المواد التالية : السيارات التي تعادل قيمتها أو تفوق مليون (1.000.000) درهم دون احتساب الرسوم، اليخوت، الطائرات الخاصة، الحلي و المجوهرات، الرخام المستورد، الزليج المستورد؛

20. استثناء الدخول الفلاحية من نطاق إلغاء نظام خصم الحد الأدنى للضريبة؛

و تتعلق هذه التعديلات أساسا بالمواد الجمركية والمدونة العامة للضرائب

تعديلات تتعلق بالمواد الجمركية

1. توضيح نوعية الإدارات الجبائية أو الإدارات و المؤسسات التي لا يمكن الاحتجاج بالسر المهني لرفض الإدلاء بالمعلومات لفائدتها، و ذلك بإضافة كلمة «الرسمية»؛

2. تطبيق رسم الاستيراد بنسبة 2,5% على أغذية الأسماك المستوردة من لدن مربي الأسماك و ذلك من فاتح يناير 2016 إلى غاية 31 دجنبر 2017 و في حدود حصة كمية قدرها 25 000 طن سنويا.

تعديلات تتعلق بالمدونة العامة للضرائب

3. حذف المعاشات من قائمة الدخول المفروضة عليها الضريبة على الدخل؛

4. إعفاء عمليات تفكيك الطائرات من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم؛

5. ملاءمة مقتضيات المادة 93 من المدونة العامة للضرائب مع مقتضيات القانون التنظيمي للمالية بخصوص فصل اختصاصات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين؛

6. ملاءمة شروط الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة باقتناء المساكن الاجتماعية سواء تمت عن طريق منتوجات المرابحة أو الإجارة المنتهية بالتملك أو عن طريق التمويلات البنكية الأخرى؛

7. الملاءمة مع مقتضيات المدونة من خلال التنصيص على أن الأساس الخاضع لواجب التسجيل في حالة اقتناء عقارات، في إطار عقد مرابحة أو إجارة منتهية بالتملك، يتكون من ثمن اقتناء هذه الأملاك من طرف مؤسسات الائتمان؛

8. اعتماد النظام المطبق على عقود الائتمان الإيجاري وإجارة منتهية بالتملك على عقود المرابحة للملاءمة مع التدابير الجبائية المنصوص عليها في مجال الضريبة على الدخل؛

9. الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد للطائرات المخصصة للنقل الجوي بسعة تفوق مائة (100) مقعد؛

10. تمكين المشاريع الإستثمارية في قطاع الخدمات من الاستفادة من التدبير المتعلق بتخفيض الأساس الخاضع للضريبة بالنسبة

المناقشة في البرلمان

التعديلات المصادق عليها من طرف مجلس النواب في إطار القراءة الثانية

في إطار القراءة الثانية و النهائية لمشروع قانون المالية لسنة 2016، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب، تم تقديم المواد التي عدلت من طرف مجلس المستشارين والتصويت عليها.

و تبعا لنتائج تصويت أعضاء مجلس النواب على هذه المواد، تمت المصادقة على 19 تعديلا التي أدرجها مجلس المستشارين بالمشروع و قبلتها الحكومة، في حين صادق مجلس النواب على إدراج 14 تعديلا هدفت إلى إعادة أربع عشرة مادة وبندا إلى الصيغة التي وافق عليها مجلس النواب خلال القراءة الأولى للمشروع.

و هكذا وافق مجلس النواب على التعديلات المقترحة من طرف مجلس المستشارين رقم 1 و 2 و 4 و 5 و 6 و 7 و 8 و 9 و 10 و 11 و 12 و 13 و 14 و 15 و 23 و 24 و 27 المذكورة أعلاه، بما فيها تلك التي تخص بندبن أو أكثر من نفس المادة.

و قد تمت المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2016 برمته من طرف لجنة المالية والتنمية الاقتصادية في إطار القراءة الثانية و النهائية للمشروع ب 12 صوتا لفائدة المشروع مقابل 4 أصوات ضد المشروع و امتناع 4 أعضاء عن التصويت، في حين عرفت الجلسة العامة تصويت 154 نائبا لفائدة المشروع ومعارضة 56 نائبا، فيما امتنع 24 نائبا عن التصويت.

المصدر: مديرية الميزانية

21. الإبقاء على المقتضيات الحالية المتعلقة بإمكانية خصم الحد الأدنى للضريبة؛

تعديلات مختلفة

22. تسقيف الدين بنسبة 65% من الناتج الداخلي الخام والتنصيب على ضرورة الاتفاق مع اللجان البرلمانية المعنية؛

23. حذف البند المتعلق بواقيات الصدمات للمركبات و أجزاءها المستعملة و تركيب وإنتاج السيارات من لائحة البنود الخاضعة للرسم البيئي المفروض على البلاستيك؛

24. خفض سعر الرسم الخاص المفروض على الرمال كما يلي:

- من 30 إلى 25 درهما للمتر المكعب بالنسبة لرمال الكتبان الساحلية ورمال الجرف ورمال الوديان؛

- من 15 إلى 10 دراهم للمتر المكعب على رمال التفتيت.

25. حذف المادة 23 المتعلقة بصندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني وبالإعلانات والنشر العمومي من المشروع؛

26. تقليص المناصب المخصصة لرئيس الحكومة ب 20 منصبا ماليا و تخصيص 10 مناصب لمجلس النواب و 10 مناصب لمجلس المستشارين؛

27. ملاءمة جدول «أ» الملحق بمشروع قانون المالية من خلال استبدال «اتصالات المغرب» ب «متعهدي الشبكات العامة للمواصلات».

قانون مالية 2016
وجهة نظر

حوار مع السيد عبد الإلاه حفطي، رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

أكد السيد عبد الإلاه حفطي في حوار مع «مجلة المالية» أن قانون مالية 2016 يندرج هذه السنة في إطار تفعيل إصلاح هيكلي مهم يتعلق بالقانون التنظيمي لقانون المالية الذي يهدف إلى فتح آفاق جديدة لتحديث الآليات التديرية للمالية العمومية والمحاسبة. وقد تحدث حفطي كذلك في هذا الحوار عن توقعات قانون مالية 2016 و الحمولة الاجتماعية لهذا القانون بالإضافة إلى محاربة التملص الضريبي.



هذا القانون قريبة من واقع التحولات الاقتصادية داخليا وخارجيا، نسبة النمو وسعر البترول وسعر الصرف وكذلك مستوى عجز الميزانية تبدو كلها متسمة بنوع من التحفظ والواقعية. وقد بدأت هذه الفرضيات تتعرض لنوع من الضغط، وقد تدفع إلى اتخاذ إجراءات تشريعية في المستقبل. فسعر البترول لازال منخفضا وقد لا يصل إلى مستوى 60 دولار. أما سعر الصرف فقد عرف هو كذلك تجاوزا لمستوى 9.5 دراهم للدولار الواحد ونحن في بداية السنة وقد يزيد ما تعتمز السلطات النقدية الأمريكية من اتخاذه في هذا السعر مما قد يؤثر على سعر المحروقات بالدرهم. أما بخصوص المحصول الزراعي المتوقع والذي اعتبر كمحصول سنة فلاحية عادية، فلا تشير الوضعية الحالية للتساقطات إلى تأكيد إمكانية التوصل إلى هذه النتيجة. وتبين هذه الوضعية الضرورة القصوى لتكثيف السياسات القطاعية الموجهة لتغيير بنية مكونات الناتج الإجمالي الداخلي، و نتمنى أن تستقر العناصر المكونة للفرضيات حتى لا نضطر إلى قانون مالية تعديلي.

ففيما يخص النمو الاقتصادي، فإن نسبة 3% المتوقعة لهذه السنة تعتبر غير كافية لخلق الثروة ومناصب الشغل وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين. كما أنها لا تمكن من إنجاز نسبة 5.5% التي وعد بها التصريح الحكومي.

وبخصوص نسبة عجز الميزانية، تجدر الإشارة أنه إذا كنا نسجل بارتياح مواصلة مجهود الحد من هذا العجز في حدود 3.5% من الدخل القومي العام، فإن تحسن هذا المؤشر يبقى مرتبطا

قبل الجواب على أسئلتكم يجدر التذكير أن قانون المالية يعتبر محطة لتقييم البرامج الحكومية والسياسات العمومية المعتمدة في جميع القطاعات وفرصة للوقوف على مدى نجاعة التدبير الحكومي والاستراتيجيات الحكومية، باعتبار أن هذا القانون المالي بمثابة الأداة الإجرائية لترجمة تلك السياسات والبرامج الحكومية على الأقل لمدة سنة.

هذا ويتميز قانون المالية لسنة 2016 بعدة خصائص، نذكر منها على الخصوص كونه:

- أول قانون مالي بعد صدور القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- وأول قانون مالي في الولاية التشريعية لمجلس المستشارين في تركيبته الدستورية الجديدة؛
- وأول قانون مالي بعد المصادقة على القانون التنظيمي للجهوية وتنزيل ورش الجهوية المتقدمة؛
- وآخر قانون مالية في عمر الحكومة الحالية وفي إطار الولاية التشريعية لمجلس النواب.

كيف تقيمون الفرضيات التي بني عليها قانون المالية 2016؟

لا يمكن اعتبار الفرضيات من العلوم التي تتأكد صدقيتها في المطلق، والفرضيات هي نوع من التوقعات التي تبنى على المعطيات المتحولة التي تقترب من الواقع أو تبعد عنه. فرضية

وجهة نظر

التعليم عنصر اساسي لدعم المقاولات بالموارد البشرية المكونة، والقطاع الصحي العمومي له دور في تقديم الخدمة الصحية بجودة معقولة وفي كل جهات المغرب مع التركيز على الصحة الوقائية، وبالإضافة إلى الصناديق الهادفة إلى التماسك الاجتماعي نرى أنه من الضروري توحيد الإطار الميزانياتي وضبط جميع الموارد في إطار موحد وتوجيهها بطريقة مندمجة ومستهدفة للفئات الفقيرة والطبقة المتوسطة.

كما لا بد أن نستحضر هنا الإجراءات المتخذة في هذا القانون، خصوصا رفع الميزانية المخصصة لصندوق دعم التماسك الاجتماعي وتفعيل التعويض عن فقدان الشغل، مع التذكير أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب قد ساهم في انبثاقه.

وإذ نسجل توجه الحكومة نحو خلق مناصب الشغل، فإننا نؤكد أن العمل بالحد الأدنى الوطني للأجور قد أبان عن محدوديته، ونقترح إبداع صيغ لحد أدنى جهوي، تماشيا مع روح الجهوية المتقدمة، ووضع أسس لخلق جهات اقتصادية تقوم على إمكانيات وخصوصيات كل جهة، كمرحلة انتقالية نحو تحرير كامل لسوق الشغل مع ضمان الحماية الاجتماعية الكافية.

ومن جهة أخرى، ما زالت تعتري مناخ الأعمال صعوبات من جملتها، إشكالية الإضرابات التي تؤدي في الغالب إلى الإضرار بمصالح المقاولات والعمالة على السواء، نظرا لغياب شروط وكيفية ممارستها، كما تضر بالمصلحة العامة للبلاد بالنظر لوقوعها السلبي على وثيرة التنمية والاستثمار ومناصب الشغل.

لذا، يجب الإسراع بإصدار القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب وكيفية ممارسته، وخلق نوع من التوازن بين الحق في الإضراب وحرية العمل، وإعطاء مجال أوسع للمفاوضات وإعمال آليات الوساطة والتحكيم والمصالحة، مما يضمن حقوق الفئة العاملة ومصالح المقاولات ووثيرة التشغيل، من جهة، ويساعد على منح الثقة الضرورية للفاعل الاقتصادي وتكريس المغرب وجهة مفضلة للاستثمار، من جهة أخرى.

ما الجديد الذي أتى به القانون التنظيمي للمالية باعتبار قانون المالية لسنة 2016 الأول في مسلسل تنزيل هذا القانون التنظيمي وما هي التدابير التي يجب اتخاذها من طرف المؤسسة التشريعية من أجل مواكبة هذا الإصلاح؟

يندرج قانون المالية لسنة 2016 في إطار مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى وخلال سنة تتسم بتفعيل إصلاحات هيكلية مهم يتعلق بالقانون التنظيمي لقانون المالية. ويهدف هذا القانون التنظيمي إلى فتح آفاق جديدة لتحديث الآليات التديرية للمالية العمومية والمحاسبة.

بجزء غير يسير منه بتغيرات خارجية وظرفية ملائمة وخاصة الانخفاض المحتمل لأسعار المواد الطاقية في الأسواق الدولية.

أما بخصوص تحديد التضخم في نسبة 1.7% فإنه يبقى رهين بمدى التحكم في الأسعار، فضلا عن تأثير العوامل المناخية في القطاع الفلاحي.

كما أنه لا يسعنا هنا إلا أن نلفت النظر إلى الارتفاع المضطرب للمديونية والتي وصلت لمستويات قياسية وغير مسبوق مما ينعكس سلبا على سعر الفائدة المعمول بها وعلى مستوى السيولة الممكن استعمالها من طرف المقاولات.

كما أن نفقات الاستثمار وإن ارتفع حجمها الإجمالي إلى 189 مليار درهم، فإن مستواها لا يزال ضعيفا نسبيا مقارنة مع الحاجيات الكبيرة للبلاد، خصوصا وأن معدل الانجاز السنوي المتوسط للاستثمارات ينحصر في حوالي 60%، مما يتعين العمل على تجاوزه.

وعلى العموم، فإن تحسن المؤشرات الماكرو اقتصادية لا يجب أن يكون هدفا في حد ذاته ولكن وسيلة من بين وسائل أخرى توفر الشروط الموضوعية لنمو قوي ومستدام.

وفي هذا الإطار، يجب مواصلة دعم الطلب ودعم الإنتاج عبر تسريع التصنيع وتحفيز الاستثمار ودعم المقاولات وتعزيز النموذج التنموي الاقتصادي على نحو أكثر إدماجا بغرض تقليص الفوارق الاجتماعية وخلق مناصب شغل ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى.

ما رأيكم في الحمولة الاجتماعية لهذا القانون؟

اعتبرنا كفريق يمثل الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن هناك جهود بذلت في مجال التنمية الاجتماعية ولكن النقص لازال حادا في هذا المجال ولا أدل على ذلك من التوجيه الملكي للحكومة من أجل وضع برنامج للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية التي تشكل عائقا حقيقيا في وجه التنمية.

صحيح أن كل الوزارات التي تؤطر القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتضامن والأسرة خصصت لها ميزانيات تجاوزت في جانبها «التسيير والاستثمار» مبلغ 60 مليار درهم، لكن الحمولة لا تقاس بمبالغ الاعتمادات فقط، ولكن بنجاعة السياسات والبرامج أيضا. ونحن في المغرب لازلنا نعاني من ضعف تعليمنا وخدماتنا الصحية. ولا يجب علينا أن نعتبر هذين القطاعين الاجتماعيين بالمفهوم السلبي للكلمة والتي تعني المساعدة والدعم، ولكن كميدان للاستثمار المنتج.

وجهة نظر

فقطاع رجال الأعمال المنضوون تحت لواء الاتحاد العام لقوات المغرب يقيمون ايجابيا بعض البرامج ذلت الطابع الاجتماعي لكنهم لازالوا ينتظرون إصلاحات كبرى في مجال الجبايات والحد من الآثار السلبية للقطاع غير المهيكل على تنافسية المقاولات المواطنة. صحيح أن البرنامج الحكومي كان متفائلا في مجال نسب التنمية التي لم تحقق كل مستوياتها ولكنه تقدم في مجال عصنة القطاع الزراعي من خلال برامج مخطط المغرب الأخضر وتطوير القطاع الصناعي عبر المرور إلى سرعة أكبر في مجال التنمية الصناعية، لازالت هناك انتظارات وتحديات في مجال تغيير بنيات الإنتاج ومواجهة معضلة البطالة وحسن تدبير الاستثمار العمومي.

لماذا طالبت الأحزاب السياسية بتجريم التملص الضريبي. ماذا تفسرون إذن المقاومة التي لقيها هذا المقترح من طرف الهيئة التشريعية؟

قبل الإجابة عن سؤالكم، لابد من إبداء ملاحظة حول كلمة «مقاومة» التي وردت في سؤالكم لأنها تعطي إيحاء سلبي بصورة غير دقيقة كون الهيئة التشريعية وقفت ضد إجراء تجريم التملص الضريبي والتي طالبت به على حد قولكم. وهذا غير وارد.

يجب التنبيه أن التجريم منصوص عليه في المدونة العامة للضرائب، وان الاتحاد العام لمقاولات المغرب كان مساهما فعلا في مناظرة 2013 لإصلاح المنظومة الضريبية، ووضع ميثاق ضد كل الممارسات التي يمكن أن تضر بالاقتصاد الوطني والحقوق الاجتماعية والقوانين المنظمة للموارد العمومية في مجال الضرائب والجمارك. كما تجب الإشارة إلى أن المقاولات قد طالبت باستمرار في الإصلاح الضريبي وبمعالجة كل المشاكل المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة وعن ملاءمة مقتضيات الضريبة على الشركات للمقاولات الصغرى. ولزال الاتحاد العام لمقاولات المغرب ملتزما بمقتضيات الاتفاقية التي تم التوقيع عليها مع وزارة الاقتصاد والمالية على هامش المناظرة الوطنية لعام 2013. صحيح أن دعم الاستثمار يجب أن يتم تحصينه بعدم التهويل والاتجاه إلى التخويف. يجب البدء أولا بمواجهة القطاع غير المهيكل في تجلياته الكبرى ولا نقصد هنا الحرف الصغيرة التي تمارسها بعض الفئات الاجتماعية الهشة.

ومعلوم أن أحكام المادة 192 من المدونة العام للضرائب على جزاءات جنائية تطبق في بعض حالات التهرب الضريبي وتتمثل في فرض غرامة تتراوح ما بين 5.000 و 50.000 درهم وفرض عقوبة حبسية من شهر إلى ثلاثة أشهر في حالة العود.

كما يؤسس لمرحلة جديدة في مسلسل تعزيز الشفافية وتكريس مبادئ النجاعة والتتبع والتقييم وضبط وعقلنة نفقات التسيير.

كما يسعى إلى إرساء نموذج تدبيري عصري وفعال للمالية العمومية، حيث أن هذا التدبير العمومي سينتقل مستقبلا إلى تدبير لبرامج متعددة السنوات ومحكوم بالنتائج بناء على مشاريع وبرامج واضحة ومحددة.

وبخصوص مواكبة هذا الإصلاح من طرف المؤسسة التشريعية، يجدر التذكير بأن دخول القانون التنظيمي الجديد للمالية حيز التنفيذ، سيسمح للسلطة التشريعية عند مناقشة قوانين المالية بالوقوف على مدى مراعاة أحكام ومقتضيات هذا القانون ومتابعة تنزيلها وذلك بغية إرساء القواعد والمبادئ الأساسية للحكامة المالية ومن خلال ذلك، تجسيد حضور قوي للبرلمان بغرفته على مستوى إحدى مهامه الرئيسية.

غير أن تنزيل هذا الإصلاح يبقى مرهونا بمدى توفر الدعم اللازم للمؤسسة التشريعية للقيام بأدوار التتبع الموكولة لها، ومدى تعبئة كافة القطاعات والمؤسسات في مسلسل هذا الإصلاح وذلك وفق المخطط الإجرائي للتنزيل الذي يقره القانون التنظيمي للمالية والذي يمتد لمدي 5 سنوات ابتداء من فاتح يناير 2016.

وفي هذا الإطار يتعين وضع هيكلية لوزارة الاقتصاد والمالية تؤهلها لتنفيذ هذا القانون، مع ضرورة تغيير الخطاب والتقارير والمزاوجة بين منظور الوسائل ومنطق النتائج والأهداف ومؤشرات الأداء، خصوصا بالنسبة للتدابير الكبرى، حتى يتسنى الاستئناس بالمقاربة الجديدة المرتقبة.

كما يتعين إحداث هيئة استشارية تعنى بمتابعة تنفيذ إصلاح المالية العمومية واقتراح التوجهات الكبرى لسياسة المالية للدولة، تضم بالإضافة إلى الحكومة والبرلمان مؤسسات حكومية وغير حكومية، على غرار ما هو معمول به في بعض الدول الأوروبية التي سارعت إلى إحداث مثل هذه الهيئات مثل السويد وألمانيا وإنجلترا.

يعتبر قانون مالية 2016 الأخير في الولاية التشريعية الحالية. كيف تقيمون حصيلة الحكومة وإلى أي حد تتلاءم مع التصريح الحكومي؟

كما تعلمون تعتبر هذه السنة هي الأولى بالنسبة لمجلس المستشارين والأخيرة في عمر مجلس النواب، فتقييمنا لن يكون للحصيلة من داخل المؤسسة التشريعية بل من خارجها.

وجهة نظر

ذلك أن تركيز الوعاء الضريبي على عدد محدود من الملمزمين كشف في بعض الأحيان عن ضعف المواطنة الجبائية، مما يستلزم معالجة هذا الوضع على اعتبار أنه يسيء إلى النظام الجبائي لسببين رئيسيين و هما الضغط الجبائي المرتفع على المواطنين المساهمين فقط و التنافسية غير المشروعة بين المقاولات التي تؤدي ضرائبها وتلك المتملصة منها.

ومن ضمن التوصيات المنبثقة عن المناظرة السالفة الذكر، إقرار نظام للجزاء لردع حالات الغش الضريبي والعود بصرامة.

هذا ولم تتمكن الحكومة من تفعيل التوصية أعلاه والمنبثقة من المناظرة الوطنية حول الجبايات وذلك لأسباب سياسية وانتخابية بالدرجة الأولى.

ومهما يكن في الأمر، فإنه من أجل محاربة فعالة للغش الضريبي، يتعين حالياً تدعيم وسائل عمل الإدارة الجبائية. ذلك أن الجهود المبذولة لمحاربة الغش تعاني من خصائص في عدد الموظفين، مما يستوجب معه تعزيز الفرق المكلفة بالمراقبة وكذا تكوين الأطر المعنية في مجال المساطر الخاصة بالمراقبة.

زيادة على تعزيز الموارد البشرية، تتطلب محاربة ظاهرة الغش الضريبي كذلك اندماجا أحسن لمختلف الإدارات المعنية (المديرية العامة للضرائب والإدارة العامة للجمارك والضرائب غير المباشرة ومكتب الصرف والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).

كما يتعين التأكيد على ضرورة التنسيق الجيد لعمل مختلف هذه الإدارات، لا سيما عبر تسريع اعتماد الرقم التعريفي الوحيد الذي يمكن من تسهيل الاندماج وتقاطع قواعد البيانات.

وتطبق الجزاءات الجنائية أعلاه في إطار مسطرة خاصة تنص عليها المادة 231 من نفس المدونة وهي معاينة المخالفات في إطار مراقبة ضريبية، تقديم شكاية من طرف الإدارة مسبقا إلى لجنة المخالفات قصد الاستشارة و إحالة الشكاية الرامية إلى تطبيق الجزاءات إلى وكيل الملك المختص.

وفي إطار مشروع قانون المالية لسنة 2016، تم اقتراح التدابير التالية :

- حذف الحد الأدنى للغرامة والإبقاء على الحد الأقصى المحدد في 50.000 درهم؛
 - إلغاء حالة العود؛
 - تحديد عقوبة الحبس من شهر إلى سنتين عوض شهر إلى ثلاثة أشهر؛
 - تتميم الحالات التي يمكن أن تطبق فيها الجزاءات الجنائية بحالة عدم الإدلاء بالإقرارات المتعلقة بممارسة أنشطة مهنية لمدة تفوق أربع سنوات؛
 - توضيح الحالات التي تطبق فيها المسطرة الجنائية؛
 - منح الصلاحية لوزير المالية لإحالة الشكاية مباشرة إلى وكيل الملك المختص.
- وبتعديل تقدمت به فرق الأغلبية بمجلس النواب وصدق عليه بالإجماع، تم حذف التدابير المقترحة والإبقاء على النصين الأصليين للمادتين.
- وفي هذا الإطار يجدر التذكير أن أعمال المناظرة الوطنية حول الجبايات المنظمة يومي 29 و30 أبريل 2013 تضمنت أوراها عمل تناولت عدة مواضيع من بينها محاربة الغش الضريبي.

حوار مع الدكتور محمد الأعرج، رئيس الفريق الحركي بمجلس النواب

من موقع الأغلبية الحكومية، اختارت مجلة المالية إجراء هذا الحوار مع د. محمد الأعرج، رئيس الفريق الحركي بمجلس النواب، حيث تناولت معه فرضيات القانون المالي وحمولته الاجتماعية وقضية التهرب الضريبي. هذا الحوار شكل أيضا مناسبة لاستعراض رأيه حول الحصيلة الحكومية.



هوامش حقيقية للتحكم في عجز الميزانية، وذلك بالنظر إلى تراجع كلفة الفاتورة الطاقية. وبالتالي فإن الفرضيات التي اعتمدت في إعداد قانون المالية، تعتبر أكثر عقلانية و أكثر ضبطا، بالنظر إلى الدينامية التي تخلقها المقترضات الجديدة للقانون التنظيمي للمالية.

ومن هذا المنطلق، حدد قانون المالية نسبة تحقيق معدل النمو للناتج الداخلي الخام في 3% وتقليص عجز الميزانية في حدود 3.5% من الناتج الداخلي الخام، وذلك بناء على فرضيات تحدد توقع محصول زراعي من الحبوب يبلغ 70 مليون قنطار ومعدل تضخم في حدود 1.7% من الناتج الداخلي الخام ومتوسط سعر برميل البترول في 61 دولار ومتوسط سعر غاز البوتان في 450 دولارا للطن .

هذه كلها فرضيات واقعية لا تقر بها الحكومة فقط، بل مختلف المؤسسات المالية والاقتصادية ذات الصلة وطنيا ودوليا، تضع نفس الفرضيات، التي لا تستند على معيار سياسي بالطبع بل على معيار علمي وتقني حقيقي.

ما رأيكم في الحمولة الاجتماعية لهذا القانون ؟

على المستوى الاجتماعي، فقد جاء قانون المالية بمشروعين اجتماعيين كبيرين. يتعلق الأمر بالمشروع الوطني الكبير للعالم القروي والموجه إلى حوالي 12 مليون مغربي وذلك من أجل إنجاز حوالي 20.800 مشروع بغلاف مالي يبلغ 50 مليار درهم، مقسمة على سبع سنوات، تقوم على سد الخصاص في مجالات

كيف تقيمون الفرضيات التي بني عليها قانون المالية 2016 ؟

بداية، تشكل مناقشة أي مشروع قانون المالية محطة لتقييم السياسة العمومية و فرصة لإعادة النظر في البرامج الحكومية وتقويمها. وفي هذا السياق، فقانون المالية لسنة 2016 يتميز بطبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة، حيث يصادف هذا القانون إتمام تنزيل المقترضات الدستورية الجديدة المتعلقة بالمالية العامة من خلال صدور القانون التنظيمي للمالية، واستكمال باقي مضامين البرنامج الحكومي الذي التزمت به أول حكومة بعد إقرار دستور فاتح يوليوز 2011، بالإضافة إلى تنزيل ورش الجهوية المتقدمة من جهة أخرى. ومع الاعتراف بخصوصية السياق العام الذي ولد فيه هذا المشروع، حيث الاستعداد للانتخابات التشريعية و استكمال الصرح الدستوري الجديد بإصدار باقي القوانين التنظيمية، يبقى قانون المالية لسنة 2016 اختبارا حقيقيا لقدرة الفاعلين على استيعاب ثقافة جديدة في التدبير العمومي تروم الانتقال من التدبير القائم على أساس الوسائل إلى منهجية جديدة تركز على أساس تحقيق النتائج وتؤسس لمنطق الشفافية وتقدير الحساب و تقييم السياسات العمومية.

إعداد قانون المالية لسنة 2016 تم في سياق يتسم باستمرار ندرة الموارد المالية وتساعد حجم الاحتياجات و المطالب الاجتماعية، و في وقت تشهد فيه أسعار بعض المواد الأولية، و على رأسها المحروقات، تراجعاً مهما، مما يمنح الحكومة

وجهة نظر

لكن رغم كل هذه المجهودات، نلاحظ أنه لا زالت بالمغرب تظاهرات عدة لآفة الفقر يجب التصدي لها من خلال مراجعة طريقة الاستهداف الجغرافي للمبادرة الوطنية قصد الاستجابة بصفة أكثر ملاءمة لاحتياجات الساكنة المستهدفة. فالفقر والهشاشة يعتبران ظاهرتان تسودان في الوسط القروي بمعدل ثلاث مرات أكثر من الوسط الحضري. كما أننا نعتبر بأن البطالة لا زالت تشكل معضلة المعضلات رغم الجهود المبذولة، التي في نظرنا لا يمكن التخفيف من حدتها بدون تحقيق تنمية اقتصادية قوية.

يعتبر قانون مالية 2016 الأول في مسلسل تنزيل القانون التنظيمي للمالية الجديد. في نظركم ما الجديد الذي أتى به هذا القانون التنظيمي وما هي التدابير التي يجب اتخاذها من طرف المؤسسة التشريعية من أجل مواكبة هذا الإصلاح؟

مما لاشك فيه أن الرهانات المطروحة على قانون المالية المقبل ذات وقع مهم، و لن تلخصها بعض التدابير الجبائية المعزولة، بل تستلزم أن يكون روح الدستور المالي الجديد للدولة، و الذي هو القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13 بتاريخ 2 يونيو 2015، قاعدة تحكم وتؤطر المقتضيات التشريعية الواردة في هذه الوثيقة المالية، و ذلك على مستوى تكريس نجاعة الأداء العمومي و برمجة السياسات العمومية.

إن القانون التنظيمي للمالية الجديد، الذي أسماه الدستور المالي الجديد، إلى جانب أحكام مرسومه التطبيقي الصادر بتاريخ 15 يوليوز 2015، سيجعل من قانون المالية يؤسس لإطار معياري جديد قائم على الأهداف و مؤشرات الأداء، و التي ستعزز من نجاعة أداء التدبير العمومي، بما يسمح بالانتقال من الحكامة المرتكزة على المساطر إلى الحكامة القائمة على الأهداف.

لذى نرى أن الحكومة عند وضعها لمشروع قانون المالية لسنة 2016 قامت بإحداث مقتضيات جديدة همت بالأساس النفقات المتعلقة بالتسديدات و التخفيضات والإرجاعات الضريبية، ومراجعة هيكلية جدول توازن موارد و تكاليف الدولة، علاوة على تقديم التقارير المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي لإغناء المناقشة البرلمانية. كل هذه الإصلاحات أثرت على النقاش العمومي داخل لجنتي البرلمان لا من حيث المضمون ولا من حيث الشكل انطلاقا من فلسفة جديدة حددت معالمها بناء على المقتضيات الجديدة للدستور المالي الجديد، وأصبحت جل النقاشات تكتسي طابع التقنية والمحاسبة والمساءلة المالية عوض الخوض في العموميات.

متعددة، وهو المشروع الذي شكل على الدوام مطلبا تاريخيا لنا في الحركة الشعبية منذ فجر الاستقلال إلى الآن، والقاضي بتحويل هذا الفضاء من مجال تربي يجتر المشاكل ومختلف أصناف التهميش والدونية وانتشار مختلف مظاهر العجز الاجتماعي، إلى قطب استثماري وتنموي كبير. والمشروع الثاني، مرتبط بضمان استدامة صندوق التماسك الاجتماعي.

و تجدر الإشارة إلى أنه منذ إقرار قانون المالية لسنة 2013، أصبح القطاع الاجتماعي يستأثر بحيز مهم من الميزانية العامة للدولة، و الذي رصدت له اعتمادات مالية مهمة ناهزت 4 مليارات درهم في إطار صندوق التماسك الاجتماعي ضمن قانون المالية لسنة 2015. كما تم تفعيل صندوق التعويض عن فقدان الشغل و الذي يمثل استجابة للتحديات الاجتماعية التي تطرحها العولمة على المقاولات الصغرى و المتوسطة.

كما أن تخليد المغرب، على غرار باقي بلدان المعمور، قبل أسابيع قليلة، لليوم العالمي لمكافحة الفقر، شكل مناسبة للوقوف عند الجهود المبذولة، وتلك التي ينبغي القيام بها للقضاء على هذه الآفة، التي تطال فئات و شرائح مجتمعية، بدرجات متفاوتة، في المدن والبادي على حد سواء. و تصادف هذه السنة مرور عقد من الزمن على إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي خلقت من أجل الانضمام إلى الجهود المبذولة طيلة عقود لمواجهة آفة الفقر والحد من انتشاره، حيث بادرت كل الأجهزة المعنية إلى وضع مكافحة الفقر في صدارة أولويات سياستها الاجتماعية، سواء عبر الرفع التدريجي من الاعتمادات المالية الموجهة إلى القطاعات الاجتماعية، لتصل حاليا إلى 55 في المائة من ميزانية الدولة، أو عبر تكثيف وتسريع وتيرة إطلاق وإنجاز البرامج والمبادرات التي تستهدف الفئات التي تعاني من الهشاشة والفقر بمختلف أشكاله. وهكذا بلغ عدد المواطنين المغاربة الذين تم انتشالهم من براثن الفقر، خلال العقد الماضي لوحده، حوالي مليوني مواطن، وذلك بفضل الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية وغير الحكومية، وكذا بفضل تضافر عوامل أخرى.

هناك إذن العديد من البرامج ذات البعد الاجتماعي التي أفلحت فيها الحكومة في نظرنا و الدليل على ذلك مثلا دعم الأرامل والزيادة في منح الطلبة و الرفع من ميزانية وزارة الصحة، وتخفيف أمانة الأدوية، وتزايد عدد المستفيدين من نظام راميد. و الآن هناك برنامج لدعم الأشخاص المعاقين عديمي الحركة الذين لم يتمكنوا من متابعة دراستهم، بالإضافة إلى برنامج «تيسير» وغيرها من البرامج الاجتماعية التي لا يتسع المجال لسردها كلها.

وجهة نظر

الحكومة التي تتوفر على كل المعطيات ودراسات الأثر. البرلمان بدوره يحاول معالجة الظاهرة عن طريق التعديلات على مشروع قانون المالية وهناك تعديلات تقبل، وأخرى لا تقبل تأسيسا على توازنات القانون المالي، لكنها تأخذ نصيبها من الدراسة وقد تأتي بها الحكومة في القوانين المالية المقبلة. نحن بالعكس مع توسيع الوعاء الضريبي وإدخال القطاع غير المهيكّل إلى دائرة التقنين ومحاربة التملص والتهرب الضريبي، لكن نحن كذلك مع عدالة جبائية حقيقية، وتشدد الحكومة في محاربة كل الأشكال التدليسية التي يتم اللجوء إليها من طرف بعض المقاولات التي تعلن سنويا الإفلاس مع الاستمرار في أنشطتها. وبهذه المناسبة أدعو إلى الحرص على ألا تبقى النظرة السائدة إلى الضريبة كونها عبارة عن إكراه، بل عاملا من عوامل إرساء الرابطة الاجتماعي والتعبير عن التضامن، وتحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية ودافعي الضرائب التي كثيرا ما يطبعها التصادم، وتوخي العدالة الضريبية. فعبء الضريبة على الشركات تتحمله تقريبا 2% من المقاولات، و73% من الضريبة على الدخل مصدره الأجراء، والكثير من سلسلة الانتاج والتوزيع تبقى خارج مجال الضرائب، والباقي يتحمله القطاع المهيكّل ولاسيما المقاولات الأكثر شفافية. كما أن نظام العقوبات لا يطبق إلا على دافعي الضرائب حسني النية، علاوة على أن الإعفاءات الضريبية يجب أن تكون منصفة، وألا يترتب عليها مفعول الربيع. وعموما فإن فريقنا يدعو إلى إصلاح شمولي للمنظومة الضريبية خارج زمن القانون المالي، اعتبارا من جهة لكون الضرائب تساهم في مداخيل الدولة بـ 72%، واعتبارا من جهة أخرى لكون هذا النظام يجب تكييفه في كل وقت مع محيطه الاقتصادي والاجتماعي.

يعتبر قانون مالية 2016 الأخير في الولاية التشريعية الحالية. كيف تقيمون حصيلة الحكومة، وإلى أي حد تتواءم مع التصريح الحكومي ؟

حصيلة الحكومة لا يمكن اختزالها فيما تحقق أو لم يتحقق خلال هذه الولاية فقط وإنما الأمر يتجاوز إلى المشاريع والاستراتيجيات التي سنت خلال هذه الولاية التشريعية. فالحكومة الحالية عملت بوتيرة مزدوجة قل نظيرها بحكم أنها أول حكومة ما بعد دستور 2011. وبطبيعة الحال فإزدواجية الأدوار كما قلت تأتي من كونها حكومة منزلة لمختلف المقتضيات الدستورية التي نص عليها الدستور في شتى الميادين القانونية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. زد على ذلك الدور الاعتيادي لأي حكومة في العالم من خلال الإشراف على وضع السياسات العمومية وتنفيذ البرنامج الحكومي و متابعة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية. ولا بأس من أن نذكر بعض نجاحات هذه الحكومة، فهي حكومة قد حافظت على الاستقرار والأمن في ظل مناخ إقليمي ودولي يتسم بالتوترات والتهديدات الأمنية، هي حكومة عملت بانسجام تام مع جلالة الملك، كما أنها حققت مناعة للاقتصاد الوطني وأولت اهتماما خاصا للهاجس الاجتماعي. كما وضعت لأول مرة في تاريخ المغرب مخططا تشريعيًا تحاول تنزيله، وأشرفت على الانتخابات الجماعية وفتحت ورش إصلاح العدالة. وقد كانت ناجحة بكل المقاييس رغم الإشكالات والإكراهات والظروف والسياسات الضاغطة المصاحبة لعمل الحكومة .

طالما طالبت الأحزاب السياسية بتجريم التهرب الضريبي. ماذا تفسرون إذن المقاومة التي لقيها هذا المقترح من طرف الهيئة التشريعية ؟

نحن مع تجريم التهرب الضريبي، وليس هناك رأي يقول العكس داخل المؤسسة التشريعية. نحن نعمل بتوافق مع

حوار مع الدكتور عبد العزيز العبودي، مقرر لجنة المالية، عضو الفريق الاشتراكي

من أجل تسليط الضوء على بعض القضايا التي استأثرت بنقاش داخل قبة البرلمان وخارجه، وتنويعا لزوايا الرؤية، اختارت المالية إغناء هذا الملف بحوار مع برلماني من موقع المعارضة ويتعلق الأمر بالسيد عبد العزيز العبودي، مقرر لجنة المالية وعضو الفريق الاشتراكي بمجلس النواب.



كيف تقيمون الفرضيات التي بني عليها قانون مالية 2016؟

تتمثل الفرضيات التي بني عليها قانون مالية 2016 في توقع محصول زراعي من الحبوب يصل 70 مليون قنطار ومعدل تضخم في حدود 1,7% من الناتج الداخلي الخام، ومتوسط سعر برميل البترول في 61 دولار ومتوسط سعر غاز البوتان في 450 دولار للطن و 9,5% دراهم كمتوسط لسعر صرف الدولار. وهي فرضيات هشة لا تمتلك الحكومة الهامش المريح لتثبيتها في الحدود المتوقعة. فأسعار المواد الطاقية ستظل رهينة بتقلبات السوق الدولية. والمحصول الزراعي بات، قبل إقرار قانون مالية 2016، غير مضمون بفعل تأخر التساقطات المطرية، والتنبؤ بمستوى محصول السنة الفلاحية قد لا يتجاوز الحد المتوسط، الشيء الذي سيؤثر في معدل التضخم ما لم تتخذ الحكومة تدابير ملموسة ونافذة للتحكم في الأسعار وتحصيل الموارد الغير محصلة في حدود قصوى ممكنة، وتقليص الهدر الاستثماري المرافق لعدة برامج ومشاريع إلخ... يبقى مشروع قانون المالية لسنة 2016 مندرجا في سياق تدبير حكومي للشأن العام المغربي وفق منظور قاصر واستسلامي أمام عوامل التحولات والإكراهات الظرفية والمبادرات التجزيئية.

فلا تستقيم جدوى الميزانية السنوية، ولا تثبت نجاعتها ومصداقيتها إلا بمقدار ما تساهم في تحقيق تراكمي لأهداف اقتصادية وثقافية وسياسية مجتمعية مخطط لها على المدى المتوسط والبعيد.

فباستثناء بعض المرجعيات الإنشائية والوعود العامة، لا ينبني مشروع قانون المالية لسنة 2016 على مخطط وطني يحدد على

المدى المتوسط والبعيد توجهات واختيارات الدولة، والغايات والأهداف المتوخاة، والبرامج والمشاريع المرسومة لتحقيقها. هناك مبادرات قطاعية بصيغ رؤى إستراتيجية أو برامج أو مخططات، لكنها تفتقد للاندماج ضمن مخطط وطني تركيبي ضامن لتناغمها ومحدد لسياسات وآليات ووسائل تجسيدها الفعلي والملموس، وتتبعها وتقييم أثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في الواقع المجتمعي الحقيقي. ومجمل القول، فإنه يتأكد مواصلة اعتماد الحكومة منهجية ابتدال إعداد وصياغة مشروع قانون المالية بجعله عملية سنوية روتينية.

إن اهتداء هذه الحكومة إلى حلول جذرية كفيلة بإرساء نموذج إنمائي يستوعب المعضلات السالفة الذكر ويقي من أثارها السلبية ليس في مقدرتها. فهي مستسلمة لواقع حالها، مقترحة نفقات عادية بمبلغ 216,9 مليار درهم، أي أقل بنسبة 1% من مبلغ ميزانية 2015، واستثمارا عموما يساوي نفس المبلغ المرصود سنة 2015، أي 189 مليار درهم. فيما تقدر زيادة نفقات فوائد الدين الداخلي بنسبة 6.7% والدين الخارجي بنسبة 5.3%.

بالنسبة للاستثمار، وكما هو معلوم فإن توسع وتطور النشاط الاقتصادي على أهمية النفقات الفعلية للاستثمار العمومي. هذه النفقات التي، حتى من الناحية التوقعية، ظلت في مستوى متوسط وطني يناهز 187 مليار درهم خلال الفترة 2016-2012.

ومقارنة مع الناتج الداخلي الخام، فإن نسبة نفقات الاستثمار العمومي خلال هذه الفترة انخفضت من 22,2% سنة 2012 إلى 18,3% سنة 2016.

وجهة نظر

في نفس السياق، وإذ تعول الحكومة على جعل الجهوية مرتكزا أساسيا لتحقيق التوازن المأمول بين دينامية النمو، ودينامية الإدماج الاجتماعي والحد من الفوارق المجالية، فإنها جعلت صندوق التأهيل الاجتماعي تحت إمرة رئيس الحكومة وصندوق التضامن بين الجهات تحت إمرة وزارة الداخلية دون تزويدهما بأي درهم، ومدا خيل ضريبية لفائدة الجهات. وتؤدي جميع الإجراءات المتخذة إلى توقع توفير 4 مليار درهم لانطلاق الجهوية المتقدمة بما يعلق عليها من آمال. والسؤال المطروح هو هل يمثل هذه التدابير يمكن انطلاق جهوية جديدة تخص 12 جهة متباينة التركيبة الديموغرافية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟. فأمام المعضلات البنيوية المقلقة التي تطبع مختلف الجهات، يعلق مشروع قانون المالية لسنة 2016 الآمال على تفعيل الجهوية لتحقيق التوازن بين النمو والإدماج الاجتماعي والحد من الفوارق الجهوية. وهي آمال مستحيلة المنال بفعل محدودية الاستثمارات العمومية وضعف الإمكانيات التمويلية لدى الجماعات المحلية والجهات.

إن ما يقترحه هذا المشروع من رصد 4 مليار درهم لفائدة الإثني عشر جهة، لا يجعل كل واحدة منها تحصل في المتوسط إلا على حوالي 333 مليون درهم، أي كلفة مشروع أو مشروعين من الحجم الجهوي الكبير!

والحكومة تظل مستندة على نموذج نمو أبان، على امتداد العقود السابقة، محدوديته في احتواء وتجاوز المعضلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى حيث تكثفي بتدبير مخلفات أخطاء واختلالات الماضي وإكراهات الحاضر والمستقبل القريب، وتتجنب الخوض في أي منظور استراتيجي واستشراقي بديل، معركة دوما عن فهم واقع الحال وواعظة وداعية بالتوفيق في الحصول على ما هو أحسن، مستشهدة في ذلك بمبادرات لا تعدوا أن تكون مسكنات ظرفية وعمليات ترميمية لن تصمد الموارد المرصودة لها وطرق تدبيرها في استناباتها كعامل تنموي بنيوي مستديم يساهم في تثبيت رقي الوضع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية على المستوى المجتمعي الشامل.

يعتبر قانون مالية 2016 الأول في مسلسل تنزيل القانون التنظيمي للمالية الجديد. في نظركم ما الجديد الذي أتى به هذا القانون التنظيمي وما هي التدابير التي يجب اتخاذها من طرف المؤسسة التشريعية من أجل مواكبة هذا الإصلاح؟

إن مقتضيات القانون التنظيمي للمالية في نسخته الأخيرة، المحينة والمتممة لنسخ سابقة، لا تعدوا أن تكون مقتضيات

وعلى كل حال، فإن تجميد نفقات الاستثمار العمومي المتوقعة، ناهيك عن إلغاء 15 مليار درهم من طرف الحكومة في أبريل 2013، وترحيل جزء مهم منها من سنة إلى أخرى، قد يؤدي إلى الحد من عجز الميزانية أو الخزينة، لكنه يضعف فعلا قدرات الدولة في إحداث فرص توسع النشاط الاقتصادي الوطني ويحيل دون الرفع من نسبة النمو، وبالتالي ينتج عنه إهدار إمكانيات إحداث مناصب شغل إضافية وإضاعة فرص تقليص معدل البطالة ودعم القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

في ظل هذه الظروف والممارسات المبطنة للتنمية، لجأت الحكومة باستمرار إلى الاقتراض الداخلي والخارجي. وأدى اختيارها هذا إلى ارتفاع حجم دين الخزينة من 440 مليار درهم سنة 2011 إلى 723 مليار درهم متوقعة برسم سنة 2016، ممثلة بذلك 67% من الناتج الداخلي الخام المتوقع برسم سنة 2016.

وبالنظر إلى تحملات فوائد دين الخزينة، فقد انتقلت من 18,6 مليار درهم سنة 2011 إلى 29 مليار درهم متوقعة برسم سنة 2016.

إن كل هذه المؤشرات، المرتفعة باستمرار، نتيجة لنهج هذه الحكومة واعتمادها على فرضيات ضعيفة، تمس فعلا هامش السيادة الوطنية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية على المدى المتوسط أو البعيد. وستكون هذه الحكومة مسؤولة على أية صعوبات من هذا القبيل قد تعترض بلادنا مستقبلا.

ما رأيكم في الحملة الاجتماعية لهذا القانون؟

في البداية أشير إلى أننا لا نقيس الحملة الاجتماعية لقانون مالية 2016 بنسبة الاعتمادات المفتوحة لفائدة القطاعات الاجتماعية من الغلاف الإجمالي للاعتمادات المتوقعة برسم السنة، لأنها اعتمادات تسخر عامة لبنود تسييرية ولأخرى تجهيزية، تمثل فيها تلبية الحاجات الاجتماعية الفعلية للسكان الجزء اليسير الذي لا يرقى إلى المفهوم الفعلي لمحاربة الفقر والهشاشة والحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

هذا في الوقت الذي يدل الواقع على انتشار الفقر بين الساكنة القروية والحضرية، واستدامة عزلة المناطق النائية والوعورة، وتدني إمكانيات الولوج إلى الحقوق الأساسية عبر مختلف المجالات الجهوية، وحدة التباينات الجهوية على صعيد توفر البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عما يعرفه قطاعا التربية الوطنية والصحة من اختلالات واختناقات تنعكس سلبا على الساكنة القروية والحضرية ذات الدخل المنعدم أو المحدود.

ومتماسكة، بيئة التمويل والبرمجة الزمنية والمالية وآليات التتبع والتقييم والتقويم، وتضمنها مخططا متوسط وبعيد المدى يؤمن تناسقها وإيجابية أثارها المثلى، القابلة للتقييم في الواقع المجتمعي الملموس على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فهي تظل مكتفية بتبني برامج أو مشاريع قطاعية متناثرة، ضعيفة أو منعدمة الارتباط. تلكم حالة المغرب الأخضر، وبرنامج التنمية البشرية المستدامة، والبرنامج الطاقوي، الخ.... وحتى تتضح صورة ما نقصده، نسائل الحكومة بكافة القطاعات التي تشرف عليها: كم هو صافي إحداث مناصب الشغل القارة والكريمة التي مكنت منه هذه البرامج؟ كم هو الحجم الكلي والفردى المتوسط للصافي الإضافي من الدخل الذي قد تكون أحدثته؟ وإلى أي حد ساهمت في الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية؟.

إن ما يمكن الجزم به، هو أن القانون المالي السنوي، مشفوعا بهيأة فعالة وناجعة لتعبئة التمويل الإجمالي، أداة من الأدوات العملية لتأطير وتسريع التنمية المجتمعية. وما لم يسخر لهذه الغاية، فسيكون عائقا لها. كما سيصعب، في هذه الحالة، على المؤسسة التشريعية استبيان المسار التنموي العام، الشامل، المتكامل والمندمج والمستدام للمجتمع المغربي. بل قد يفضي الأمر إلى تجاذبات حول القطاعي أو الجهوي أو المحلي دون ترجيح أولوي لما هو اندماجي وعام لمغرب قوي ومتماسك ومتناغم.

يعتبر قانون مالية 2016 الأخير في الولاية التشريعية الحالية، كيف تقيمون حصيلة الحكومة، وإلى أي حد تتواءم مع التصريح الحكومي؟

إن قانون المالية لسنة 2016، كما قدم نصا وترقيما، لا يختلف عن سابقه. ولم يستشعر واضعوه بأنه قانون نهاية ولاية الحكومة القائمة، بحيث كان يجب أن يكون مدعما بما أنجزته من الأهداف المعبر عنها في التصريح الحكومي المقدم أمام البرلمان خلال شهر يناير 2012، وما تنوي استكمالها برسم المشروع المعروض عليه، وما سيتجاوز إنجازه وتحقيقه أفق 2016.

ويتضح جليا بأن الحكومة نقضت وعودها في عدة مجالات من أهمها على سبيل المثال، لا الحصر، نسبة النمو الاقتصادي ونسبة البطالة وقدرة امتلاك الشفافية والفعالية.

فعلى مستوى النمو الاقتصادي، وعدت الحكومة، بموجب تصريحها في شهر يناير 2012، بتحقيق نسبة نمو للاقتصاد

محددة لمبادئ ومكونات وطرق وضع وتدبير وتنفيذ الميزانية السنوية. ويغلب عليه هاجس الحفاظ على التوازن المالي المبني على المتاح من الموارد التي يحددها واضعوه انطلاقا من أن المصلحة العامة تقتضي الحفاظ على التوازن المالي. فالفصل الأول من القانون التنظيمي رقم 13-13 لقانون المالية المتعلق بالقوانين المالية والمبادئ الخاصة بالميزانية، وخصوصا المادة الخامسة منه، ينص على إعداد قانون المالية استنادا إلى برمجة ميزانية ثلاث سنوات تحين كل سنة لملاءمتها مع تطور الظرفية المالية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. هذه البرمجة يراد لها أن تصبح سارية المفعول ابتداء من سنة 2019، بعد فترة تجريبية بانخراط قطاعات وزارية متتالية. ويراد أن ترافق بمنهجية تروم نجاعة الأداء اعتمادا على تحديد البرامج والأهداف المرتبطة بها وكذا المؤشرات التي تمكن من قياس النتائج المحققة. الشيء الذي يعني أربع سنوات تمريبية أخرى قد لا تجدي نفعاً ما دام التوجه الحكومي خارج إطاره الصحيح، الا وهو التعبئة الواسعة والناجعة لمصادر التمويل من أجل التنمية المجتمعية والتخطيط الاستراتيجي الشامل لها.

وإذ تنص المادة 17 من الفصل الثالث على توجيه نفقات الاستثمار بالأساس لإنجاز المخططات التنموية الاستراتيجية والبرامج المتعددة السنوات بغية الحفاظ على الثروات الوطنية أو إعادة تكوينها أو تنميتها، فإنه لا يفصح بأن هذه المخططات قطاعية، ولا يولي اهتماما لمخطط وطني استراتيجي مدمج ومناغم لها. أي بمقتضى القانون التنظيمي للمالية يراد إسقاط التخطيط بمفهومه الوطني الاستراتيجي والشامل لتنمية اندماجية تراكمية ومستدامة. وهذا ما يتبين من هذه المادة التي تراجعت مقتضياتها عن مقتضيات المادتين 24 و25 من الفصل السادس، الباب الأول، للقانون التنظيمي رقم 7.98 لقانون المالية، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم 14.00، حيث يحصر منطوق هاتين المادتين التزامات الدولة في نطاق الحدود المعينة في قانون المالية للسنة بالنسبة للمخططات الموافق عليها من قبل البرلمان، وإمكانية منح الترخيصات الناتجة عن تنفيذ مخطط التنمية على أساس برامج تحدد التكلفة الإجمالية والقصوى لمشاريع الاستثمار المعتمدة.

وتبرز هذه العناصر الطابع الاستسلامي والتقصيري للحكومة المتمثل في عجزها بذل الجهود الضرورية لتكوين رؤية إستراتيجية للتنمية الوطنية الشاملة والمستدامة على المدى المتوسط والبعيد، وتجميع القدرات للنفاذ إلى تفعيلها بترجمتها إلى أهداف نوعية وكمية وصياغة برامج ومشاريع مندمجة

وجهة نظر

وخرات رفيعة المستوى والخبرة. كما أنه لا يستحضر العجز البين من المؤهلات والكفاءات الذي تعاني منه الجماعات المحلية ومختلف المصالح اللامركزية. وهو عجز يعيق الشروط الضرورية لإدارة التنمية المحلية إدارة فعالة وناجحة.

ونتيجة لإهمال الحكومة لهذه المعضلة الحساسة والخطيرة في واقعنا المجتمعي، فإنها بعيدة عن الوفاء بما التزمت به من تخفيض المعدل الوطني للبطالة إلى 8% في أفق 2016. فالمعطيات الراهنة تدل على أن هذا المعدل بلغ 10,1% في نهاية الفصل الثالث من سنة 2015. ولا يمكن للحكومة أن تخفضه إلى 8% في غضون الأشهر المتبقية من عمرها.

فيما يخص القدرة على امتلاك الشفافية والفعالية : يلاحظ نوع من المنهج الاتوائي في تناول التطور الاقتصادي والمالي، حيث يتم احتساب بعض المؤشرات على امتداد فترات متباعدة (2014-2008، 2014-2002، 2013-2001...)، دون إبراز التطور الحقيقي الحاصل منذ تولى هذه الحكومة المسؤولية إلى حدود سنة 2015، وهو التطور الذي يمكن من خلاله إصدار الحكم المناسب على نتائج التدبير الحكومي خلال الأربع سنوات المنصرمة من عمرها.

وسواء تعلق الأمر بالتقارير المصاحبة لمشروع قانون المالية لسنة 2016 أو الخطاب التقديمي له، ليس هناك مؤشرات تقييمية للنتائج المحققة خلال هذه الأربع سنوات استنادا على ما التزمت به الحكومة عند بداية ولايتها، بل هناك تهرب حتى من تبيان المجهود الإضافي الذي تعتمزم الحكومة إضافته برسم سنة 2016 مقارنة مع سنة 2015 وسنوات 2014 و 2013 و 2012 الداخلة في ولايتها بتوضيح ما استكملته من مشاريع وما أشرفت على إنجازها من مشاريع جديدة.

ويتجلى ذلك في السكوت عن مستويات إنجاز ميزانية 2015 ماديا وماليا حسب القطاعات والمشاريع حيث تم تفادي تقييم وتوقع حجم الاعتمادات المؤداة والاعتمادات الملتزم بها برسم ميزانية 2015 وتلك المتوقع ترحيلها لسنة 2016 حسب المشاريع والبرامج وقطاعات الانتماء. وهذا مظهر من مظاهر القصور الذي يفقد قانون المالية لسنة 2016 شروط الشفافية والمصدقية والاستعداد للمحاسبة والتقويم.

واستحضارا لضعف القدرة التدييرية للحكومة في تنفيذ توقعاتها، يلاحظ الحجم الهام للاعتمادات المرحلة من سنة لأخرى حيث تم ترحيل 18 مليار درهم للسنتين 2013 و 2014 و ترحيل 17

الوطني تصل في المتوسط 5,5% خلال فترة 2012-2016. لكن ما تم الوصول إليه، وما هو متوقع (5%) بنهاية سنة 2015 وما هو مستهدف (3%) من لدن الحكومة في أفق سنة 2016، يجعل هذه الحكومة بعيدة عما التزمت به أمام الشعب المغربي.

فما أنجزته، إضافة إلى ما تتوقعه، لن يمكنها، في أحسن الظروف، إلا من بلوغ نسبة نمو متوسطة تناهز 3,6%. وهي نسبة أضعف مما تحقق خلال فترة 1999-2005 (3,8%) و خلال فترة 2006-2011 (4,9%).

و على مستوى البطالة، تظل هذه الظاهرة مزمنة ومتفشية، خصوصا بالوسط الحضري ولدى الشباب المغربي حيث تشير تقديراتها إلى حوالي 38% كمعدل بطالة الشباب بالوسط الحضري والذي يتراوح عمره بين 15 و 24 سنة. ويرتفع هذا المعدل إلى 77% لدى الشباب من فئة 15-34 سنة من مجموع العاطلين على المستوى الوطني.

ورغم خطورة معضلة البطالة، في حجمها الحالي المتراكم، وتوقعها لتوسعها خلال السنوات المقبلة في ظل محدودية النموذج التنموي المتبع على إمكانات التشغيل، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2016 يظل مستندا على السياسات والآليات المعمول بها والتي أبانت عن عدم نجاعتها في امتصاص البطالة، وخصوصا لدى الشباب المكون والحامل لشهادات متوسطة وعليا، وذلك عوض التوجه إلى مراجعة هذا النموذج التنموي، علما أن المعطيات الإحصائية تبين ضعف وعدم انتظام صافي مناصب الشغل التي يمكن إحداثها والتي لم تبلغ سوى 1000 مناصب سنة 2012، و114000 مناصب سنة 2013، و21000 مناصب سنة 2014، بعدما بلغ 133000 مناصب سنة 2008.

أمام هذه المعضلة، لم تقترح الحكومة إلا اعتماد 710 مليون درهم بخصوص صندوق النهوض بتشغيل الشباب.

وما يبرز قصور الحكومة في التشخيص والاستشراف، اقتراحها إحداث 25998 منصب شغل برسم سنة 2016، منها 25948 مناصب موزعا على مختلف الوزارات و 50 مناصب لصالح رئيس الحكومة. وهذا العدد لا يستحضر الإفرغ المتوالي للإدارة العمومية من الأطر والكفاءات ذات التجربة والخبرة بفعل المغادرة الطوعية والإحالة على التقاعد وعدم تجديد وتأهيل رصيد الإدارة العمومية من تلك الأطر والكفاءات لضمان قدرتها التدييرية والدراسية والتواصلية، وتعزيز موقعها التفاعلي والإقناعي مع متعاملين وشركاء غالبا ما يتوفرون على كفاءات

وجهة نظر

النصوص وتطهيرها من كل النقائص واحتمالات التأويل الرامية إلى التحلل من الالتزام بالمساهمة الضريبية، ثم إعمالها واختبارها وتقويمها بكفاءة ونزاهة وأمانة. آنذاك، سيتمكن استنبات ثقة المتعاملين والمستهدفين، وسيتمكن استجلاء حالات التهرب الضريبي المبيت أو المتعمد والذي يوجب المعالجة القانونية.

فضلا عن ذلك، فإن عامة الملزمين يعتبرون بأن الضغط الضريبي بالمغرب لا يكتسي الحد المقبول والمحفز على الانخراط في نطاق قانون للزجر عند التهرب الضريبي. إضافة إلى ذلك، فالحكومة التي تعمل بمنطق «عفا الله عما سلف» والتي تدير ظهرها لمظاهر الفساد المتعدد الأوجه والآثار السلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا يمكنها أن تقنع أحدا بأنها جادة في معالجة التهرب الضريبي على الصعيدين الداخلي والخارجي، على قدم المساواة ودون تدخل من أية جهة كانت. وفي ظل هذه الظروف والاعتبارات، يصعب، إن لم يستحيل، استساغ مقترح زجر التهرب الضريبي بسبب الشعور بعدم الثقة والأمان تجاه الحكومة.

مليار درهم من سنة 2014 إلى سنة 2015 و 16,5 مليار درهم من سنة 2015 إلى سنة 2016.

وإذ تبرر الحكومة هذه الترحيلات باختزالها في ضعف القدرة التنفيذية للأمرين بالصرف، فإننا نجزم بأنه يرجع إلى عدم جاهزية المشاريع من حيث دراسات قابلية الإنجاز، والبرمجة المدققة والتتبع والتقييم الوثيقين، وإلى عقم المساطر المعتمدة في إعداد الصفقات ومصادقات مصالح المراقبة المالية.

طالما طالبت الأحزاب السياسية بتجريم التهرب الضريبي، ماذا تفسرون إذن المقاومة التي لقيها هذا المقترح من طرف الهيئة التشريعية؟

ليس هناك عاقل، متشبع بروح المواطنة الحقة، يتهرب من المساهمة المستحقة والعدالة لبناء وطنه وتنميته ورقية إذا ما عاش وتواجد ونشط في وسط ومحيط خاليين من قصور وغش ومراوغة واحتيال في التقنين المساهماتي وخاليين من الفساد ومن المفسدين.

فبما أن القوانين والمساطر تشوبها الثغرات والمحسوبية، فإنه يترتب على واضعي النصوص القانونية الجبائية مراجعة هذه



شارع محمد الخامس، الحي الإداري، شالة - الرباط

الهاتف : 30 / 29 72 67 37 5 (212)

الفاكس : 95 74 67 37 5 (212)

Portail Internet : <http://www.finances.gov.ma>

Portail Intranet : <http://maliya.finances.gov.ma>